

/ كتاب الجنائز

يُسْتَحَبُّ لِلْإِنْسَانِ ذِكْرُ الْمَوْتِ وَالِاسْتِعْدَادُ لَهُ ؛ فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « أَكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ هَازِمِ اللَّذَاتِ ، فَمَا ذُكِرَ فِي كَثِيرٍ إِلَّا قَلِيلُهُ ، وَلَا فِي قَلِيلٍ إِلَّا كَثَرُهُ » . رَوَى الْبُخَارِيُّ أَوَّلَهُ^(٣٩) . وَإِذَا مَرِضَ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَصْبِرَ ، وَيُكْرَهُ الْأَيْنُ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ كَرِهَهُ . وَلَا يَتَمَنَّى الْمَوْتَ لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَلَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ^(٤٠) ، وَلَيَقُلُّ : اللَّهُمَّ أَخِينِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي ، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي »^(٤١) . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٤٢) . وَيُحْسِنُ ظَنَّهُ بِرَبِّهِ تَعَالَى ، قَالَ جَابِرٌ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ : « لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ تَعَالَى » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤٣) ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٤٤) . وَقَالَ مُعْتَمِرٌ ، عَنْ

(٣٩) كذا ذكر المصنف ولم نعثر عليه فيه ، وانظر تلخيص الحبير ٢ / ١٠١ ، والفتح الرباني ٧ / ٣٢ . وأخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في ذكر الموت ، من أبواب الزهد ، وفي : باب حدثنا سفيان بن وكيع ... ، من أبواب القيامة . عارضة الأحوذى ٩ / ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢٨٣ . والنسائي ، في : باب كثرة ذكر الموت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٤ ، ٥ . وابن ماجه ، في : باب ذكر الموت والاستعداد له ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٤٢٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٩٣ . كلهم بدون زيادة فما ذكر ... إلى آخره . وهذه الزيادة عزاه النبهاني في الفتح الكبير للبيهقي في شعب الإيمان وابن حبان والبخاري . الفتح الكبير ١ / ٢٢٥ .

(٤٠) سقط من : ١ ، م .

(٤١) أخرجه البخاري ، في : باب تمنى المريض الموت ، من كتاب الطب ، وفي : باب الدعاء بالموت والحياة ، من كتاب الدعوات . صحيح البخاري ٧ / ١٥٦ ، ٨ / ٩٤ . ومسلم ، في : باب كراهة تمنى الموت لضر نزل به ، من كتاب الذكر . صحيح مسلم ٤ / ٢٠٦٤ . وأبو داود ، في : باب في كراهية تمنى الموت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن التمني للموت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ١٩٥ . والنسائي ، في : باب تمنى الموت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣ ، ٤ . وابن ماجه ، في : باب ذكر الموت والاستعداد له ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٤٢٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٦٣ ، ١٧١ ، ١٩٥ ، ٢٠٨ ، ٢٤٧ ، ٢٨١ .

(٤٢) في الأصل زيادة : « متفق عليه » . وليس من قول الترمذي .

(٤٣) سقط من : ١ .

(٤٤) أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بحسن الظن بالله عند الموت ، من كتاب الجنة . صحيح مسلم =

أَيِّهِ ، إِنَّهُ قَالَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ : حَدَّثَنِي بِالرَّخِصِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ ، قَالَ الْبَرَاءُ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ، وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ^(٤٥) . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ رَجُلٍ يَعُودُ مَرِيضًا مُمَسِيًّا ، إِلَّا خَرَجَ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ ، يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ حَتَّى يُصْبِحَ ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ ، وَمَنْ أَتَاهُ مُصْبِحًا ، خَرَجَ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ حَتَّى يُمَسِيَ ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ »^(٤٦) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَإِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَرِيضِ^(٤٧) دَعَا لَهُ ، وَرَقَاهُ . قَالَ ثَابِتٌ لِأَنْسٍ : يَا أَبَا حَمْرَةَ ، اشْتَكَيْتُ . قَالَ أَنْسٌ : أَفَلَا أَرْقِيكَ بِرُقِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : بَلَى . قَالَ : « اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ ، مُذْهِبَ الْبَاسِ ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي ، شِفَاءً لَا يُعَادِرُ سَقَمًا »^(٤٨) . وَرَوَى

= ٤ / ٢٢٠٥ ، ٢٢٠٦ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَسْتَحَبُّ مِنْ حَسَنِ الظَّنِّ بِاللَّهِ عِنْدَ الْمَوْتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ٢ / ١٦٨ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ التَّوَكُّلِ وَالْيَقِينِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّهْدِ . سَنَنْ ابْنَ مَاجَهَ ٢ / ١٣٩٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٢٩٣ ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٩٠ . (٤٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، وَفِي : بَابِ نَصْرِ الْمَظْلُومِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَظَالِمِ ، وَفِي : بَابِ آتِيَةِ الْفُضَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرِيَةِ ، وَفِي : بَابِ وَجُوبِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ ، وَفِي : بَابِ الْمِثْرَةِ الْحُمْرَاءِ ، وَبَابِ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ ، وَفِي : بَابِ تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ إِذَا حَمَدَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ ، وَفِي : بَابِ إِفْشَاءِ السَّلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَسْتِذَانِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٩٠ ، ٣ / ١٦٩ ، ٧ / ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٨ / ٦١ ، ٦٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ إِثْنَاءِ الذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ ... ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١٦٣٥ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ لِبَسِ الْمَعْصُوفِ لِلرَّجُلِ وَالْقِسِيِّ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَدَبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٠ / ٢٥٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، وَفِي : بَابِ إِبْرَارِ الْقِسْمِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . الْمُجْتَبَى ٤ / ٤٤ ، ٧ / ٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٢٨٧ ، ٢٩٩ .

(٤٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ الْعِيَادَةِ عَلَى وَضْءٍ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ٢ / ١٦٥ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي عِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ١٩٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ١٢١ ، ١٣٨ .

(٤٧) فِي ١ ، م : « مَرِيضٌ » .

(٤٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ رُقِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧ / ١٧١ . وَأَبُو=

أبو سعيد ، قال : أتى جبريلُ النَّبِيَّ ﷺ ، فقال : يا محمد ، اشتَكَيْتَ ؟ قال : « نَعَمْ » . قال : بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ ، مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ ، مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ وَعَيْنٍ حَاسِدَةٍ اللَّهُ يَشْفِيكَ^(٤٩) . وقال أبو زُرْعَةَ : كلا هذينِ الْحَدِيثَيْنِ / صَحِيحٌ . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَى الْمَرِيضِ ، فَنَفْسُوا لَهُ فِي الْأَجْلِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ شَيْئًا ، وَإِنَّهُ يُطَيِّبُ نَفْسَ الْمَرِيضِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٥٠) . وَيُرْغَبُ فِي التَّوْبَةِ وَالْوَصِيَّةِ ؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ ، وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ ، إِلَّا وَصِيَّتَهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥١) .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَلِيَ الْمَرِيضَ أَرْفَقُ أَهْلِهِ بِهِ ، وَأَعْلَمُهُمْ بِسِيَاسَتِهِ ، وَأَتْقَاهُمْ

= داود ، في : باب كيف الرق ، من كتاب الطب . سنن أبي داود ٢ / ٣٣٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التعوذ للمريض ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ١٩٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٥١ ، ٢٦٧ .

(٤٩) أخرجه مسلم ، في : باب الطب والمرض والرق ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ٤ / ١٧١٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التعوذ للمريض ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ١٩٦ . وابن ماجه ، في : باب ما عُوذَ به النبي ﷺ وما عُوذَ به ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٨ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٧٥ .

(٥٠) في : باب ما جاء في عيادة المريض ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا عبد الله بن سعيد ، من أبواب الطب . عارضة الأحوذى ٨ / ٢٣٨ .

(٥١) أخرجه البخاري ، في : أول كتاب الوصايا . صحيح البخارى ٤ / ٢ . ومسلم ، في : أول كتاب الوصايا . صحيح مسلم ٣ / ١٢٤٩ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء فيما يؤمر به من الوصية ، من كتاب الوصايا . سنن أبي داود ١ / ١٠١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الحث على الوصية ، من أبواب الجنائز ، وفي : باب ما جاء في الحث على الوصية ، من أبواب الوصايا . عارضة الأحوذى ٤ / ١٩٧ ، ٨ / ٢٧٣ . والنسائي ، في : باب الكراهية في تأخير الوصية ، من كتاب الوصايا . المجتبى ٦ / ١٩٩ . وابن ماجه ، في : باب الحث على الوصية ، من كتاب الوصايا . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٠١ . والدارمي ، في : باب من استحَبَّ الوصية ، من كتاب الوصايا . سنن الدارمي ٢ / ٤٠٢ . والإمام مالك ، في : باب الأمر بالوصية ، من كتاب الوصايا . الموطأ ٢ / ٧٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٤ ، ١٠ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٨٠ ، ١١٣ .

لِللّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛ لِيُذَكِّرَهُ اللّهُ تَعَالَى ، وَالتَّوْبَةَ مِنَ الْمَعَاصِي ، وَالخُرُوجَ مِنَ الْمَظَالِمِ ، وَالْوَصِيَّةَ . وَإِذَا رَأَاهُ مَنْزُولًا بِهِ تَعَهَّدَ بَلَّ حَلْقِهِ ، بِتَقْطِيرِ مَاءٍ أَوْ شَرَابٍ فِيهِ ، وَيُنْدِي شَفَتَيْهِ بِقُطْنَةٍ ، وَيَسْتَقْبِلُ بِهِ الْقِبْلَةَ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللّهِ ﷺ : «^(٥٢) خَيْرُ الْمَجَالِسِ مَا اسْتَقْبَلَ بِهِ الْقِبْلَةَ »^(٥٣) . وَيُلْقِنُهُ قَوْلَ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ » ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللّهِ ﷺ : « لَقْنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥٤) . وَقَالَ الْحَسَنُ : سُئِلَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : « أَنْ تَمُوتَ يَوْمَ تَمُوتُ وَلِسَانُكَ رَطْبٌ مِنْ ذِكْرِ اللّهِ » . رَوَاهُ سَعِيدٌ . وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي لُطْفٍ وَمُدَارَاةٍ ، وَلَا يُكْرَرُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُضْجَرُ ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ ، فَيُعِيدُ تَلْقِينَهُ ، لِتَكُونَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ آخِرَ كَلَامِهِ . نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ ، وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الْمُبَارِكِ ، أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ جَعَلَ رَجُلٌ يُلْقِنُهُ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ » فَأَكْثَرَ عَلَيْهِ ؛ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللّهِ : إِذَا قُلْتَ مَرَّةً فَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مَا لَمْ أَتَكَلَّمْ ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ : إِنَّمَا أَرَادَ عَبْدُ اللّهِ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥٥) ، بِإِسْنَادِهِ . وَرَوَى سَعِيدٌ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ ، قَالَ : أَجْلِسُونِي . فَلَمَّا أَجْلَسُوهُ قَالَ : كَلِمَةً سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللّهِ ﷺ كُنْتُ أَخْبُوهَا ، وَلَوْلَا مَا حَضَرَنِي مِنَ الْمَوْتِ مَا أَخْبَرْتُكُمْ بِهَا ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللّهِ ﷺ

(٥٢-٥٣) سقط من : ١ .

(٥٣) أورده السيوطي في جمع الجوامع ١ / ٥١٧ ، وعزاه للطبراني وابن جرير ، عن ابن عباس .
(٥٤) في : باب تلقين الموتى لا إله إلا الله ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٣١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في التلقين ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في تلقين المريض ... ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ١٩٩ . والنسائي ، في : باب تلقين الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في تلقين الميت لا إله إلا الله ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣ .
(٥٥) في : باب في التلقين ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٩ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٣٣ ، ٢٤٧ .

يقول : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ ^(٥٦) عِنْدَ الْمَوْتِ ^(٥٧) أَشْهَدُ أَنْ ^(٥٨) لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، إِلَّا هَدَمْتُ مَا كَانَ قَبْلَهَا مِنَ الْخَطَايَا وَالذُّنُوبِ ، فَلَقْنُوهَا مَوْتَاكُمْ »
 فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَكَيْفَ هِيَ لِلْأَحْيَاءِ ؟ / قَالَ « هِيَ أَهْدَمُ وَأَهْدَمُ » ^(٥٩) . قَالَ
 أَحْمَدُ : وَيَقْرَأُونَ عِنْدَ الْمَيِّتِ إِذَا حَضَرَ ، لِيُخَفَّفَ عَنْهُ بِالْقِرَاءَةِ ، يَقْرَأُ ﴿ يَسَّ ﴾ ،
 وَأَمَرَ بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ . وَرَوَى سَعِيدٌ ، حَدَّثَنَا فَرْجُ بْنُ فَضَالَةَ ، عَنْ أُسْدِ بْنِ
 وَدَاعَةَ ، قَالَ ^(٦٠) : لَمَّا حَضَرَ غُضَيْفَ بْنَ حَارِثِ الْمَوْتِ ، حَضَرَهُ إِخْوَانُهُ ، فَقَالَ :
 هَلْ فِيكُمْ مَنْ يَقْرَأُ سُورَةَ ﴿ يَسَّ ﴾ ؟ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : نَعَمْ . قَالَ : اقْرَأْ ،
 وَرَتِّلْ ، وَأَنْصِتُوا . فَقَرَأَ ، وَرَتَّلَ ، وَأَسْمَعَ الْقَوْمَ ، فَلَمَّا بَلَغَ : ﴿ فَسُبْحَانَ الَّذِي
 بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ^(٦١) . خَرَجَتْ نَفْسُهُ . قَالَ أُسْدُ بْنُ
 وَدَاعَةَ : فَمَنْ حَضَرَ مِنْكُمْ الْمَيِّتَ ، فَشَدَّدَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ ، فَلْيَقْرَأْ عِنْدَهُ سُورَةَ
 ﴿ يَسَّ ﴾ ، فَإِنَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُ الْمَوْتُ .

٣٣٠ - مسألة ؛ قال أبو القاسم : (وَإِذَا تُيُقِنَ الْمَوْتُ ، وَجَّهَ إِلَى الْقَبْلَةِ ،
 وَغُمِضَتْ عَيْنَاهُ ، وَشُدَّ لَحْيَاهُ ، لِئَلَّا يَسْتَرْخِيَ فِكُّهُ ، وَجُعِلَ عَلَى بَطْنِهِ مِرَآةٌ أَوْ
 غَيْرُهَا ؛ لِئَلَّا يَغْلُو بَطْنُهُ)

قوله : « إِذَا تُيُقِنَ الْمَوْتُ » ^(١) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ حُضُورَ الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّ التَّوَجُّهَ إِلَى
 الْقَبْلَةِ يُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَوْتِ ، وَاسْتَحَبَّهُ عَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَهْلُ

(٥٦) في ١ ، م : « قوله » .

(٥٧-٥٨) سقط من : م .

(٥٨) أورده السيوطي في جمع الجوامع صفحة ١ / ٨٢٧ بدون : فللقنوها ... إلى آخره ، وغزاه لأبي يعلى وابن
 عساكر . وأخرج عبد الرزاق نحوه عن ابن مسعود ، في : باب تلقنة المريض ، من كتاب الجنائز . مصنف عبد
 الرزاق ٣ / ٢٨٧ .

(٥٩) سقط من : ١ ، م .

(٦٠) سورة يس ٨٣ .

(١) في الأصل : « موته » .

المَدِينَةِ ، والأَوْزَاعِي ، وأَهْلُ الشَّامِ ، وإِسْحَاقُ . وَأَنكَرَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ،
فإنَّهُمْ لما أَرَادُوا أَنْ يُحَوِّلُوهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، قال : ما لَكُمْ ؟ قالوا : نُحَوِّلُكَ إِلَى الْقِبْلَةِ .
قال : أَلَمْ أَكُنْ عَلَى الْقِبْلَةِ إِلَى يَوْمِي هَذَا ؟ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لَأَنَّ حُذَيْفَةَ ، قال :
وَجَّهُونِي . وَلأنَّ فِعْلَهُمْ ذَلِكَ بِسَعِيدٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَشْهُورًا بَيْنَهُمْ ، يَفْعَلُهُ
الْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ بِمَوْتَاهُمْ ، وَلأنَّ خَيْرَ الْمَجَالِسِ ما اسْتَقْبَلَ بِهِ الْقِبْلَةَ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ
الْخَرَقِيَّ أَرَادَ تَيَقُّنَ وُجُودِ الْمَوْتِ ، لَأَنَّ سَائِرَ ما ذَكَرَهُ إِنَّمَا يُفْعَلُ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَهُوَ
تَغْمِيزُ الْمَيِّتِ ، فَإِنَّهُ يُسَنُّ عَقِيبَ الْمَوْتِ ؛ لما رَوَى عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، قالت : دَخَلَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ ^(٢) ، فَأَغْمَضَهُ ، ثُمَّ قال : « إِنَّ الرُّوحَ
إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ » . فَضَجَّ النَّاسُ مِنْ أَهْلِهِ ، فَقَالَ : « لَا تَدْعُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ
إِلَّا بِخَيْرٍ ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَيَّ ما تَقُولُونَ » . ثُمَّ قال : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي
سَلَمَةَ ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ الْمُقَرَّبِينَ ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْعَابِرِينَ ، وَاغْفِرْ
لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ ، / وَأَفْسِحْ لَهُ فِي ^(٣) قَبْرِهِ ، وَنُورْ لَهُ فِيهِ » . أَخْرَجَهُ
مُسْلِمٌ ^(٤) . وَرَوَى شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ ، قال : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا حَضَرْتُمْ
مَوْتَاكُمْ ، فَأَغْمِضُوا الْبَصَرَ ، فَإِنَّ الْبَصَرَ يَتَّبِعُ الرُّوحَ ، وَقُولُوا خَيْرًا ؛ فَإِنَّهُ يُؤْمِنُ عَلَيَّ
مَا قَالِ أَهْلُ الْمَيِّتِ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، فِي « الْمُسْنَدِ » ^(٥) . وَرَوَى أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ ، قال لِابْنِهِ حِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ : اذْنُ مِنِّي ، فَإِذَا رَأَيْتَ رُوحِي قد بَلَغَتْ
لَهَاتِي ، فَضَعْ كَفْكَ الْيُمْنَى عَلَ جَبْهَتِي ، وَالْيُسْرَى تَحْتَ ذَقْنِي ، وَأَغْمِضْنِي .

و ٣/٣

(٢) شق بصره : شخص .

(٣) سقط من : ا ، م .

(٤) في : باب في إغماض الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٣٤ . كما أخرجه أبو داود ،
في : باب تغميض الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٩ ، ١٧٠ . وابن ماجه ، في : باب ما
جاء في تغميض الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٧ . والإمام أحمد ، في : المسند
٢٩٧ / ٦ .

(٥) مسند أحمد ٤ / ١٢٥ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في تغميض الميت ، من كتاب الجنائز .
سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٨ .

وَيُسْتَحَبُّ شَدُّ لَحْيَيْهِ بِعَصَابَةٍ عَرِيضَةٍ ، يَرْبُطُهَا مِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ إِذَا كَانَ مَفْتُوحَ الْعَيْنَيْنِ وَالْفَمِ ، فَلَمْ يُغَمِّضْ حَتَّى يَبْرُدَ ، بَقِيَ مَفْتُوحًا ، فَيَقْبُحُ مَنْظَرُهُ ، وَلَا يُؤْمَنُ دُخُولُ الْهَوَامِّ فِيهِ ، وَالْمَاءُ فِي وَقْتِ ^(٦) غُسْلِهِ . وَقَالَ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرْنِيُّ : وَيَقُولُ الَّذِي يُغَمِّضُهُ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَيُجْعَلُ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَدِيدِ ، كِمِرَّاةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، لِئَلَّا يَنْتَفِخَ بَطْنُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْحَدِيدِ فَطِينٌ مَبْلُولٌ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَلِيَّ ذَلِكَ مِنْهُ أَرْفَقُ النَّاسِ بِهِ ، بِأَرْفَقِ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ . قَالَ أَحْمَدُ : تُغَمِّضُ الْمَرْأَةُ عَيْنَيْهَا ^(٧) إِذَا كَانَتْ ذَاتَ مَحْرَمٍ لَهُ . وَقَالَ : يُكْرَهُ لِلْحَائِضِ وَالْجُنُبِ تَغْمِيضُهُ ، وَأَنْ تَقْرِبَاهُ . وَكَرِهَ ذَلِكَ عَلْقَمَةُ . وَرَوَى نَحْوَهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ . وَكَرِهَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَعَطَاءٌ ، أَنْ يُغَسَّلَ الْحَائِضُ وَالْجُنُبُ الْمَيِّتَ . وَنَحْوَهُ ^(٨) قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ إِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : يُغَسَّلُ الْجُنُبُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْمُؤْمِنُ لَيْسَ بِنَجِسٍ » ^(٩) . وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافًا فِي صِحَّةِ تَغْسِيلِهِمَا وَتَغْمِيضِهِمَا لَهُ ، وَلَكِنْ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْمُتَوَلَّى لِأُمُورِهِ ، فِي تَغْمِيضِهِ وَتَغْسِيلِهِ ، طَاهِرًا ، لِأَنَّهُ أَكْمَلُ وَأَحْسَنُ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ الْمُسَارَعَةُ إِلَى تَجْهِيزِهِ إِذَا ثَبُتَ مَوْتُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَصَوْنٌ لَهُ ، وَأَحْفَظٌ مِنْ أَنْ يَتَغَيَّرَ ، وَتَضَعَبَ مُعَانَاتُهُ ^(١٠) . قَالَ أَحْمَدُ : كَرَامَةُ الْمَيِّتِ تَعْجِيلُهُ . وَفِيمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(١١) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنِّي لَأَرَى طَلْحَةَ ^(١٢) قَدْ حَدَّثَ فِيهِ الْمَوْتَ ، فَأَذِنُونِي بِهِ ، وَعَجِّلُوا ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِجِيفَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ

(٦) سقط من : الأصل .

(٧) في ١ ، م : « عينه » .

(٨) في ١ ، م : « وبه » .

(٩) تقدم تخريجه في ١ / ٣٣ .

(١٠) في ١ ، م : « معافاته » .

(١١) في : باب التعجيل بالجنابة وكراهية حبسها ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٨ / ٢ .

(١٢) هو طلحة بن البراء ، أنصاري له صحبة .

ظَهَرَانِي أَهْلِهِ . « وَلَا بَأْسَ أَنْ يُنْتَظَرَ بِهَا مِقْدَارُ مَا يَجْتَمِعُ لَهَا جَمَاعَةٌ ؛ لِمَا يُؤْمَلُ مِنَ الدُّعَاءِ لَهُ إِذَا صَلَّى عَلَيْهِ / ، مَا لَمْ يُخَفْ عَلَيْهِ ، أَوْ يَشُقَّ عَلَى النَّاسِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَإِنْ اشْتَبَهَ أَمْرُ الْمَيِّتِ ، اعْتَبَرَ بِظُهُورِ أَمَارَاتِ الْمَوْتِ ، مِنْ اسْتِرْخَاءِ رِجْلَيْهِ ، وَانْفِصَالِ كَفِّهِ ، وَمِيلِ أَنْفِهِ ، وَامْتِدَادِ جِلْدَةِ وَجْهِهِ ، وَانْخِسَافِ صُدْغَيْهِ . وَإِنْ مَاتَ فَجَاءَهُ كَالْمَصْعُوقِ ، أَوْ خَائِفًا مِنْ حَرْبٍ أَوْ سَبْعٍ ، أَوْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ ، انْتَظَرَ بِهِ هَذِهِ الْعَلَامَاتُ ، حَتَّى يَتَيَقَّنَ مَوْتَهُ . قَالَ الْحَسَنُ فِي الْمَصْعُوقِ : يُنْتَظَرُ بِهِ ثَلَاثًا . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنَّهُ رَبَّمَا تَغَيَّرَ فِي الصَّيْفِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ . قِيلَ : فَكَيْفَ تَقُولُ ؟ قَالَ : يُتْرَكُ بِقَدْرِ مَا يُعْلَمُ أَنَّهُ مَيِّتٌ . قِيلَ لَهُ : مِنْ غَدْوَةٍ إِلَى اللَّيْلِ . قَالَ : نَعَمْ .

فصل : وَيُسَارَعُ فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ » (١٣) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَإِنْ تَعَذَّرَ إِيفَاءُ دَيْنِهِ فِي الْحَالِ ، اسْتَحَبَّ لِوَارِثِهِ أَوْ غَيْرِهِ أَنْ يَتَكَفَّلَ بِهِ عَنْهُ ، كَمَا فَعَلَ أَبُو قَتَادَةَ لَمَّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِجِنَازَةٍ ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهَا ، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ : صَلِّ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَعَلَى دَيْنِهِ . فَصَلَّى عَلَيْهِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٤) . وَيُسْتَحَبُّ الْمُسَارَعَةُ

(١٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٩٧ / ٤ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ التَّشْدِيدِ فِي الدِّينِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّدَقَاتِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٨٠٦ / ٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الدِّينِ ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢٦٢ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٤٠ / ٢ ، ٤٧٥ ، ٥٠٨ .

(١٤) فِي : بَابِ إِذَا أَحَالَ دِينَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ جَازٍ ، مِنْ كِتَابِ الْحَوَالَةِ ، وَفِي : بَابِ مَنْ تَكْفَلَ عَنْ مَيِّتٍ دِينًا ، مِنْ كِتَابِ الْكِفَالَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٢٤ / ٣ ، ١٢٦ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي التَّشْدِيدِ فِي الدِّينِ ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢٢١ / ٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَدْيُونِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٩٠ / ٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ دِينٌ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، وَفِي : بَابِ الْكِفَالَةِ بِالْدِّينِ ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ . الْمُجْتَبَى ٥٢ / ٤ ، ٥٣ ، ٢٧٩ / ٧ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي التَّشْدِيدِ فِي الدِّينِ ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢٢١ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٣٠ / ٥ ، ٢٩٧ ، ٣٠٢ ، ٣١١ .

إلى تَفْرِيقِ وَصِيَّتِهِ ؛ لِيُعَجَّلَ^(١٥) له ثَوَابُهَا بِجَرَّيَانِهَا عَلَى الْمُوصَى لَهُ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ خَلْعُ ثِيَابِ الْمَيِّتِ ؛ لِئَلَّا يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ يَفْسُدُ بِهِ ، وَيَتَلَوَّثُ بِهَا ، إِذَا نُزِعَتْ عَنْهُ ، وَيُسَجَّى بِثَوْبٍ يَسْتُرُ جَمِيعَهُ . قَالَتْ عَائِشَةُ : سَجَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَوْبٍ حَبْرَةٍ^(١٦) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٧) . وَلَا يُتْرَكُ الْمَيِّتُ عَلَى الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ لِفْسَادِهِ ، وَلَكِنْ عَلَى سَرِيرٍ أَوْ لَوْحٍ ، لِيَكُونَ أَحْفَظَ لَهُ .

٣٣١ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا أَخَذَ فِي غُسْلِهِ سَتَرَ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ)

وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ تَجْرِيدُ الْمَيِّتِ عِنْدَ غُسْلِهِ ، وَيَسْتُرُ عَوْرَتَهُ بِمِثْرٍ . هَذَا ظَاهِرُ قَوْلِ الْخَرَقِيِّ ،^(١) (فِي رِوَايَةٍ) الْأَثَرَمُ عَنْ أَحْمَدَ ، فَقَالَ : يُعْطَى مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ سِيرِينَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ . وَرَوَى الْمُروذِيُّ ، عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : يُعْجِبُنِي أَنْ يُغْسَلَ الْمَيِّتُ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ يُدْخِلُ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الثَّوْبِ . قَالَ : وَكَانَ أَبُو قِلَابَةَ إِذَا غَسَلَ مَيِّتًا جَلَلَهُ بِثَوْبٍ . قَالَ / الْقَاضِي : السُّنَّةُ أَنْ يُغْسَلَ فِي قَمِيصٍ رَقِيقٍ يَنْزِلُ الْمَاءُ فِيهِ ، وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَصِلَ إِلَى بَدَنِهِ ، وَيُدْخِلُ يَدَهُ فِي كُمِّ الْقَمِيصِ ، فَيُمَرُّهَا عَلَى بَدَنِهِ وَالْمَاءُ يُصَبُّ ، فَإِنْ كَانَ الْقَمِيصُ ضَيِّقًا فَتَقَ رَأْسَ الدَّخَارِيسِ^(٢) ، وَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْهُ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غُسِّلَ فِي قَمِيصِهِ^(٣) . وَقَالَ سَعْدٌ : اصْنَعُوا لِي كَمَا صَنَعَ

و٤/٣

(١٥) فِي الْأَصْلِ : « لِيَتَعَجَّلَ » .

(١٦) الْحَبْرَةُ ، وَزَانُ عُنْبَةٍ : ثَوْبٌ يَمَانِي مِنْ قَطَنِ أَوْ كَتَانٍ مَخْطُوطٍ .

(١٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْبُرُودِ وَالْحَبْرَةِ وَالشَّمْلَةِ ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧ / ١٩٠ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَسْجِيَةِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٦٥١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَيِّتِ يَسْجَى ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٧٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ١٥٣ ، ٢٦٩ .

(١-١) فِي ١ ، م : « وَرَوَاهُ » .

(٢) الدَّخْرِيسُ مِنَ الْقَمِيصِ وَالْدَّرْعُ : مَا يُوَصَّلُ بِهِ الْبَدَنُ لِيُوسِعَهُ . اللَّسَانُ .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ =

برسول الله ﷺ . قال أحمد : غَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قَمِيصِهِ ، وَقَدْ أَرَادُوا خَلْعَهُ ، فَنَوَدُوا ، أَنْ لَا تَخْلَعُوهُ ، وَاسْتُرُوا نَبِيَّكُمْ . وَلَنَا ، أَنْ تَجْرِيْدَهُ أَمْكُنْ لِتَغْسِيلِهِ ، وَأَبْلُغْ فِي تَطْهِيرِهِ ، وَالْحَيُّ يَتَجَرَّدُ إِذَا اغْتَسَلَ ، فَكَذَا الْمَيِّتُ ، وَلَئِنَّهُ إِذَا غُسِّلَ ^(٤) فِي ثَوْبِهِ تَنَجَّسَ الثَّوْبُ بِمَا يَخْرُجُ ، وَقَدْ لَا يَطْهَرُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ ، فَيَتَنَجَّسَ الْمَيِّتُ بِهِ . فَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ فَذَاكَ خَاصٌّ لَهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا : نُجَرِّدُهُ كَمَا نُجَرِّدُ مَوْتَانَا . كَذَلِكَ رَوَتْهُ ^(٥) عَائِشَةُ ^(٦) . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : رَوَى ذَلِكَ عَنْهَا مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ . فَالظَّاهِرُ أَنَّ تَجْرِيْدَ الْمَيِّتِ فِيمَا عدا الْعَوْرَةَ كَانَ مَشْهُورًا عَنْهُمْ ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا لِيُخْفَى عَلَى ^(٧) النَّبِيِّ ﷺ ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ بِأَمْرِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَنْتَهُونَ إِلَى رَأْيِهِ ، وَيَصْدُرُونَ عَنْ أَمْرِهِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ ، وَاتِّبَاعُ أَمْرِهِ وَفِعْلُهُ أَوْلَى مِنْ اتِّبَاعِ غَيْرِهِ . وَلَئِنْ مَا يُخْشَى مِنْ تَنَجِّيسِ قَمِيصِهِ بِمَا يَخْرُجُ مِنْهُ كَانَ مَأْمُومًا فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ حَيًّا وَمَيِّتًا ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا قَالَ سَعْدٌ : الْحَدُّوا لِي لَحْدًا ، وَأَنْصِبُوا عَلَيَّ اللَّبَنَ نَصْبًا ، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ أَرَادَ الْغُسْلَ فَأَمُرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ . وَأَمَّا سِتْرُ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ فَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، فَإِنَّ ذَلِكَ عَوْرَةٌ ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ مَأْمُورٌ بِهِ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ : « لَا تَنْظُرْ إِلَى فَخِذِ حَيٍّ ، وَلَا مَيِّتٍ » ^(٨) . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَرَوَى : « النَّازِلُ مِنَ الرَّجَالِ إِلَى فُرُوجِ الرَّجَالِ ، كَالنَّازِلِ مِنْهُمْ إِلَى فُرُوجِ النِّسَاءِ ، وَالْمُتَكَشِّفُ مَلْعُونٌ » ^(٩) .

= ١ / ٤٧١ . والبيهقي ، في : باب ما يستحب من غسل الميت في قميص ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣ / ٣٨٧ .

(٤) في ١ ، م : « اغتسل » .

(٥) في ١ ، م : « روت » .

(٦) أخرجه أبو داود ، في : باب في ستر الميت عند غسله ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٥ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٦٧ .

(٧) في الأصل : « عن » .

(٨) تقدم تخريجه في ٢ / ٢٨٥ .

(٩) ورد في كنز العمال ٥ / ٣٣٠ بلفظ : « نظر الرجل إلى عورة أخيه كنظره إلى الفرج الحرام » .

فصل : قال أبو داود : قلت لأحمد : الصَّبِيُّ يُسْتَرُّ كَمَا يُسْتَرُّ الْكَبِيرُ ، أَعْنِي الصَّبِيَّ ^(١٠) الْمَيِّتَ فِي / الْعُسْلِ . قال : أَيُّ شَيْءٍ يُسْتَرُّ مِنْهُ ، وَلَيْسَتْ عَوْرَتُهُ بِعَوْرَةٍ وَيُعْسَلُهُ النِّسَاءُ ؟

٣٣٢ - مسألة : قال : (وَالِاسْتِحْبَابُ أَنْ لَا يُعْسَلَ تَحْتَ السَّمَاءِ ، وَلَا يَحْضَرُهُ إِلَّا مَنْ يُعِينُ فِي أَمْرِهِ ، مَا دَامَ يُعْسَلُ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يُعْسَلَ فِي بَيْتٍ . وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ الَّذِي يُعْسَلُ فِيهِ مُظْلَمًا . وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَعَلَ بَيْنَهُ ^(١) وَبَيْنَ السَّمَاءِ سِتْرًا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : كَانَ النَّخَعِيُّ يُحِبُّ أَنْ يُعْسَلَ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ سِتْرَةٌ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٢) بِإِسْنَادِهِ ^(٣) ؛ قَالَ : أَوْصَى الضَّحَّاكُ أَخَاهُ سَالِمًا ، قَالَ : إِذَا غَسَلْتَنِي فَاجْعَلْ حَوْلِي سِتْرًا ، وَاجْعَلْ بَيْنِي وَبَيْنَ السَّمَاءِ سِتْرًا . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نُعْسَلُ ابْنَتَهُ ، فَجَعَلْنَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّقْفِ سِتْرًا ^(٤) . قَالَ ^(٥) : وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقْبَلَ السَّمَاءَ بِعَوْرَتِهِ ، وَإِنَّمَا كَرِهَ أَنْ يَحْضَرَهُ مَنْ لَا يُعِينُ فِي أَمْرِهِ ، لِأَنَّهُ يُكْرَهُ النَّظَرُ إِلَى الْمَيِّتِ إِلَّا لِحَاجَةٍ . وَيُسْتَحَبُّ لِلْحَاضِرِينَ غَضُّ أَبْصَارِهِمْ عَنْهُ ، إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ بِالْمَيِّتِ عَيْبٌ يَكْتُمُهُ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَرُبَّمَا حَدَّثَ مِنْهُ أَمْرٌ يُكْرَهُ الْحَيُّ أَنْ يُطْلَعَ مِنْهُ ^(٦) عَلَى مِثْلِهِ ، وَرُبَّمَا ظَهَرَ فِيهِ شَيْءٌ هُوَ فِي

(١٠) سقط من : الأصل .

(١-١) في م : « وبينهم » .

(٢) لم نجده في سننه .

(٣) في الأصل زيادة : « له » .

(٤) لم نجد هذا عن عائشة رضي الله عنها ، والأحاديث في تغسيل ابنة رسول الله ﷺ ، عن أم عطية وأم سليم .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) سقط من : الأصل .

الظَّاهِرِ مُنْكَرٌ فَيَتَحَدَّثُ^(٧) به ، فيكونُ فَضِيحَةً له ، وَرُبَّمَا بَدَتْ عَوْرَتُهُ فَشَاهَدَهَا ،
ولهذا أَحَبُّبُنَا أَنْ يَكُونَ الْعَاسِلُ ثِقَةً أَمِينًا صَالِحًا ، لِيَسْتَرَّ مَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ ، وَفِي الْحَدِيثِ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لِيُعْسَلَ مَوْتَاكُمُ الْمَأْمُونُونَ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٨) .
وَرَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا ، ثُمَّ لَمْ يُفَشِّ عَلَيْهِ ، خَرَجَ مِنْ
ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ أَيْضًا^(٩) . وَفِي « الْمُسْنَدِ » عَنْ عَائِشَةَ ،
قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا ، فَأَدَّى فِيهِ الْأَمَانَةَ ، وَلَمْ يُفَشِّ عَلَيْهِ
مَا يَكُونُ مِنْهُ عِنْدَ ذَلِكَ ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ »^(١٠) . وَقَالَ : « لِيَلِهَ
أَقْرَبُكُمْ مِنْهُ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ، فَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ فَمَنْ تَرَوْنَ أَنَّ عِنْدَهُ حَظًّا مِنْ وَرَعٍ
وَأَمَانَةٍ »^(١١) . وَقَالَ الْقَاضِي : لَوْلِيَّهِ أَنْ يَدْخُلَ^(١٢) كَيْفَ شَاءَ . وَكَلَامُ الْخِرَقِيِّ عَامٌّ
فِي الْمَنْعِ ، وَلَعَلَّهُ / يَقْتَضِي التَّعْمِيمَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٥٠/٣

فصل : وَيَتَنَبَّغِي لِلْعَاسِلِ ، وَلَنْ حَضَرَ ، إِذَا رَأَى مِنَ الْمَيِّتِ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ
وَمِمَّا^(١٣) يُحِبُّ الْمَيِّتُ سِتْرَهُ ، أَنْ يَسْتَرَّهُ ، وَلَا يُحَدِّثْ بِهِ ؛ لِمَا رَوَيْنَاهُ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قَالَ : « مَنْ سَتَرَ عَوْرَةَ مُسْلِمٍ ، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ »^(١٤) . وَإِنْ رَأَى
حَسَنًا مِثْلَ أُمَارَاتِ الْخَيْرِ ، مِنْ وَضَاءَةِ الْوَجْهِ ، وَالتَّبَسُّمِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، اسْتَحَبَّ
إِظْهَارَهُ ، لِيَكْثُرَ التَّرَحُّمُ عَلَيْهِ ، وَيَحْصُلَ الْحَثُّ عَلَى مِثْلِ طَرِيقَتِهِ ، وَالتَّشَبُّهُ بِجَمِيلِ

(٧) فِي ١ ، م : « فَيَحْدُثُ » .

(٨) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١ / ٤٦٩ .

(٩) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١ / ٤٦٩ ، ٤٧٠ . كَمَا أَخْرَجَهُ
الإمام أحمد ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ .

(١٠) مُسْنَدُ أَحْمَدَ ٦ / ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ .

(١١) فِي ١ ، م : « يَدْخُلُهُ » .

(١٢) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : ١ ، م .

(١٣) قَرِيبٌ مِنْهُ مَا أَخْرَجَهُ الإمام أحمد ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٧٤ .

وَانْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْعُلَمَاءِ وَالْحَثِّ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ ، مِنَ الْمَقْدَمَةِ ، وَفِي : بَابِ
السُّتْرِ عَلَى الْمُؤْمِنِ وَدَفْعِ الْحُدُودِ بِالشَّبَهَاتِ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١ / ٨٢ ، ٢ / ٨٥٠ .

سِيرَتِهِ . قال ابن عَقِيل : وإن كان المَيِّتُ مَعْمُوصًا عَلَيْهِ في الدِّينِ والسُّنَّةِ ، مَشْهُورًا بِبِدْعَتِهِ^(١٤) ، فلا بَأْسَ بإظهارِ الشرِّ عَلَيْهِ ، لِتُحَذَرَ طَرِيقَتُهُ . وعلى هذا يَنْبَغِي أَنْ يَكْتُمَ مَا يَرَى عَلَيْهِ من أَمَارَاتِ الْخَيْرِ ، لِئَلَّا يَغْتَرَّ الْمُغْتَرُّ^(١٥) بِذَلِكَ ، فَيَقْتَدِيَ بِهِ في بِدْعَتِهِ .

٣٣٣ - مسألة ؛ قال : (وَتَلَيْنُ مَفَاصِلَهُ إِنْ سَهَلَتْ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا تَرَكَهَا)

مَعْنَى تَلَيْنُ مَفَاصِلَهُ^(١) هُوَ أَنْ يَرُدَّ ذِرَاعِيهِ إِلَى عَضُدَيْهِ ، وَعَضُدَيْهِ إِلَى جَنْبَيْهِ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا ، وَيَرُدُّ سَاقَيْهِ إِلَى فَخْذَيْهِ ، وَفَخْذَيْهِ إِلَى بَطْنِهِ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا ، لِيَكُونَ ذَلِكَ أَبْقَى لِلنِّسَةِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَمَكْنَ لِلْغَاسِلِ ، مِنْ تَكْفِينِهِ ، وَتَمْدِيدِهِ ، وَخَلْعِ ثِيَابِهِ ، وَتَغْسِيلِهِ . قال أصحابنا : وَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ ، عَقِيبَ مَوْتِهِ قَبْلَ قَسْوَتِهَا بِرُودَتِهِ ، وَإِذَا أَخَذَ فِي غُسْلِهِ . وَإِنْ شَقَّ ذَلِكَ لِقَسْوَةِ الْمَيِّتِ أَوْ غَيْرِهَا ، تَرَكَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ تَنْكَسِرَ أَعْضَاؤُهُ ، وَيَصِيرَ بِهِ ذَلِكَ إِلَى الْمُثَلَّةِ .

٣٣٤ - مسألة ؛ قال (وَيُلْفُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً ، فَيُنْقَى مَا بِهِ مِنْ نَجَاسَةٍ ، وَيَعَصِرُ بَطْنَهُ عَصْرًا رَفِيقًا)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُغْسَلَ الْمَيِّتُ عَلَى سَرِيرٍ ، يُتْرَكُ عَلَيْهِ مُتَوَجِّهًا^(٢) إِلَى الْقَبْلَةِ^(٣) مُنَحْدِرًا نَحْوَ رِجْلَيْهِ ، لِيَنْحَدِرَ الْمَاءُ بِمَا يَخْرُجُ مِنْهُ ، وَلَا يَرْجِعَ إِلَى جِهَةِ رَأْسِهِ ، وَيَبْدَأُ الْغَاسِلُ ، فَيَحْنِي الْمَيِّتَ حَنْيًا رَفِيقًا ، لَا يَبْلُغُ بِهِ قَرِيبًا مِنَ الْجُلُوسِ ، لِأَنَّ فِي الْجُلُوسِ أَذِيَّةً لَهُ ، ثُمَّ يُمَرُّ يَدُهُ عَلَى بَطْنِهِ ، يَعَصِرُهُ عَصْرًا رَفِيقًا ؛ لِيُخْرِجَ مَا

(١٤) في الأصل : « بدعة » .

(١٥) في الأصل : « مغتر » .

(١) في ١ ، م : « المفاصل » .

(١-١) سقط من : الأصل .

معه من نجاسة ، لئلا يخرج بعد ذلك ، ويصب عليه الماء حين يمر يده صبا كثيرا ، ليخفي ما يخرج منه ، ويذهب به الماء ، ويستحب أن / يكون بقربه مجمر فيه بخور حتى لا يظهر منه ريح . وقال أحمد ، رحمه الله : لا يعصر بطن الميت في المرة الأولى ، ولكن في الثانية . وقال في موضع آخر : يعصر بطنه في الثالثة ، يمسح مسحاً رقيقاً مرة واحدة . وقال أيضا : عصر بطن الميت في الثانية أمكن ؛ لأن الميت لا يلين حتى يصبىء الماء . ويلف الغاسل على يده خرقة خشنة ، فينجيه^(٢) بها ، لئلا يمس عورته ، لأن النظر إلى العورة حرام ، فالمس^(٣) أولى ، ويريل ما على بدنه من نجاسة ؛ لأن الحى يبدأ بذلك^(٤) في اغتساله من الجنابة . ويستحب أن لا يمس بقية بدنه إلا بخرقة . قال القاضي : يعد الغاسل خرقتين ، يغسل بإحدهما السبيلين ، وبالأخرى^(٥) سائر بدنه ، فإن كان الميت امرأة حاملاً لم يعصر بطنها ، لئلا يؤذى الولد ، وقد جاء في حديث رواه الحلال ، بإسناده عن أم سليم ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « إذا توفيت المرأة ، فأرادوا غسلها ، فليبدأ بطنها ، فليمسح مسحاً رقيقاً إن لم تكن حبلى ، فإن كانت حبلى فلا يحركها »^(٦) .

(٢) يقال : نجا الرجل : إذا تغوط . ويتعدى بالتضعيف .

وفي ١ ، م : « فيمسحه » .

(٣) في م : « فاللمس » .

(٤) سقط من : ١ ، م .

(٥) في م : « والأخرى » .

(٦) حديث أم سليم في تغسيل المرأة عزاه المزي في تحفة الأشراف للترمذى ولم يذكر موضع روايته له ، وكذلك ابن حجر في النكت الظراف . انظر تحفة الأشراف ١٣ / ٨٥ . وأخرجه البيهقي ، في : باب في غسل المرأة ، من كتاب الجنائز ، ثم عزاه للترمذى . واستدرك عليه صاحب الجواهر النقى بقوله : لم أجده في كتاب الترمذى وما رأيت أحداً غير البيهقي عزاه إليه . السنن الكبرى ٤ / ٥ . والذي عند الترمذى هو قوله - بعد رواية حديث أم عطية - وفي الباب عن أم سليم . انظر عارضة الأحوذى ٤ / ٢١١ باب ما جاء في غسل الميت ، من أبواب الجنائز . وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٣ / ٢١ وعزاه للطبراني في الكبير . وهو فيه . انظر : المعجم الكبير ٢٥ / ١٢٥ ، ١٢٦ .

٣٣٥ - مسألة ؛ قال : (وَيُوضَّئُهُ وَضُوءُهُ لِلصَّلَاةِ ، وَلَا يُدْخِلُ الْمَاءَ فِي فِيهِ ، وَلَا فِي أَنْفِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا أَذَى أَرَاَهُ بِخَرْقَةٍ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا نَجَّاهُ^(١) ، وَأَزَالَ عَنْهُ النَّجَاسَةَ ، بَدَأَ بَعْدَ ذَلِكَ فَوْضَاءَهُ وَضُوءَهُ الصَّلَاةِ ، فَيَغْسِلُ كَفَّيْهِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ خَرْقَةً خَشِينَةً فَيَبْلُغُهَا وَيَجْعَلُهَا عَلَى أَصْبُعِهِ ، فَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ وَأَنْفَهُ ، حَتَّى يُنَظِّفَهُمَا ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي رَفْقٍ ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ، وَيَتِمُّ وَضُوءَهُ ، لِأَنَّ الْوَضُوءَ يُبَدَأُ بِهِ فِي غُسْلِ الْحَيِّ ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ اللَّاتِي غَسَلْنَ ابْنَتَهُ : « اَبْدَانُ بَمَيَامِنِهَا ، وَمَوَاضِعُ الْوَضُوءِ مِنْهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢) .
وَفِي حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ : « فَإِذَا فَرَّغْتَ مِنْ غَسْلِ سِفْلَتِهَا غَسَلًا نَقِيًّا بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، فَوْضِئِهَا وَضُوءَ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ اغْسِلِيهَا »^(٣) . وَلَا يُدْخِلُ الْمَاءَ فَاهُ ، وَلَا مَنْخَرِيهِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . كَذَلِكَ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُمَضِّمُضُهُ وَيُنَشِّقُهُ كَمَا يَفْعَلُ الْحَيُّ . وَلَنَا ، أَنَّ إِدْخَالَ الْمَاءِ فَاهُ وَأَنْفَهُ لَا يُؤْمَنُ مَعَهُ وَضُوءُهُ إِلَى جَوْفِهِ ، فَيَفْضِي إِلَى الْمُثْلَةِ بِهِ ، وَلَا يُؤْمَنُ خُرُوجُهُ فِي أَكْفَانِهِ .

٣٣٦ - / مسألة ؛ قال : (وَيَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ ، فَيَبْدَأُ بِمَيَامِنِهِ ، وَيَقْلِبُهُ عَلَى جَنْبِهِ ، لِيَعْمَ الْمَاءُ سَائِرَ جَسَمِهِ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا وَضَّأَهُ بَدَأَ بِغَسْلِ رَأْسِهِ ، ثُمَّ لِحْيَتِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .
فَيَضْرِبُ السِّدْرَ فَيَغْسِلُهُمَا بِرَغْوَتِهِ ، وَيَغْسِلُ وَجْهَهُ ، وَيَغْسِلُ الْيَدَ الْيُمْنَى مِنَ الْمَنْكِبِ إِلَى الْكَفَّيْنِ وَصَفْحَةَ عُنُقِهِ الْيُمْنَى ، وَشِقَّ صَدْرِهِ وَجَنْبِهِ^(١) وَفَخِذَهُ وَسَاقَهُ ،

(١) فِي ١ ، م : « أَنْقَاه » .

(٢) يَأْتِي تَخْرِيجُهُ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةٍ .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي آخِرِ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ .

(١) فِي ١ ، م : « وَجَنْبِهِ » .

يُغْسِلُ الظَّاهِرَ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ مُسْتَلَقٌ ، ثُمَّ يَصْنَعُ ذَلِكَ بِالْجَانِبِ الْأَيْسَرِ ، ثُمَّ يَرْفَعُهُ مِنْ جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَلَا يَكْبُهُ لِوَجْهِهِ ، فَيَغْسِلُ الظَّهْرَ وَمَا هُنَاكَ مِنْ وَرْكِهِ وَفَخِذِهِ وَسَاقِهِ ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَحْرِفُهُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ . هَكَذَا ذَكَرَهُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَالْقَاضِي . وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى مُوَافَقَةِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « اَبْدَانُ بِمَيَامِنِهَا » . وَهُوَ أَشْبَهُ بِغُسْلِ الْحَيِّ .

٣٣٧ - مسألة ؛ قال : (وَيَكُونُ فِي كُلِّ الْمِيَاهِ شَيْءٌ مِنَ السِّدْرِ ، وَيَضْرِبُ السِّدْرَ فَيَغْسِلُ بِرِغْوَتِهِ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ)

هذا الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ . قَالَ صَالِحٌ : قَالَ أَبِي : الْمَيِّتُ يُغْسَلُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، ثَلَاثَ ^(١) غَسَلَاتٍ ، قُلْتُ : فَيَبْقَى عَلَيْهِ ؟ قَالَ : أَيْ شَيْءٌ يَكُونُ هُوَ أَنْقَى لَهُ . وَذَكَرَ عَنْ عَطَاءٍ ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ قَالَ لَهُ : إِنَّهُ يَبْقَى عَلَيْهِ السِّدْرُ إِذَا غُسِلَ بِهِ كُلَّ مَرَّةٍ . فَقَالَ عَطَاءٌ : هُوَ طَهُورٌ . وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ ، قَالَ : قُلْتُ ، يَعْنِي لِأَحْمَدَ : أَفَلَا تَصُبُّونَ مَاءً قَرَأَحًا يَنْظِفُهُ ؟ قَالَ : إِنْ صَبَّوْا فَلَا بَأْسَ . وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ بِحَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُوفِّيَتْ ابْنَتُهُ قَالَ : « اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، إِنْ رَأَيْتُنَّ ، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اغْسِلُوهُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الثَّلَاثَ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ التَّيْمَنِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ ، وَفِي : بَابِ غَسْلِ الْمَيِّتِ وَوُضُوءِهِ بِالْمَاءِ وَالسِّدْرِ ، وَبَابِ مَا يَسْتَحِبُّ أَنْ يَغْسَلَ وَتَرَا ، وَبَابِ يَبْدَأُ بِمِيَامَنِ الْمَيِّتِ ، وَبَابِ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَبَابِ هَلْ تَكْفِنُ الْمَرْأَةَ فِي إِزَارِ الرَّجُلِ ، وَبَابِ يَجْعَلُ الْكَافُورَ فِي الْآخِرَةِ ، وَبَابِ نَقْضِ شَعْرِ الْمَرْأَةِ ، وَبَابِ كَيْفِ الْإِشْعَارِ لِلْمَيِّتِ ، وَبَابِ يَجْعَلُ شَعْرَ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، وَبَابِ يُلْقَى شَعْرَ الْمَرْأَةِ خَلْفَهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ / ٥٣ ، ٢ / ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٦٤٦ - ٦٤٨ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ كَيْفِ غَسْلِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٧٥ ، ١٧٦ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْزَدِيِّ ٤ / ٢٠٩ - ٢١١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ غَسْلِ الْمَيِّتِ بِالْمَاءِ وَالسِّدْرِ ، وَبَابِ نَقْضِ رَأْسِ الْمَيِّتِ ، وَبَابِ غَسْلِ الْمَيِّتِ وَتَرَا ، وَبَابِ غَسْلِ الْمَيِّتِ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسٍ ، وَبَابِ غَسْلِ الْمَيِّتِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعٍ ، وَبَابُ =

بِمَاءٍ وَسِدْرٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . وَفِي حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ : « ثُمَّ اغْسَلِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ »^(٤) . وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ ، إِلَى أَنَّهُ لَا يَتْرُكُ مَعَ الْمَاءِ سِدْرًا يُغَيِّرُهُ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يُطْرَحُ فِي كُلِّ الْمِيَاهِ شَيْءٌ يَسِيرُ مِنَ السِّدْرِ لَا يُغَيِّرُهُ ؛ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ ، وَيَكُونَ الْمَاءُ بَاقِيًا عَلَى طَهُورِيَّتِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْحَطَّابِ : / يُغَسَّلُ أَوَّلَ مَرَّةٍ بِالسِّدْرِ ، ثُمَّ يُغَسَّلُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْمَاءِ الْقَرَّاجِ ، فَيَكُونُ الْجَمِيعُ غَسْلَةً وَاحِدَةً ، وَيَكُونُ الْاِعْتِدَادُ بِالْآخِرِ دُونَ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، شَبَّهَ غُسْلَهُ بِغُسْلِ الْجَنَائَةِ ، وَلَئِنَّ السِّدْرَ إِنْ غَيَّرَ الْمَاءَ سَلَبَهُ وَصَفَ الطَّهُورِيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يُغَيِّرْهُ فَلَا فَائِدَةَ فِي تَرْكِ يَسِيرٍ لَا يُؤَثِّرُ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ الْأَوَّلِ . وَيَكُونُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ ذَالًا عَلَى أَنَّ تَغْيِيرَ الْمَاءِ بِالسِّدْرِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ طَهُورِيَّتِهِ . قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يَتَّخِذُ الْعَاسِلُ ثَلَاثَةَ أَوَانِي^(٥) ؛ آنِيَّةً

ظ ٦/٣

= الكافور في غسل الميت ، وباب الإشعار ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢٤-٢٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٨ ، ٤٦٩ . والإمام مالك ، في : باب غسل الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٢٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٨٤ ، ٨٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٣) أخرجه البخارى ، في : باب الكفن في ثوبين ، وباب الخنوط للميت ، وباب كيف يكفن الميت ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمه ، وباب المحرم يموت بعرفة ... ، وباب سنة المحرم إذا مات ، من كتاب جزاء الصيد . صحيح البخارى ٢ / ٩٦ ، ٣ / ٢٠ ، ٢٣ . ومسلم ، في : باب ما يفعل المحرم إذا مات ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٦٥-٨٦٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف يصنع بالمحرم إذا مات ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٦ . والترمذى ، في : باب ما جاء في المحرم يموت في إحرامه ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٧٥ . والنسائى ، في : باب كيف يكفن المحرم إذا مات ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب تخمير المحرم وجهه ورأسه ، وباب غسل المحرم بالسدر إذا مات ، وباب في كم يكفن المحرم إذا مات ، وباب النهى عن أن يحنط المحرم إذا مات ، وباب النهى عن أن يحنم وجه المحرم ورأسه إذا مات ، وباب النهى عن تخمير رأس المحرم إذا مات ، من كتاب المناسك . المجتبى ٤ / ٣٢ ، ٥ / ١١٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ . وابن ماجه ، في : باب المحرم يموت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٠ . والدارمى ، في : باب في المحرم إذا مات ما يصنع به ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢ / ٥٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٣٣ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٣ .

(٥) سقط من : ١ .

كَبِيرَةٌ يَجْمَعُ فِيهَا الْمَاءُ الَّذِي يُغَسَّلُ بِهِ الْمَيِّتُ يَكُونُ بِالْبُعْدِ مِنْهُ ، وَإِنَاءَيْنِ صَغِيرَيْنِ يَطْرَحُ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْمَيِّتِ ، وَالثَّالِثُ يَعْرِفُ بِهِ مِنَ الْكَبِيرِ فِي الصَّغِيرِ الَّذِي يُغَسَّلُ بِهِ الْمَيِّتُ ، لِيَكُونَ الْكَبِيرُ مَصُونًا ، فَإِذَا فَسَدَ الْمَاءُ الَّذِي فِي الصَّغِيرِ ، وَطَارَفِيهِ مِنْ رَشَاشِ الْمَاءِ ، كَانَ مَا بَقِيَ فِي الْكَبِيرِ كَافِيًا ، وَيَضْرِبُ السِّدْرَ ، فَيَغْسِلُ بِرِغْوَتِهِ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ ، وَيُبَلِّغُهُ سَائِرَ بَدَنِهِ ، كَمَا يَفْعَلُ الْحَيُّ إِذَا اغْتَسَلَ .

فصل : فَإِنْ لَمْ يَجِدِ السِّدْرَ غَسَّلَهُ بِمَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ ، كَالْخَطْمِيِّ^(٦) وَنَحْوِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ يَحْصُلُ مِنْهُ ، وَإِنْ غَسَّلَهُ بِذَلِكَ مَعَ وُجُودِ السِّدْرِ جَازٍ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِهَذَا لِمَعْنَى مَعْقُولٍ ، وَهُوَ التَّنْظِيفُ ، فَيَتَعَدَّى إِلَى كُلِّ مَا وَجَدَ فِيهِ الْمَعْنَى .

٣٣٨ - مسألة ؛ قال : (وَيَسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ أُمُورِهِ الرِّفْقَ بِهِ)

وَيُسْتَحَبُّ الرِّفْقُ بِالْمَيِّتِ فِي ثَقْلِيَّتِهِ ، وَعَرْكِ أَعْضَائِهِ ، وَعَصْرِ بَطْنِهِ ، وَتَلْيِينِ مَفَاصِلِهِ ، وَسَائِرِ أُمُورِهِ ، اخْتِرَامًا لَهُ ؛ فَإِنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالْحَيِّ فِي حُرْمَتِهِ ، وَلَا يَأْمَنُ إِنْ عُنْفَ بِهِ أَنْ يَنْفَصِلَ مِنْهُ عُضْوٌ ، فَيَكُونُ مِثْلَهُ بِهِ ، وَقَدْ قَالَ ﷺ : « كَسَرُ عَظْمٍ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ »^(١) . وَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ »^(٢) .

(٦) الخطمي : نبات منضج محلل .

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في الحفار يجد العظم هل يتكسب ذلك المكان ؟ ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٠ . وابن ماجه ، في : باب في النهي عن كسر عظام الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥١٦ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الاختفاء ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٣٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٥٨ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٦٩ ، ٢٠٠ ، ٢٦٤ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الرفق في الأمر كله ، من كتاب الأدب ، وفي : باب كيف يرد على أهل الذمة السلام ، من كتاب الاستئذان ، وفي : باب الدعاء على المشركين ، من كتاب الدعوات ، وفي : باب عرض الذمي وغيره ، من كتاب استتابة المرتدين . صحيح البخاري ٨ / ١٤ ، ٧١ ، ١٠٤ ، ٩ / ٢٠ . ومسلم ، في : باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ... ، من كتاب السلام ، وفي : باب فضل الرفق ، من كتاب البر . صحيح مسلم ٤ / ١٧٠٦ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ . وأبو داود ، في : باب في الرفق ، من كتاب =

٣٣٩ - مسألة ؛ قال : (والماء الحار ، والأشنان^(١) ، والخلال ، يستعمل إن احتيج إليه)

هذه الثلاثة تستعمل عند الحاجة إليها ، مثل أن يحتاج إلى الماء الحار لشدّة البرد ، أو لوسخ^(٢) لا يزول إلا به ، وكذا الأشنان يستعمل إذا كان على الميت / وسخ . قال أحمد : إذا طال ضنى المريض غسل بالأشنان . يعنى أنه يكثر وسخه ، فيحتاج إلى الأشنان ليزيله . والخلال : يحتاج إليه لإخراج شيء ، والمستحب أن يكون من شجرة لينة كالصفصاف ونحوه ، مما ينقى ولا يجرح ، وإن لف على رأسه قطنًا ، فحسن . وتتبع ما تحت أظفاره حتى ينقى ، فإن لم يحتاج إلى شيء من ذلك لم يستحب استعماله . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : المسخن أولى بكل حال ؛ لأنه ينقى ما لا ينقى البارد . ولنا ، أن البارد يمسكه والمسخن يرخيه ، ولهذا يطرح الكافور في الماء ليشده ويبرده ، والإنقاء يحصل بالسدر إذا لم يكثر وسخه ، فإن كثر أو لم^(٣) يزل إلا بالحار صار مستحبًا .

و٧/٣

٣٤٠ - مسألة ؛ قال : (ويغسل الثالثة بماء فيه كافور وسدر ، ولا يكون فيه سدر صراح)

الواجب في غسل الميت مرة واحدة ؛^(١) لأنه غسل واجب من غير نجاسة أصابته ، فكان مرة واحدة^(٢) ، كغسل الجنابة والحيض ، ويستحب أن يغسل

= الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٥٥٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التسليم على أهل الذمة ، من أبواب الاستئذان . عارضة الأحوذى ١٠ / ١٧٥ . وابن ماجه ، في : باب الرفق ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢١٦ . والدارمي ، في : باب في الرفق ، من كتاب الرقاق . سنن الدارمي ٢ / ٣٢٣ . والإمام مالك ، في : باب ما يؤمر به من العمل في السفر ، من كتاب الاستئذان . الموطأ ٢ / ٩٧٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١١٢ ، ٤ / ٨٧ ، ٦ / ٣٧ ، ٨٥ ، ١٩٩ .

(١) الأشنان : مادة تجلو وتنقى .

(٢) في م : « الوسخ » .

(٣) في م : « ولم » .

(١-١) سقط من : ١ .

ثَلَاثًا ، كُلُّ غَسَلَةٍ بِالماءِ والسِّدْرِ ، على ما وَصَفْنَا ، ويُجْعَلُ في الماءِ كَافُورٌ في الغَسَلَةِ
الثَّالِثَةِ ؛ لِيَشُدَّهُ وَيُرْدِّدَهُ وَيُطَيِّبَهُ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ اللَّاتِي غَسَلْنَ ابْنَتَهُ :
« اغْسِلْنَهَا بِالسِّدْرِ وَثَرًا ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ، وَاجْعَلْنَ
في الغَسَلَةِ الْآخِرَةِ كَافُورًا »^(٢) . وفي حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ : « فَإِذَا كَانَ فِي آخِرِ غَسَلَةٍ
مِنَ الثَّالِثَةِ أَوْ غَيْرِهَا ، فَاجْعَلِي مَاءً فِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَافُورٍ ، وَشَيْءٌ مِنْ سِدْرِ ، ثُمَّ
اجْعَلِي ذَلِكَ فِي جَرَّةٍ جَدِيدَةٍ ، ثُمَّ أَفْرِغِيهِ عَلَيْهَا ، وَابْدِئِي بِرَأْسِهَا حَتَّى يَبْلُغَ
رِجْلَيْهَا »^(٣) . وَلَا يُجْعَلُ فِي الْمَاءِ سِدْرٌ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، لِأَنَّ السِّدْرَ إِنَّمَا
أُمِرَ بِهِ لِلتَّنْظِيفِ ، وَالْمُعَدُّ لِلتَّنْظِيفِ إِنَّمَا هُوَ الْمَطْحُونُ ، وَلِهَذَا لَا يَسْتَعْمِلُهُ الْمُغْتَسِلُ
بِهِ مِنَ الْأَحْيَاءِ إِلَّا كَذَلِكَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : إِنَّهُمْ يَأْتُونَ بِسَبْعِ وَرَقَاتٍ
مِنَ سِدْرِ ، فَيُلْقُونَهَا فِي الْمَاءِ فِي الغَسَلَةِ الْآخِرَةِ . فَأَنْكَرَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يُعْجِبْهُ . وَإِذَا
فَرَّغَ مِنَ الغَسَلَةِ الثَّالِثَةِ لَمْ يُمِرَّ يَدَهُ عَلَى بَطْنِ الْمَيِّتِ ، لِئَلَّا يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَيَقَعَ فِي
أَكْفَانِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : وَيُوضَأُ / الْمَيِّتُ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الغَسَلَةِ الْأُولَى . وَمَا سَمِعْنَا إِلَّا
أَنَّهُ يُوضَأُ أَوَّلَ مَرَّةٍ ، وَهَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَمَتَى خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ
أَعَادَ وَضُوءَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مِنَ الْحَيِّ وَيُوجِبُهُ ، وَإِنْ رَأَى الْغَاسِلُ أَنْ
يَزِيدَ عَلَى ثَلَاثٍ ؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يُنَقِّ بِهَا ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، غَسَلَهُ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا ، وَلَمْ يَقْطَعْ
إِلَّا عَلَى وَثَرٍ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَا يُزَادُ عَلَى سَبْعٍ . وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ :
« اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ سَبْعًا »^(٤) . لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ وَجَعَلَ جَمِيعَ مَا أُمِرَ
بِهِ وَثَرًا . وَقَالَ أَيْضًا : « اغْسِلْنَهَا وَثَرًا »^(٤) . وَإِنْ لَمْ يُنَقِّ بِسَبْعٍ فَالْأُولَى غَسَلُهُ حَتَّى
يُنَقَّى ، وَلَا يَقْطَعْ إِلَّا عَلَى وَثَرٍ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا ،

٧/٣ ظ

(٢) تقدم تخريجه من حديث أم عطية في صفحة ٣٧٥ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٣ .

(٤) تقدم من حديث أم عطية في صفحة ٣٧٥ .

أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُمْ » .. وَلَئِنْ زَيْدًا عَلَى الثَّلَاثِ إِنَّمَا (٥) كَانَتْ لِلْإِنْقَاءِ ،
وَاللَّحَاجَةِ (٥) إِلَيْهَا ، فَكَذَلِكَ فِيمَا بَعْدَ السَّبْعِ . وَلَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ يَزِيدُ عَلَى سَبْعٍ .

٣٤١ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ إِلَى خُمْسٍ ، فَإِنْ زَادَ
فَإِلَى سَبْعٍ)

يَعْنِي إِنْ خَرَجَتْ نَجَاسَةٌ مِنْ قُبْلِهِ أَوْ دُبُرِهِ ، وَهُوَ عَلَى مُغْتَسِلِهِ بَعْدَ الثَّلَاثِ ،
غَسَلَهُ إِلَى خُمْسٍ ، فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ الْخَامِسَةِ ، غَسَلَهُ إِلَى سَبْعٍ ، وَيُوضِيهِ فِي الْغَسَلَةِ
الَّتِي تَلِي خُرُوجَ النِّجَاسَةِ . قَالَ صَالِحٌ : قَالَ أُمِّي : يُوضِئُ الْمَيِّتَ مَرَّةً وَاحِدَةً ، إِلَّا
أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَيُعَادُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ ، وَيَغْسِلُهُ إِلَى سَبْعٍ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ ،
وَإِسْحَاقَ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ يَغْسِلُ مَوْضِعَ النِّجَاسَةِ ، وَيُوضِئُ ، وَلَا يَجِبُ
إِعَادَةُ غُسْلِهِ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَأُمِّي حَنِيفَةً ؛ لِأَنَّ خُرُوجَ النِّجَاسَةِ مِنْ
الْحَيِّ بَعْدَ غُسْلِهِ لَا يُبْطِلُهُ ، فَكَذَلِكَ الْمَيِّتُ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّ
الْقَصْدَ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ أَنْ يَكُونَ خَاتِمَةً أَمْرِهِ الطَّهَارَةَ الْكَامِلَةَ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمَوْتَ
جَرَى مَجْرَى زَوَالِ الْعَقْلِ فِي حَقِّ الْحَيِّ ، وَقَدْ أُوجِبَ الْغُسْلُ فِي حَقِّ الْحَيِّ ،
فَكَذَلِكَ هَذَا ، وَلَئِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خُمْسًا أَوْ سَبْعًا ، إِنْ رَأَيْتُمْ
ذَلِكَ ، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ » (١) .

فصل : وَإِنْ خَرَجَتْ مِنْهُ نَجَاسَةٌ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ . فَقَالَ / أَحْمَدُ ، فِيمَا رَوَى
أَبُو دَاوُدَ : الدَّمُ أَسْهَلُ مِنَ الْحَدَثِ . وَمَعْنَاهُ أَنَّ الدَّمَ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ أَنْفِهِ أَسْهَلُ مِنَ
الْحَدَثِ فِي أَنْ لَا يُعَادَ لَهُ الْغُسْلُ ؛ لِأَنَّ الْحَدَثَ يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ بِالِاتِّفَاقِ ، وَيُسَوِّى
بَيْنَ كَثِيرِهِ وَقَلِيلِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْغُسْلَ لَا يُعَادُ مِنْ يَسِيرِهِ ، كَمَا لَا يَنْقُضُ
الْوُضُوءَ ، بِخِلَافِ الْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ .

٨/٣

(٥-٥) في ١ ، م : « كَانَ لِلْإِنْقَاءِ أَوْ لِلْحَاجَةِ » .

(١) تقدم من حديث أم عطية في صفحة ٣٧٥ .

٣٤٢ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ زَادَ حَشَاهُ بِالْقُطْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ فَبِالطِّينِ الْحُرِّ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا خَرَجَتْ مِنْهُ نَجَاسَةٌ بَعْدَ السَّبْعِ لَمْ يَعُدْ إِلَى الْغُسْلِ . قال أحمد : مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا لَمْ يُغْسَلْهُ أَكْثَرُ مِنْ سَبْعٍ ، لَا يُجَاوِزُهُ ، خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لَمْ يَخْرُجْ . قِيلَ لَهُ : فَتَوَضَّيْهِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ السَّبْعِ ؟ قال : لَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَذَا أَمَرَ ، ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا ، فِي حَدِيثٍ أُمَّ عَطِيَّةَ ، وَلِأَنَّ زِيَادَةَ الْغُسْلِ وَتَكَرُّرَهُ عِنْدَ كُلِّ خَارِجٍ يُرَخِّيه ، وَيُفْضِي إِلَى الْخَرَجِ ، لَكِنَّهُ يَغْسِلُ النِّجَاسَةَ ، وَيَحْشُو مَخْرَجَهَا بِالْقُطْنِ . وقيل : يُلْجَمُ بِالْقُطْنِ كَمَا تَفْعَلُ الْمُسْتَحَاضَةُ ، وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ ، فَإِنْ لَمْ يُمَسِّكْهُ ذَلِكَ حُشِيَ بِالطِّينِ الْحُرِّ ، وَهُوَ الْخَالِصُ الصُّلْبُ الَّذِي لَهُ قُوَّةُ تُمْسِكِ الْمَحَلِّ . وقد ذَكَرَ أَحْمَدُ أَنَّهُ لَا يُوضَأُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُوضَأُ وَضُوءُ الصَّلَاةِ ، كَالْجُنُبِ إِذَا أَحْدَثَ بَعْدَ غُسْلِهِ ، وَهَذَا أَحْسَنُ .

فصل : وَالْحَائِضُ وَالْجُنُبُ إِذَا مَاتَا كَغَيْرِهِمَا فِي الْغُسْلِ . قال ابنُ الْمُنْذِرِ : هَذَا قَوْلٌ مَنْ تَحَفَظَ عَنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ . وقال الحسنُ ، وسعيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : مَا مَاتَ مَيِّتٌ إِلَّا جُنُبٌ . وقِيلَ عَنِ الْحَسَنِ : إِنَّهُ يُغْسَلُ الْجُنُبُ لِلْجَنَابَةِ ، وَالْحَائِضُ لِلْحَيْضِ ، ثُمَّ يُغْسَلَانِ لِلْمَوْتِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُمَا خَرَجَا مِنْ أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ ، وَلَمْ يَبْقَ عَلَيْهِمَا عِبَادَةٌ وَاجِبَةٌ ، وَإِنَّمَا الْغُسْلُ لِلْمَيِّتِ تَعَبُّدٌ ، وَلِيَكُونَ فِي حَالِ خُرُوجِهِ مِنَ الدُّنْيَا عَلَى أَكْمَلِ حَالٍ مِنَ النَّظَافَةِ وَالنُّضَارَةِ ، وَهَذَا يَحْصُلُ بِغُسْلِ وَاحِدٍ ، وَلِأَنَّ الْغُسْلَ الْوَاحِدَ يُجْزِئُ مَنْ وُجِدَ فِي حَقِّهِ مُوجِبَانِ لَهُ ، كَمَا لَوْ اجْتَمَعَ الْحَيْضُ وَالْجَنَابَةُ .

فصل : وَالْوَاجِبُ فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ النَّيَّةُ ، / وَالتَّسْمِيَةُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ، وَغُسْلُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ غُسْلٌ تَعَبُّدٌ عَنْ غَيْرِ نَجَاسَةٍ أَصَابَتْهُ شَرْطُ لِيَصِحَّ الصَّلَاةُ ، فَوَجَبَ ذَلِكَ فِيهِ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ ، وَقَدْ شَبَّهَ أَحْمَدُ غُسْلَهُ بِغُسْلِ الْجَنَابَةِ ، وَلَمَّا تَعَدَّرَتِ النَّيَّةُ وَالتَّسْمِيَةُ مِنَ الْمَيِّتِ اعْتَبِرَتْ فِي الْغَاسِلِ ، لِأَنَّهُ الْمُخَاطَبُ

بِالْغُسْلِ . قَالَ عَطَاءٌ : يُجْزِئُهُ غَسْلَةٌ وَاحِدَةٌ إِنْ أَتَقَوْهُ . وَقَالَ أَحْمَدُ : لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يُغَسَّلَ وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا » . وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْكَرَاهَةِ دُونَ الْإِجْزَاءِ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَّتْهُ نَاقَتُهُ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ »^(١) . وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا تُعْتَبَرُ النِّيَّةُ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّنْظِيفُ ، فَأُشْبِهَ غَسْلَ النَّجَاسَةِ^(٢) ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا وَجَبَ غَسْلُ مُتَنَظِّفٍ ، وَلَجَازَ غَسْلُهُ بِمَاءِ الْوَرْدِ وَسَائِرِ مَا يَحْصُلُ بِهِ التَّنْظِيفُ ، وَإِنَّمَا هُوَ غُسْلٌ تَعَبُدٌ ، أَشْبَهَ غُسْلَ الْجَنَابَةِ .

٣٤٣ - مسألة ؛ قال : (وَيُنَشِّفُهُ بِثَوْبٍ ، وَيُجَمِّرُ أَكْفَانَهُ)

وَجُمِلَتْهُ أَنَّهُ إِذَا فَرَّغَ الْعَاسِلُ مِنْ غَسْلِ الْمَيْتِ ، نَشَفَهُ بِثَوْبٍ لَثَلًا يَيْلُ أَكْفَانَهُ ، وَفِي حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ : « فَإِذَا فَرَّغْتَ مِنْهَا ، فَالْقِي عَلَيْهَا ثَوْبًا نَظِيفًا »^(١) . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي غَسْلِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : فَجَفَّفُوهُ بِثَوْبٍ^(٢) . وَمَعْنَى تَجْمِيرِ أَكْفَانِهِ تَبْخِيرُهَا بِالْعُودِ ، وَهُوَ أَنْ يُتْرَكَ الْعُودُ عَلَى النَّارِ فِي مِجْمَرٍ ، ثُمَّ يُبَخَّرُ بِهِ الْكَفَنُ حَتَّى تَعْبَقَ رَائِحَتُهُ ، وَيَطِيبُ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يُرَشَّ عَلَيْهِ مَاءُ الْوَرْدِ ، لِتَعْلَقَ الرَّائِحَةُ بِهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا جَمَرْتُمُ الْمَيْتَ فَجَمِّرُوهُ ثَلَاثًا »^(٣) . وَأَوْصَى أَبُو سَعِيدٍ ، وَابْنُ عَمْرٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ أَنْ تُجَمَّرَ أَكْفَانُهُم بِالْعُودِ . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : يُجَمَّرُ الْمَيْتُ . وَلِأَنَّ هَذَا عَادَةُ الْحَيِّ عِنْدَ غُسْلِهِ ، وَتَجْمِيرٍ^(٤) ثِيَابِهِ ، أَنْ يُجَمَّرَ بِالطِّيبِ وَالْعُودِ ، فَكَذَلِكَ الْمَيْتُ .

(١) تقدم تخريجه من حديث ابن عباس في صفحة ٣٧٦ .

(٢) في ١ : « الجنابة » .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٣ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق نحوه ، عن هشام بن عروة ، بلفظ : لف النبي ﷺ في ثوب حبرة جُفِّفَ فيه . المصنف ٤٢٢ / ٣ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٣١ .

(٤) في ١ ، م : « وتجديد » .

٣٤٤ - مسألة ؛ قال : (وَيُكْفَنُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ ، يُدْرَجُ فِيهَا إِذْرَاجًا ، وَيُجْعَلُ الْحَنُوطُ^(١) فِيمَا بَيْنَهَا)

٩/٣ / الأفضّل عند إمامنا ، رَحِمَهُ اللهُ ، أن يُكْفَنَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثِ لَفَائِفَ بَيْضٍ ، ليس فيها قَمِيصٌ ولا عِمَامَةٌ ، لا يَزِيدُ عَلَيْهَا ولا يَنْقُصُ مِنْهَا . قال التِّرْمِذِيُّ : وَالْعَمَلُ عَلَيْهَا عند أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ من أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وغيرهم . وهو مذهب الشَّافِعِيِّ . وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُ الْكَفَنِ أَبْيَضَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ^(٢) . وَلَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « الْبُسُوءُ مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيْضِ ، فَإِنَّهُ أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ ، وَكَفِّنُوا فِيهِ مَوْتَاكُمْ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(٣) . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يُكْفَنَ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَقَمِيصٍ ؛ لما رَوَى عَنْ^(٤) ابْنِ الْمُعَفَّلِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ فِي قَمِيصِهِ^(٥) . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ الْبَسَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَمِيصِهِ ، وَكَفَّنَهُ بِهِ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(٦) . وَلَنَا ، قَوْلُ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) الحنوط : طيب يخلط للميت خاصة .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الثياب البيض للكفن ، وباب الكفن ولا عمامة ، وباب موت يوم الاثنين ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ٩٥ ، ٩٧ ، ١٢٧ . ومسلم ، في : باب كفن الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٤٩ . وأبو داود ، في : باب في الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كفن النبي ﷺ ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢١٧ . والنسائي ، في : باب كفن النبي ﷺ ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢٩ ، ٣٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في كفن النبي ﷺ ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٢ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في كفن الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٢٣ - ٢٢٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١١٨ ، ١٣٢ . كلهم من حديث عائشة .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٩ .

(٤) سقط من : م .

(٥) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٣ / ٢٤ . وعزاه للطبراني في الكبير .

(٦) في : باب القميص في الكفن ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣٠ ، ٣١ . كما أخرجه البخاري ، في : باب الكفن في القميص الذي يُكْفَى ... إلخ ، وباب هل يخرج الميت من القبر واللحد لعله ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب الكسوة للأسارى ، من كتاب الجهاد ، وفي : تفسير سورة التوبة ، باب ﴿ استغفر لهم أو لا =

في ثلاثة أثواب بيض سَحُولِيَّةٌ^(٧) ، ليس فيها قميص ولا عِمَامَةٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٨) . وهو أَصَحُّ حَدِيثٍ رَوَى فِي كَفَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وعائشةُ أَقْرَبُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وأَعْرَفُ بِأَحْوَالِهِ ، ولهذا لَمَّا ذُكِرَ لَهَا قَوْلُ النَّاسِ ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ فِي بُرْدٍ ، قالت : قد أَتَى بِالْبُرْدِ ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يُكَفِّنُوهُ فِيهِ ، فَحَفِظْتُ مَا أَغْفَلَهُ غَيْرُهَا . وقالت أيضا : أَدْرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلَّةٍ يَمَنِيَّةٍ كَانَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، ثُمَّ نَزَعَتْ عَنْهُ ، فَرَفَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْحُلَّةَ ، وقال : أَكْفَنُ فِيهَا . ثُمَّ قَالَ : لَمْ يُكَفَّنْ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكْفَنُ فِيهَا فَتَصَدَّقْ بِهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٩) . وَلَئِنْ حَالَ الْإِحْرَامُ أَكْمَلُ أَحْوَالِ الْحَيِّ وهو لَا يَلْبَسُ الْمَخِيطَ ، وكذلك حالة^(١٠) الْمَوْتِ أَشْبَهُ بِهَا . وَأَمَّا الْبَاسُ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَمِيصِهِ ، فَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ تَكْرِمَةً لِابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ، وإِجَابَةً لِسُؤَالِهِ حِينَ سَأَلَهُ ذَلِكَ ، لِيَتَبَرَّكَ بِهِ أَبُوهُ ، وَيَنْدَفِعَ عَنْهُ الْعَذَابُ بِبِرَّةِ قَمِيصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَقِيلَ : إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ جَزَاءً لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَنْ كُسُوتِهِ الْعَبَّاسَ قَمِيصَهُ يَوْمَ بَدْرٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤْخَذَ أَحْسَنُ اللَّفَافِيفِ وَأَوْسَعُهَا ، فَيُسْطَ أَوَّلًا ، لِيَكُونَ الظَّاهِرُ لِلنَّاسِ أَحْسَنَهَا^(١١) ، فَإِنَّ هَذَا عَادَةٌ / الْحَيِّ ، يَجْعَلُ الظَّاهِرَ أَفْخَرُ ثِيَابِهِ ، وَيَجْعَلُ عَلَيْهَا حَنُوطًا ، ثُمَّ يَسْطُ الثَّانِيَةَ الَّتِي تَلِيهَا فِي الْحُسْنِ وَالسَّعَةِ عَلَيْهَا ، وَيَجْعَلُ

٩/٣ ظ

= تستغفر لهم ... ، وباب ﴿ ولا تصل على أحد منهم ... ﴾ ، من كتاب التفسير ، وفي : باب القميص ... ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢ / ٩٦ ، ١١٦ ، ٤ / ٧٣ ، ٦ / ٨٥ ، ٨٦ ، ٧ / ١٨٥ . ومسلم ، في : كتاب صفات المنافقين . صحيح مسلم ٤ / ٢١٤١ . والترمذي ، في : باب تفسير سورة التوبة ، من أبواب التفسير . عارضة الأخوذى ١١ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ . وابن ماجه ، في : باب في الصلاة على أهل القبلة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٧ ، ٤٨٨ .

(٧) سحول ، مثل رسول : بلدة باليمن ، يجلب منها الثياب ، وينسب إليها على لفظها .

(٨) تقدم في الصفحة السابقة .

(٩) في : باب في كفن الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٠ ، ٦٥١ .

(١٠) في الأصل : « أحوال » .

(١١) في ١ ، م : « حسنها » .

فَوْقَهَا حَنُوطًا وَكَافُورًا ، ثُمَّ يَسُطُّ فَوْقَهُمَا الثَّالِثَةُ ، وَيَجْعَلُ فَوْقَهَا حَنُوطًا وَكَافُورًا ، وَلَا يُجْعَلُ عَلَى وَجْهِ الْعُلْيَا ، وَلَا عَلَى النَّعْشِ شَيْءٌ مِنَ الْحَنُوطِ ؛ لِأَنَّ الصَّدِيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَا تَجْعَلُوا عَلَى أَكْفَانِي حَنُوطًا^(١٢) . ثُمَّ يُحْمَلُ الْمَيِّتُ مَسْتَوْرًا بِثَوْبٍ فَيُوضَعُ فِيهَا^(١٣) مُسْتَلَقِيًا ؛ لِأَنَّهُ أَمْكَنُ لِإِدْرَاجِهِ فِيهَا ، وَيُجْعَلُ مَا عِنْدَ رَأْسِهِ أَكْثَرَ مِمَّا عِنْدَ رِجْلَيْهِ ، وَيُجْعَلُ مِنَ الطَّيِّبِ عَلَى وَجْهِهِ وَمَوَاضِعِ سُجُودِهِ وَمَعَابِنِهِ^(١٤) ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ يَتَطَيَّبُ هَكَذَا ، وَيُجْعَلُ بَقِيَّةُ الْحَنُوطِ وَالْكَافُورِ فِي قُطْنٍ ، وَيُجْعَلُ مِنْهُ بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ يَرْفِقُ ، وَيُكْثَرُ ذَلِكَ لِيَرُدَّ شَيْئًا إِنْ خَرَجَ مِنْهُ حِينَ تَحْرِيكِهِ ، وَيَشُدُّ فَوْقَهُ خِرْقَةً مَشْقُوقَةً الطَّرْفِ كَالْتَّبَانِ ، وَهُوَ السَّرَاوِيلُ بِلَا أَكْمَامٍ ، وَيُجْعَلُ الْبَاقِي عَلَى مَنَافِذِ وَجْهِهِ ، فِي فِيهِ ، وَمِنْخَرَيْهِ ، وَعَيْنَيْهِ ، لِئَلَّا يَحْدُثَ مِنْهُنَّ حَادِثٌ ، وَكَذَلِكَ فِي^(١٥) الْجِرَاحِ النَّافِذَةِ ، وَيَتْرُكُ عَلَى مَوَاضِعِ السُّجُودِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهَا أَعْضَاءُ شَرِيفَةٌ ، ثُمَّ يَثْنِي طَرْفَ اللَّفَافَةِ الْعُلْيَا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ يَرُدُّ طَرْفَهَا الْآخَرَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ ، وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ لِئَلَّا يَسْقُطَ عَنْهُ الطَّرْفُ الْأَيْمَنُ إِذَا وُضِعَ عَلَى يَمِينِهِ فِي الْقَبْرِ ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِالثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ كَذَلِكَ ، ثُمَّ يَجْمَعُ مَا فَضَلَ عِنْدَ رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ ، فَيَرُدُّ عَلَى وَجْهِهِ وَرِجْلَيْهِ ، وَإِنْ خَافَ انْتِشَارَهَا عَقْدَهَا ، وَإِذَا وُضِعَ فِي الْقَبْرِ حَلَّهَا ، وَلَمْ يَخْرُقِ الْكَفَنَ .

فصل : وتكره الزيادة على ثلاثة أثواب في الكفن ؛ لما فيه من إضاعة المال ، وقد نهى عنه النبي ﷺ ، ويحرم ترك شيء مع الميت من ماله لغير حاجة ؛ لما ذكرنا ، إلا مثل ما روى عن النبي ﷺ ، أَنَّهُ تَرَكَ تَحْتَهُ قَطِيفَةً فِي قَبْرِهِ^(١٦) ، فَإِنْ

(١٢) أخرجه الإمام مالك ، في : باب النهي عن أن تتبع الجنائز بنار ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٢٦ .

(١٣) في ١ ، م : « عليه » .

(١٤) يأتي شرح المغاين في أول المسألة ٣٤٦ .

(١٥) سقط من : ١ ، م .

(١٦) أخرجه مسلم ، في : باب جعل القطيفة في القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٥ ،

٦٦٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الثوب الواحد يلقي تحت الميت في القبر ، من أبواب الجنائز . =

تُرِكَ نَحْوُ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ .

٣٤٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ كَفَّنَ فِي قَمِيصٍ وَمِئْزَرٍ وَلِفَافَةٍ جُعِلَ الْمِئْزَرُ مِمَّا يَلِي جِلْدَهُ ، وَلَمْ يُزَرَ عَلَيْهِ الْقَمِيصُ) .

التَّكْفِينُ فِي الْقَمِيصِ وَالْمِئْزَرِ وَاللِّفَافَةِ غَيْرُ مَكْرُوهٍ ، وَإِنَّمَا الْأَفْضَلُ الْأَوَّلُ ، وَهَذَا جَائِزٌ لَا كَرَاهَةَ فِيهِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْبَسَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَمِيصَهُ / لَمَّا مَاتَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١) . فَيُوزَرُ بِالْمِئْزَرِ ، وَيُلْبَسُ الْقَمِيصَ ، ثُمَّ يُلْفُ بِاللِّفَافَةِ بَعْدَ ذَلِكَ . وَقَالَ أَحْمَدُ : إِنْ جَعَلُوهُ قَمِيصًا فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ قَمِيصِ الْحَيِّ ، لَهُ كُمَانٌ وَدَخَارِيصُ^(٢) وَأَزْرَارٌ ، وَلَا يُزَرُّ عَلَيْهِ الْقَمِيصُ .

١٠/٣

فصل : قال أبو داود : قلت لأحمد : يَتَّخِذُ الرَّجُلُ كَفَنَهُ فَيُصَلِّي^(٣) فِيهِ أَيَّامًا ، أَوْ قُلْتُ : يُحْرِمُ فِيهِ ، ثُمَّ يَغْسِلُهُ وَيَضَعُهُ لِكَفَنِهِ ؟ فَرَأَاهُ حَسَنًا . قَالَ : يُعْجِبُنِي أَنْ يَكُونَ جَدِيدًا أَوْ غَسِيلًا . وَكَرِهَ أَنْ يَلْبَسَهُ حَتَّى يُدْنَسَهُ .

فصل : وَيَجُوزُ التَّكْفِينُ فِي ثَوْبَيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَتْهُ دَابَّتُهُ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٤) . وَكَانَ سُؤْيُدُ ابْنِ غَفَلَةَ يَقُولُ : يُكَفَّنُ فِي ثَوْبَيْنِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يُجَزَّئُ ثَوْبَانِ ، وَأَقْلُ مَا يُجَزَّئُ ثَوْبٌ وَاحِدٌ يَسْتُرُ جَمِيعَهُ . قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ : لَمَّا فَرَعْنَا . يَعْنِي مِنْ غُسْلِ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ^(٥) ، فَقَالَ : « أَشْعِرْنَاهَا إِيَّاهُ » . وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ .

= عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦٨ . والنسائي ، في : باب وضع الثوب في اللحد ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٢٨ ، ٣٥٥ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٣ .

(٢) في الأصل ، ١ : « وتخاريسان » . وتقدم شرح الدخاريس في صفحة ٣٦٨ .

(٣) في ١ ، م : « يصل » .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٦ .

(٥) الحقو : الإزار الذي يشد على العورة .

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٦) . وقال : مَعْنَى أَشْعَرْنَهَا إِيَّاهُ . الْفُفْنَهَا فِيهِ . قال ابن عَقِيل : الْعَوْرَةُ الْمُعْلَظَةُ يَسْتُرُهَا ثَوْبٌ وَاحِدٌ ، فَجَسَدُ الْمَيِّتِ أَوَّلَى . وقال القاضي : لَا يُجْزَى أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهَا . وَيُرْوَى^(٧) مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَقْلٌ مِنْهَا لَمْ يُجْزِ التَّكْفِينُ بِهَا فِي حَقِّ مَنْ لَهُ أَيْتَامٌ ، احْتِيَاطًا لَهُمْ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ التَّكْفِينُ بِالْحَسَنِ مَعَ حُصُولِ الْإِجْزَاءِ بِمَا دُونَهُ .

فصل : قال أحمد : يُكْفَنُ الصَّبِيُّ فِي خِرْقَةٍ ، وَإِنْ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةٍ فَلَا بَأْسَ . وكذلك قال إسحاق ، ونحوه قال سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَغَيْرُهُمْ . لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ ثَوْبًا يُجْزِيهِ ، ^(٨) وَأَنَّهُ إِنْ ^(٩) كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةٍ فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فَأَشْبَهَ الرَّجُلَ .

فصل : فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الرَّجُلُ ثَوْبًا يَسْتُرُ جَمِيعَهُ ، سَتَرَ رَأْسَهُ ، وَجَعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ حَشِيشًا أَوْ وَرَقًا ، كَمَا رَوَى عَنْ خُبَّابٍ ، أَنَّ مُصَنَّبَ بْنَ عُمَيْرٍ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَلَمْ يُوْجَدْ لَهُ شَيْءٌ يُكْفَنُ فِيهِ ، إِلَّا نَمْرَةً^(١٠) . فَكُنَّا إِذَا وَضَعْنَاهَا عَلَى رَأْسِهِ نَخْرَجَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِذَا وَضَعْنَاهَا عَلَى رِجْلَيْهِ نَخْرَجَ رَأْسُهُ ، فَأَمَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ نُعْطِيَ رَأْسَهُ ، وَنَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ^(١١) . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١٢) / فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا

(٦) تقدم تخريج حديث أم عطية في صفحة ٣٧٥ .

(٧) في ١ ، م : « وروى » .

(٨-٨) في م : « وإن » .

(٩) النمرة : كساء فيه خطوط بيض وسود تلبسه الأعراب .

(١٠) الإذخر : نبات ذكي الريح ، وإذا جف ابيض .

(١١) في : باب إذا لم يجد كفنا ... ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ، من كتاب مناقب الأنصار ، وفي : باب غزوة أحد ، وباب من قتل من المسلمين يوم أحد ، من كتاب المغازي ، وفي : باب فضل الفقر ، من كتاب الرقاق . صحيح البخاري ٢ / ٩٨ ، ٥ / ٧١ ، ٧٢ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣١ ، ٨ / ١١٩ . كما أخرجه مسلم ، في : باب في كفن الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٤٩ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في الدليل على أن الكفن من جميع المال ، من كتاب الوصايا ، وفي : =

يَسْتُرُّ الْعَوْرَةَ سَتَرَهَا ؛ لِأَنَّهَا أَهَمُّ فِي السَّتْرِ ، بِدَلِيلِ حَالَةِ الْحَيَاةِ . فَإِنْ كَثُرَ الْقَتْلَى ، وَقَلَّتِ الْأَكْفَانُ ، كَفَّنَ الرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ، كَمَا صُنِعَ بِقَتْلَى أُحُدٍ . قَالَ أَنَسٌ : كَثُرَتْ ^(١) الْقَتْلَى أُحُدٍ ، وَقَلَّتِ الثِّيَابُ ^(٢) . قَالَ : فَكَفَّنَ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ، ثُمَّ يُدْفَنُونَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ ^(٣) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

٣٤٦ - مسألة ؛ قال : (وَيَجْعَلُ الذَّرِيرَةَ فِي مَفَاصِلِهِ ، وَيَجْعَلُ الطَّيِّبَ فِي مَوَاضِعِ السُّجُودِ وَالْمَغَابِنِ ، وَيُفْعَلُ بِهِ كَمَا يُفْعَلُ بِالْعُرُوسِ)

الذَّرِيرَةُ هِيَ الطَّيِّبُ الْمَسْحُوقُ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُجْعَلَ فِي مَفَاصِلِ الْمَيِّتِ وَمَغَابِنِهِ ، وَهِيَ الْمَوَاضِعُ الَّتِي تُنْشِئُ مِنَ الْإِنْسَانِ ، كَطَيِّ الرُّكْبَتَيْنِ ، وَتَحْتَ الْإِبْطَيْنِ ، وَأُصُولِ الْفَخَذَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا مَوَاضِعُ الْوَسْخِ ، وَيَتَّبَعُ بِإِزَالَةِ الْوَسْخِ وَالذَّرَنِ مِنْهَا مِنَ الْحَيِّ ، وَيَتَّبَعُ بِالطَّيِّبِ ^(١) مِنَ الْمِسْكِ وَالْكَافُورِ مَوَاضِعَ السُّجُودِ ؛ لِأَنَّهَا أَعْضَاءُ شَرِيفَةٌ ، وَيُفْعَلُ بِهِ كَمَا يُفْعَلُ بِالْعُرُوسِ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « اصْنَعُوا بِمَوْتَاكُمْ كَمَا تَصْنَعُونَ بِعَرَائِسِكُمْ » ^(٢) . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَتَّبَعُ ^(٣) مَغَابِنَ الْمَيِّتِ وَمَرَافِقَهُ بِالْمِسْكِ . قَالَ أَحْمَدُ : يُخْلَطُ الْكَافُورُ بِالذَّرِيرَةِ . وَقِيلَ لَهُ : يُذَرُّ

= باب كراهية المغالاة في الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٧ ، ١٠٤ / ٢ . والترمذي ، في : باب مناقب مصعب بن عمير رضي الله عنه ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذى ٢٣٨ / ١٣ . والنسائي ، في : باب القميص في الكفن ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٣٢ / ٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠٩ / ٥ ، ١١١ ، ١١٢ ، ٦ / ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(١٢-١٢) في الأصل : « القتل وقتل الأكفان » .

(١٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في الشهيد يغسل ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٤ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في قتل أحد وذكر حمزة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٣٤ / ٤ .

(١) في النسخ : « بالطيف » وهو تحريف .

(٢) انظر تلخيص الحبير لابن حجر ١٠٦ / ٢ . كتاب الجنائز .

(٣) في ١ ، م : « يتبع » .

المِسْكُ عَلَى الْمَيِّتِ أَوْ يُطْلَى بِهِ ؟ قَالَ : لَا يُبَالِي ، قَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ ذَرَّ عَلَيْهِ ، وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ مَسَحَهُ بِالْمِسْكِ مَسْحًا ، وَابْنُ سِيرِينَ طَلَى إِنْسَانًا بِالْمِسْكِ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : يُوضَعُ الْحَنُوطُ عَلَى أَعْظَمِ السُّجُودِ ، الْجَبْهَةِ ، وَالرَّاحَتَيْنِ ، وَالرُّكْبَتَيْنِ ، وَصُدُورِ الْقَدَمَيْنِ .

٣٤٧ - مسألة ؛ قَالَ : (وَلَا يَجْعَلُ فِي عَيْنَيْهِ كَافُورًا)

إِنَّمَا كُرِهَ هَذَا لِأَنَّهُ يُفْسِدُ الْعُضْوَ وَيُتْلِفُهُ ، وَلَا يُصْنَعُ مِثْلُهُ بِالْحَيِّ . قَالَ أَحْمَدُ : مَا سَمِعْنَا إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ ^(١) . وَحُكِيَ لَهُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُهُ ^(٢) ، فَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَمَرَ فَعَلَهُ ، وَكَرِهَ ذَلِكَ .

٣٤٨ - مسألة ؛ قَالَ : (وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ يَسِيرٌ بَعْدَ وَضْعِهِ فِي أَكْفَانِهِ ، لَمْ يُعَدَّ إِلَى الْغُسْلِ ، وَحُمِلَ)

لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا خِلَافًا . وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ إِعَادَةَ الْغُسْلِ فِيهَا مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى إِخْرَاجِهِ ، وَإِعَادَةِ غُسْلِهِ وَغَسْلِ أَكْفَانِهِ ، وَتَجْفِيفِهَا أَوْ إِبْدَالِهَا / ، ثُمَّ لَا يُؤْمَنُ مِثْلُ هَذَا فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ ، فَسَقَطَ لِذَلِكَ ^(١) ، وَلَا يَحْتَاجُ أَيْضًا إِلَى إِعَادَةِ وُضُوئِهِ ، وَلَا غَسْلِ مَوْضِعِ النَّجَاسَةِ ، دَفْعًا لِهَذِهِ الْمَشَقَّةِ ، وَحُمْلَ بِحَالِهِ . وَيُرَوَّى عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ ابْنَةَ لَهُ لَمَّا لُفَّتْ فِي ^(٢) أَكْفَانِهَا . بَدَأَ مِنْهَا شَيْءٌ ، فَقَالَ الشَّعْبِيُّ : ارْفَعُوا . فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْخَارِجُ كَثِيرًا فَاحِشًا فَمَفْهُومُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ هَاهُنَا أَنَّهُ يُعَادُ غُسْلُهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ تَمَامِ السَّابِعَةِ ^(٣) ؛ لِأَنَّ الْكَثِيرَ يَتَفَاحَشُ ،

(١) المساجد : مواضع السجود من الأعضاء .

(٢) في ١ ، م : « يفعل » .

(١) في م : « ذلك » .

(٢) سقط من : ١ ، م .

(٣) في م : « السبعة » .

وَيُؤْمَنُ مِثْلُهُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ ، لِتَحْفِظِهِمْ ، بِالشَّدِّ وَالتَّلْجِيمِ وَنَحْوِهِ . وَرَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَحْمَدَ . قَالَ الْحَلَّالُ : وَخَالَفَهُ أَصْحَابُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، كُلُّهُمْ رَوَوْا عَنْهُ : لَا يُعَادُ إِلَى الْغُسْلِ بِحَالٍ . قَالَ : وَالْعَمَلُ عَلَى مَا اتَّفَقُوا^(٤) لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَشَقَّةِ فِيهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُحْمَلَ الرَّوَايَتَانِ^(٥) عَلَى حَالَتَيْنِ ، فَالْمَوْضِعُ الَّذِي قَالَ لَا يُعَادُ غُسْلُهُ إِذَا كَانَ يَسِيرًا ، وَيَخْفَى عَلَى الْمُشْيِعِينَ ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي أَمَرَ بِإِعَادَتِهِ إِذَا كَانَ يَظْهَرُ لَهُمْ وَيَفْحُشُ .

٣٤٩ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ أَحَبَّ أَهْلُهُ أَنْ يَرَوْهُ لَمْ يُمْنَعُوا)

وذلك لما رَوَى عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : لَمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ أَكْشِفُ الثَّوْبَ عَنْ وَجْهِهِ وَأَبْكِي ، وَالنَّبِيُّ لَا يَنْهَانِي^(١) . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ عَثَانَ بْنَ مَظْعُونٍ وَهُوَ مَيِّتٌ ، حَتَّى رَأَيْتُ الدَّمُوعَ تَسِيلُ^(٢) . وَقَالَتْ : أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ فَتَيَمَّمَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَهُوَ مُسَجًى بِبُرْدٍ حَبْرَةٍ ، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ ، ثُمَّ أَكَبَّ عَلَيْهِ فَقَبَّلَهُ ، ثُمَّ بَكَى . فَقَالَ : يَا أَبَى أَنْتَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَيْنِ^(٣) . وَهَذِهِ

(٤) فِي م : « اتَّفَقَ » .

(٥) فِي م : « الرَّوَايَتَيْنِ » .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الدَّخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا أُدْرِجَ فِي كَفْنِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، وَفِي : بَابِ مَنْ قَتَلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ أَحَدَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٩١ ، ٥ / ١٣١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَنْ فَضَّلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ حَرَامٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْفَضَائِلِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤ / ١٩١٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَسْجِيَةِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَبَى ٤ / ١٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٢٩٨ ، ٣٠٧ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي تَقْبِيلِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٧٩ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَقْبِيلِ الْمَيِّتِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَقْبِيلِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ١ / ٤٦٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٤٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٢٠٦ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الدَّخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا خَلِيلًا ، مِنْ كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ ، وَفِي : بَابِ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَفَاتِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٩٠ ، ٥ / ٨ ، ٦ / ١٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَقْبِيلِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَبَى ٤ / ١٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٥٥ ، ١١٧ .

أَحَادِيثُ صِحَاحٍ .

٣٥٠ - مسألة ؛ قال : (وَالْمَرْأَةُ تُكْفَنُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ : قَمِيصٍ ، وَمِئْزَرٍ ، وَلِفَافَةٍ ، وَمِقْنَعَةٍ ، وَخَامِسَةٍ تُشَدُّ بِهَا فِخْذَاهَا)

قال ابنُ المُنْذِرِ : أَكْثَرُ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى أَنَّ تُكْفَنَ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ ، وَإِنَّمَا اسْتُحِبَّ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَزِيدُ فِي حَالِ حَيَاتِهَا عَلَى الرَّجُلِ فِي السِّرِّ لِرِيَادَةِ عَوْرَتِهَا عَلَى عَوْرَتِهِ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَلَمَّا كَانَتْ تَلْبَسُ الْمَخِيطَ فِي إِحْرَامِهَا ، وَهُوَ أَكْمَلُ أَحْوَالِ الْحَيَاةِ ، اسْتُحِبَّ إِلْبَاسُهَا إِيَّاهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَالرَّجُلُ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، فَافْتَرَقَا فِي اللَّبْسِ بَعْدَ الْمَوْتِ ، لِافْتِرَاقِهِمَا فِيهِ فِي / الْحَيَاةِ ، وَاسْتَوَيَا فِي الْعُسْلِ بَعْدَ الْمَوْتِ لِاسْتَوَائِهِمَا فِيهِ فِي الْحَيَاةِ . وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(١) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ لَيْلَى بِنْتِ قَانِفِ الثَّقَفِيَّةِ ، قَالَتْ : كُنْتُ فِي مَنْ غَسَلَ أُمَّ كُلْثُومَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ وَفَاتِهَا ، فَكَانَ أَوَّلُ مَا أُعْطَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَقْوُ ، ثُمَّ الدَّرْعُ ، ثُمَّ الْخِمَارُ ، ثُمَّ الْمِلْحَفَةُ ^(٢) ، ثُمَّ أُدْرِجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الثَّوْبِ الْآخِرِ . قَالَتْ : وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْبَابِ مَعَهُ كَفْنُهَا ، يُنَاوِلَتَاهَا ثَوْبًا ثَوْبًا . إِلَّا أَنَّ الْخِرْقَى إِنَّمَا ذَكَرَ لِفَافَةً وَاحِدَةً ، فَعَلَى هَذَا تُشَدُّ الْخِرْقَةُ عَلَى فِخْذَيْهَا أَوَّلًا ، ثُمَّ تُوزَرُ بِالْمِئْزَرِ ، ثُمَّ تَلْبَسُ الْقَمِيصَ ، ثُمَّ تُخَمَّرُ بِالْمِقْنَعَةِ ، ثُمَّ تُلَفُّ بِلِفَافَةٍ وَاحِدَةٍ . وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ : تُخَمَّرُ ، وَيَتْرَكُ قَدْرُ ذِرَاعٍ ، يُسَدَّلُ عَلَى وَجْهِهَا ، وَيُسَدَّلُ عَلَى فِخْذَيْهَا الْحَقْوُ . وَسُئِلَ عَنِ الْحَقْوِ ؟ فَقَالَ : هُوَ الْإِزَارُ . قِيلَ : الْخَامِسَةُ . قَالَ : خِرْقَةٌ تُشَدُّ عَلَى فِخْذَيْهَا . قِيلَ لَهُ : قَمِيصُ الْمَرْأَةِ ؟ قَالَ : يُحِيطُ . قِيلَ : يُكْفَى وَيُزَرُّ ؟ قَالَ : يُكْفَى ، لَا يُزَرُّ عَلَيْهَا . وَالَّذِي عَلَيْهِ ^(٣) أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ ، أَنَّ الْأَثْوَابَ

(١) فِي : بَابِ فِي كَفْنِ الْمَرْأَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٧٨ .

(٢) الْمِلْحَفَةُ : الْمَلَاءَةُ الَّتِي تَلْتَحِفُ بِهَا الْمَرْأَةُ .

(٣) فِي م : « عَلَيْهَا » .

الْخُمْسَةَ إِزَارًا ، وَدِرْعًا ، وَخِمَارًا ، وَلِفَافَتَانِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِحَدِيثِ لَيْلَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَلَمَّا رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَاولَهَا إِزَارًا ، وَدِرْعًا ، وَخِمَارًا ، وَثَوْبَيْنِ . (٤)

فصل : قال المروزي : سألت أبا عبد الله : في كم تُكْفَنُ الجاريةُ إذا لم تَبْلُغْ ؟ قال : في لِفَافَتَيْنِ ، وَقَمِيصٍ ، لا خِمَارَ فيه . وَكَفَنَ ابْنُ سِيرِينَ بِنْتًا لَهُ قَدْ أُعْصِرَتْ (٥) في قَمِيصٍ وَلِفَافَتَيْنِ . وَرَوَى في بَقِيرٍ وَلِفَافَتَيْنِ . قال أحمد : البَقِيرُ الْقَمِيصُ الَّذِي ليس له كُمَانٌ . وَلأنَّ غَيْرَ الْبَالِغِ لا يَلْزِمُهَا سِتْرُ رَأْسِهَا في الصَّلَاةِ . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ في الْحَدِّ الَّذِي تُصَيِّرُ بِهِ في حُكْمِ الْمَرْأَةِ في الْكَفْنِ ، فَرَوَى عَنْهُ : إِذَا بَلَغَتْ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ ، في رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ » (٦) مَفْهُومُهُ أَنَّ غَيْرَهَا لا تَحْتَاجُ إِلَى خِمَارٍ في صَلَاتِهَا ، فَكَذَلِكَ في كَفْنِهَا . وَلأنَّ ابْنَ سِيرِينَ كَفَّنَ ابْنَتَهُ ، وَقَدْ أُعْصِرَتْ - أَى قَارَبَتْ الْمَحِيضَ - بِغَيْرِ خِمَارٍ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَكْثَرُ أَصْحَابِهِ : إِذَا كَانَتْ بِنْتُ تِسْعٍ يُصْنَعُ بِهَا مَا يُصْنَعُ بِالْمَرْأَةِ . وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ سِنِينَ (٧) . / وَرَوَى عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ تِسْعًا فَهِيَ امْرَأَةٌ . ١٢/٣

(٤) تقدم تخریج حديث أم عطية في صفحة ٣٧٥ .

(٥) يأتي تفسيره بعد قليل .

(٦) تقدم تخریجه في ٢ / ٢٨٣ .

(٧) سقط من : الأصل ، ١ .

وأخرج الحديث البخاري ، في : باب تزويج النبي ﷺ عائشة ، من كتاب مناقب الأنصار ، وفي : باب إنكاح الرجل ولده الصغار ، وباب تزويج الأب ابنته من الإمام ، وباب من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين ، من كتاب النكاح - صحيح البخاري ٥ / ٧١ ، ٧ / ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٨ . وأبو داود ، في : باب في تزويج الصغار ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ١ / ٤٩٠ . وابن ماجه ، في : باب نكاح الصغار يزوجهن الآباء ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٣ ، ٦٠٤ . والدارمي ، في : باب في تزويج الصغار إذا زوجهن آباؤهن ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ٢ / ١٥٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٤٢ ، ١١٨ ، ٢١١ .

فصل : قال أحمد : لا يُعْجِبُنِي أَنْ تُكْفَنَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَرِيرِ . وَكَرِهَ ذَلِكَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَإِسْحَاقُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَا أَحْفَظُ مِنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ . وَفِي جَوَازِ تَكْفِينِ الْمَرْأَةِ بِالْحَرِيرِ اِحْتِمَالَانِ^(٨) ؛ لِأَنَّ أَقْيَسَهُمَا الْجَوَازُ ، لِأَنَّهُ مِنْ لِبَاسِهَا فِي حَيَاتِهَا ، لَكِنْ كَرِهْنَاهُ لَهَا ، لِأَنَّهُا خَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهَا مَحَلًّا لِلزَّيْنَةِ وَالشَّهَوَةِ ، وَكَذَلِكَ يُكْرَهُ تَكْفِينُهَا بِالْمُعَصْفَرِ ، وَنَحْوِهِ ؛ لِذَلِكَ . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَا يُكْفَنُ الْمَيِّتُ فِي الثِّيَابِ الْمُصْبَغَةِ ، إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْعَصَبِ ، يَعْنِي مَا صُبِغَ بِالْعَصَبِ ، وَهُوَ ثَبْتُ يَنْبُتُ بِالْيَمَنِ^(٩) .

٣٥١ - مسألة : قال : (وَيُضْفَرُ شَعْرُهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، وَيُسَدَّلُ مِنْ خَلْفِهَا)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ شَعْرَ الْمَيِّتَةِ يُغْسَلُ ، وَإِنْ كَانَ مَعْقُوصًا يُقْضَى ، ثُمَّ غُسِّلَ ، ثُمَّ ضُفِرَ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، قَرْنَيْهَا وَنَاصِيَّتُهَا ، وَيُلْقَى مِنْ خَلْفِهَا . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يُضْفَرُ ، وَلَكِنْ يُرْسَلُ مَعَ خَدَّيْهَا ، مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، ثُمَّ يُرْسَلُ عَلَيْهِ الْخِمَارُ ؛ لِأَنَّ ضَفْرَهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَسْرِيحِهَا ، فَيَتَقَطَّعُ^(١) شَعْرُهَا وَيَتَنَتَّفُ^(٢) . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : ضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، وَأَلْقَيْنَاهُ مِنْ^(٣) خَلْفِهَا . يَعْنِي بَنَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . وَلِمُسْلِمٍ : فَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ؛ قَرْنَيْهَا ، وَنَاصِيَّتُهَا . وَلِلْبُخَارِيِّ : جَعَلْنَ رَأْسَ بَنَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، نَقَضْنَهُ ،

(٨) فِي ١ : « اِحْتِمَالٌ » . وَفِي م : « حَتْمًا » .

(٩) فِي اللِّسَانِ : الْعَصَبُ بَرُودٌ يَمْنِيَّةٌ يَعَصِبُ غِزْلَهَا ، أَيْ يَجْمَعُ وَيَشْدُ ، ثُمَّ يَصْبِغُ وَيَنْسِجُ ، فَيَأْتِي مَوْشِيًا لِبْقَاءِ مَا عَصَبَ بِهِ أَيْضًا .

(١) فِي ١ ، م : « فَيَنْقَطِعُ » .

(٢) فِي ١ ، م : « وَيَتَنَتَّفُ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ ١ ، م .

(٤) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٣٧٥ .

ثم غَسَلْنُهُ ، ثم جَعَلْنُهُ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ . وَإِنَّمَا غَسَلْنُهُ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَعْلِيمِهِ . وَفِي حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَاضْفُرْنَ شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ؛ قُصَّةً ، وَقَرْنَيْنِ ، وَلَا تُشَبِّهْنَهَا بِالرَّجَالِ »^(٥) . فَأَمَّا التَّسْرِيحُ فَكَرِهَهُ أَحْمَدُ ، وَقَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : عَلَامَ تَنْصُونُ^(٦) مَيْتَكُمْ ؟ قَالَ : يَعْنِي لَا تُسَرِّحُوا رَأْسَهُ بِالْمُشِطِ . وَلَآنَ ذَلِكَ يَقْطَعُ شَعْرَهُ وَيَنْتِفُهُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : مَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا ضَفَرْنَ . وَأَنْكَرَ الْمَشِطَ . فَكَأَنَّهُ / تَأَوَّلَ قَوْلَهَا : مَشَطْنَاهَا . عَلَى أَنَّهَا أَرَادَتْ ضَفَرْنَاهَا ؛ لَمَا ذَكَرْنَاهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٢/٣ ظ

٣٥٢ - مسألة ؛ قال : (وَالْمَشْيُ بِالْجِنَازَةِ الْإِسْرَاعُ)

لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، فِي اسْتِحْبَابِ الْإِسْرَاعِ بِالْجِنَازَةِ ، وَبِهِ وَرَدَ النَّصُّ ، وَهُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « أُسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ ، فَإِنْ تَكُنْ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ فَشَرُّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَبَعَ الْجِنَازَةَ ، قَالَ : « ابْسِطُوا^(٢) بِهَا ، وَلَا تَدْبُوا دَبِيبَ الْيَهُودِ بِجَنَائِزِهَا » . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، فِي

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٣ .

- (٦) نصه : حرَّكه . والنُّصَّة : الخصلة من الشعر ، أو الشعر الذي يقع على وجهها من مقدم رأسها .
- (١) أخرجه البخاري ، في : باب السرعة بالجنابة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ١٠٨ . ومسلم ، في : باب الإسراع بالجنابة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥١ ، ٦٥٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الإسراع بالجنابة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الإسراع بالجنابة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٣٣ . والنسائي ، في : باب السرعة بالجنابة ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في شهود الجنائز . من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٤ . والإمام مالك ، في : باب جامع الجنائز ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٤٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٤٠ ، ٢٨٠ ، ٤٨٨ .
- (٢) في الأصل : « انتشطوا » .

« الْمُسْنَدِ » (٣) . واختلفوا في الإسراع المُسْتَحَبِّ ، فقال القاضي : الْمُسْتَحَبُّ إِسْرَاعٌ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْمَشْيِ الْمُعْتَادِ . وهو قول الشافعي . وقال أصحاب الرأي : يَحْتَبُّ ، وَيُرْمَلُ ؛ لما رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، عَنْ عُيَيْنَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ . قال : كُنَّا فِي جِنَازَةِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ، فَكُنَّا نَمْشِي مَشْيًا خَفِيفًا ، فَلَحِقَنَا أَبُو بَكْرَةَ (٤) ؛ فَرَفَعَ سَوَطَهُ ، فقال : لقد رَأَيْتُنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نُرْمَلُ رَمَلًا (٥) . ولنا ، ما رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ مَرَّ عَلَيْهِ بِجِنَازَةٍ تُمَحَضُ مَحَضًا ، فقال عليه السَّلَامُ : « عَلَيْكُمْ بِالْقَصْدِ فِي جَنَائِرِكُمْ » . من « الْمُسْنَدِ » (٦) . وعن ابن مسعودٍ قال : سَأَلْنَا نَبِيَّنَا ﷺ عَنِ الْمَشْيِ بِالْجِنَازَةِ . فقال : « مَا دُونَ الْحَبِّ (٧) » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨) . وقال : يَرَوِيهِ أَبُو مَاجِدٍ ، وهو مَجْهُولٌ . وقول النَّبِيِّ ﷺ : « انْبَسِطُوا (٩) بِهَا ، وَلَا تَدْبُوا دَيْبَ الْيَهُودِ » . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ إِسْرَاعًا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ شِبْهِ مَشْيِ الْيَهُودِ بِجَنَائِرِهِمْ ، وَلَئِنَّ الْإِسْرَافَ فِي الْإِسْرَاعِ يَمْحُضُهَا ، وَيُوْذِي حَامِلِيهَا وَمُتَّبِعِيهَا ، وَلَا يُؤْمَنُ عَلَى الْمَيِّتِ . وقد قال ابنُ عَبَّاسٍ ، فِي جِنَازَةِ مَيْمُونَةَ : لَا تُزْلِزُوا ، وَارْفُقُوا ، فَإِنَّهَا أُمُّكُمْ .

فصل : وَاتَّبَاعُ الْجَنَائِزِ سُنَّةٌ . قال البراءُ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِاتِّبَاعِ

(٣) مسند أحمد ٢ / ٣٦٤ .

(٤) في النسخ : « أبو بكر » خطأ .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في الإسراع بالجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . كما أخرجه النسائي ، في : باب السرعة بالجنائز ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ .

(٦) مسند أحمد ٤ / ٤٠٦ عن أبي موسى . وكذلك أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في شهود الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٥ .

(٧) في ١ ، م : « الخطيب » خطأ .

(٨) أخرجه أبو داود ، في : باب في الإسراع بالجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في المشي خلف الجنائز ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٣١ .

(٩) في الأصل : « انتشطوا » .

الْجَنَائِزِ^(١٠) . وهو على ثلاثة أَضْرِبٍ : أَحَدُهَا ، أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهَا ، ثُمَّ يَنْصَرِفَ . قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : إِذَا صَلَّيْتَ فَقَدْ قَضَيْتَ الَّذِي عَلَيْكَ . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَأَيْتُ أَحْمَدَ مَالًا أَحْصَى صَلَّى عَلَى جَنَائِزٍ ، وَلَمْ يَتَّبِعْهَا إِلَى الْقَبْرِ ، وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ . الثَّانِي ، أَنْ يَتَّبِعْهَا إِلَى الْقَبْرِ ، ثُمَّ يَقِفَ حَتَّى تُدْفَنَ ؛ / لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شَهِدَ الْجِنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى فَلَهُ قِيرَاطٌ ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ » . قِيلَ : وَمَا الْقِيرَاطَانِ ؟ قَالَ : « مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١١) . الثَّالِثُ ، أَنْ يَقِفَ بَعْدَ الدَّفْنِ ، فَيَسْتَغْفِرَ لَهُ ، وَيَسْأَلُ اللَّهَ لَهُ التَّشْيِيتَ ، وَيَدْعُو لَهُ بِالرَّحْمَةِ ؛ فَإِنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَفَنَ مَيِّتًا وَقَفَ ، وَقَالَ : « اسْتَغْفِرُوا لَهُ . وَاسْأَلُوا اللَّهَ لَهُ التَّشْيِيتَ ؛ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٢) . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ عِنْدَهُ بَعْدَ الدَّفْنِ أَوَّلَ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتَهَا .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِمُتَّبِعِ الْجِنَازَةِ أَنْ يَكُونَ مُتَحَشِّعًا ، مُتَفَكِّرًا فِي مَالِهِ ، مُتَعِظًا بِالْمَوْتِ ، وَبِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ الْمَيِّتُ ، وَلَا يَتَحَدَّثُ بِأَحَادِيثِ الدُّنْيَا ، وَلَا يَضْحَكُ ، قَالَ

(١٠) تقدم تخرجه في صفحة ٣٦١ .

(١١) أخرجه البخارى ، في : باب فضل اتباع الجنائز ، وباب من انتظر حتى تدفن ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١١٠ . ومسلم ، في : باب فضل الصلاة على الجنابة واتباعها ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب فضل الصلاة على الجنائز وتشيعها ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٠ . والترمذى ، في : باب ما جاء في فضل الصلاة على الجنابة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦١ . والنسائى ، في : باب فضل من تبع جنازة ، وباب ثواب من صلى على جنازة ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب شهود الجنائز ، من كتاب الإيمان . المجتبى ٤ / ٤٤ ، ٦٣ ، ٨ / ١٠٦ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في ثواب من صلى على جنازة ومن انتظر دفنها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣ ، ٣١ ، ١٤٤ ، ٢٣٣ ، ٢٤٦ ، ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٣٨٧ ، ٤٠١ ، ٤٣٠ ، ٤٥٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧٥ ، ٤٨٠ ، ٤٩٣ ، ٤٩٨ ، ٥٠٣ ، ٥٢١ ، ٣ / ٢٠ ، ٢٧ ، ٩٧ ، ٤ / ٢٩٤ ، ٥ / ١٣١ .

(١٢) في : باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٢ .

سعد بن معاذ : ما تَبِعْتُ جِنَازَةً فَحَدَّثْتُ نَفْسِي بِغَيْرِ مَا هُوَ مَفْعُولٌ بِهَا . وَرَأَى
بَعْضُ السَّلَفِ رَجُلًا يَضْحَكُ فِي جِنَازَةٍ ، فَقَالَ : أَتَضْحَكُ وَأَنْتَ تَتَّبِعُ الْجِنَازَةَ ؟ لَا
كَلِمَتَكَ أَبَدًا .

٣٥٣ - مسألة ؛ قال : (وَالْمَشْيُ أَمَامَهَا أَفْضَلُ)

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ الْفَضِيلَةَ لِلْمَاشِي أَنْ يَكُونَ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ
أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَعَثْمَانَ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَابْنَ
الزُّبَيْرِ ، وَأَبِي قَتَادَةَ ، وَأَبِي أُسَيْدٍ ، وَعُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ ، وَشُرَيْحَ ، وَالْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ ،
وَسَالِمَ ، وَالزُّهْرِيَّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيَّ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ :
الْمَشْيُ خَلْفَهَا أَفْضَلُ ؛ لَمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ :
« الْجِنَازَةُ مَتَّبُوعَةٌ ، وَلَا تَتَّبَعُ ، لَيْسَ مِنْهَا »^(١) مَنْ تَقَدَّمَهَا »^(٢) . وَقَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ : فَضْلُ الْمَاشِي خَلْفَ الْجِنَازَةِ عَلَى الْمَاشِي قُدَّامَهَا ، كَفَضْلِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَى
التَّطَوُّعِ ، سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٣) . وَلَئِنْهَا مَتَّبُوعَةٌ فَيَجِبُ أَنْ تُقَدَّمَ كَالْإِمَامِ فِي
الصَّلَاةِ ، وَلِهَذَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : « مَنْ تَبَعَ جِنَازَةً »^(٤) . وَلَنَا ، مَا رَوَى
ابْنُ عُمَرَ ، قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ ، وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجِنَازَةِ . رَوَاهُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « مِنْهَا » وَكَذَلِكَ فِي الْمُسْنَدِ ١ / ٣٩٤ ، ٤١٥ . وَفِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَسَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ :
« مَعَهَا » . وَفِي سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ : « فِيهَا » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْإِسْرَاعِ بِالْجِنَازَةِ ، كِتَابُ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٨٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ،
فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ خَلْفَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٢٣١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي :
بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٤٧٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ
١ / ٣٧٨ ، ٣٩٤ ، ٤١٥ ، ٤١٩ ، ٤٣٢ .

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ الْمَشْيِ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُصَنَّفُ ٣ / ٤٤٧ .

(٤) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ بِلَفْظِ : « مِنْ شَهِدَ » . وَلَفْظُ : « مَنْ تَبَعَ » مَوْجُودٌ فِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٥) . وَعَنْ أَنَسٍ نَحْوَهُ ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٦) . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، وَأَبَا بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجِنَازَةِ . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : السُّنَّةُ فِي الْجِنَازَةِ أَنْ يَمْشِيَ أَمَامَهَا . وَقَالَ أَبُو صَالِحٍ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / يَمْشُونَ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ، لِأَنَّهُمْ شَفَعَاءُ لَهُمْ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ : « مَا مِنْ مَيِّتٍ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، يَبْلُغُونَ مِائَةً ، كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ ، إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٧) . وَقَالَ ﷺ : « مَا مِنْ أَرْبَعِينَ مِنْ^(٨) مُؤْمِنٍ ، يَشْفَعُونَ لِمُؤْمِنٍ ، إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٩) . وَهَذَا يَقُولُونَ فِي الدُّعَاءِ لَهُ : اللَّهُمَّ إِنَّا جِئْنَاكَ شَفَعَاءَ لَهُ ، فَشَفِّعْنَا فِيهِ . وَالشَّفِيعُ يَتَقَدَّمُ الْمَشْفُوعَ لَهُ ، وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ يَرْوِيهِ أَبُو مَاجِدٍ ، وَهُوَ مَجْهُولٌ ، قِيلَ لِيَحْيَى : مَنْ أَبُو مَاجِدٍ هَذَا ؟ قَالَ : طَائِرٌ طَارَ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ . وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ لَمْ يَذْكُرْهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ . وَقَالُوا : هُوَ ضَعِيفٌ . ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَهَا إِلَى مَوْضِعِ الصَّلَاةِ أَوْ الدَّفْنِ ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهَا . وَقِيَاسُهُمْ

ظ ١٣/٣

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمَشْيِ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٨٣ / ٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٢٨ / ٤ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَكَانِ الْمَشْيِ مِنَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَبَى ٤٦ / ٤ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَشْيِ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٤٧٥ / ١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْمَشْيِ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُوطَأُ ٢٢٥ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٨ / ٢ ، ١٢٢ .

(٦) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٤٧٥ / ١ .

(٧) فِي : بَابِ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِائَةً شَفَعُوا فِيهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٥٤ / ٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجِنَازَةِ وَالشَّفَاعَةُ لِلْمَيِّتِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٤٧ / ٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِائَةً ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَبَى ٦٢ / ٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٢ ، ٤٠ ، ٩٧ ، ٢٣١ .

(٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ . وَهُوَ فِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ .

(٩) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٤٧٧ / ١ . كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ شَفَعُوا فِيهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٥٥ / ٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ وَتَشْيِيعِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٨١ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٢٧٧ .

يَبْطُلُ بِسَنَةِ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ ، فَإِنَّهَا تَابِعَةٌ لَهَا ، وَتَقْدَمُهَا فِي الْوُجُودِ .

فصل : وَيُكْرَهُ الرُّكُوبُ فِي اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ . قَالَ ثَوْبَانُ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ ، فَرَأَى نَاسًا رُكَبَانًا ، فَقَالَ : « أَلَا تَسْتَحْيُونَ ؟ إِنَّ مَلَائِكَةَ اللَّهِ عَلَى أَقْدَامِهِمْ ، وَأَنْتُمْ عَلَى ظُهُورِ الدَّوَابِّ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(١٠) . فَإِنْ رَكِبَ فِي جَنَازَةٍ فَالسُّنَّةُ أَنْ يَكُونَ خَلْفَهَا ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ ^(١١) فِي الرَّكِيبِ : لَا أَعْلَمُهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ يَكُونُ خَلْفَهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الرَّكِيبُ يَسِيرُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ ، وَالْمَاشِي يَمْشِي خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا ، وَعَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ يَسَارِهَا ، قَرِيبًا مِنْهَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٢) . وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ ، وَلَفْظُهُ : « الرَّكِيبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ ، وَالْمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا ، وَالطِّفْلُ يُصَلِّي عَلَيْهِ » ^(١٣) . وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَلَأنَّ سَيْرَ الرَّكِيبِ أَمَامَهَا يُؤْذِي الْمَشَاةَ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ مَشْيِهِمْ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ . فَأَمَّا الرُّكُوبُ فِي الرُّجُوعِ مِنْهَا فَلَا بَأْسَ بِهِ . قَالَ جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّبَعَ جَنَازَةَ ابْنِ الدَّحْدَاجِ مَاشِيًا ، وَرَجَعَ عَلَى فَرَسٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١٤) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

(١٠) في : باب ما جاء في كراهية الركوب خلف الجنائز ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٤ / ٢٣٢ .
كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في شهود الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٥ .
(١١) في معالم السنن ١ / ٣٠٨ .

(١٢) في : باب المشي أمام الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . كما أخرجه ابن ماجه ، في :
باب ما جاء في شهود الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٥ . والإمام أحمد ، في : المسند
٤ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(١٣) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة على الأطفال ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي
٤ / ٢٤٨ . كما أخرجه النسائي ، في : باب مكان الركاب من الجنائز ، وباب مكان الماشي من الجنائز ، وباب
الصلاة على الأطفال ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ . والإمام أحمد ، في : المسند
٤ / ٢٤٧ ، ٢٥٢ .

(١٤) في : باب ركوب المصلي على الجنائز إذا انصرف ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٤ . وهو
بمعناه . وهو عند الترمذي بلفظه ، في : باب ما جاء في الرخصة في ذلك ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي
٤ / ٢٣٣ .

فصل : وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ عِنْدَ الْجِنَازَةِ ؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ تُتْبَعَ الْجِنَازَةُ بِصَوْتٍ^(١٥) . قال ابنُ المُنْذِرِ : رَوَيْنَا عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُونَ رَفْعَ الصَّوْتِ عِنْدَ ثَلَاثٍ ؛ عِنْدَ الْجَنَائِزِ ، وَعِنْدَ الذِّكْرِ ، وَعِنْدَ الْقِتَالِ^(١٦) وَذَكَرَ الْحَسَنُ ، عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُمْ / كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ خَفْضَ الصَّوْتِ عِنْدَ ثَلَاثٍ . فَذَكَرَ نَحْوَهُ^(١٦) . وَكَرِهَ^(١٧) سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَإِمَامُنَا ، وَإِسْحَاقُ ، قَوْلَ الْقَائِلِ خَلْفَ الْجِنَازَةِ : اسْتَغْفِرُوا لَهُ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : بِدْعَةٌ . وَقَالَ عَطَاءٌ : مُحَدَّثَةٌ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فِي مَرْصِيهِ : إِيَّايَ وَحَادِيهِمْ ، هَذَا الَّذِي يَحْدُو صَمًى ، يَقُولُ : اسْتَغْفِرُوا لَهُ ، غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ . وَقَالَ فَضِيلُ بْنُ عَمْرٍو : بَيْنَا ابْنُ عُمَرَ فِي جِنَازَةٍ ، إِذْ سَمِعَ قَائِلًا يَقُولُ : اسْتَغْفِرُوا لَهُ ، غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ . فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : لَا غَفَرَ اللَّهُ لَكَ . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَا يَقُولُ خَلْفَ الْجِنَازَةِ : سَلِّمْ رَحِمَكَ اللَّهُ . فَإِنَّهَا^(١٨) بِدْعَةٌ . وَلَكِنْ يَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَيَذْكُرُ اللَّهُ إِذَا تَنَاوَلَ السَّرِيرَ .

و ١٤/٣

فصل : وَمَسُّ الْجِنَازَةِ بِالْأَيْدِي وَالْأَكْمَامِ وَالْمَنَادِيلِ مُحَدَّثٌ مَكْرُوهٌ ، وَلَا يُؤْمَنُ مَعَهُ فَسَادُ الْمَيِّتِ ، وَقَدْ مَنَعَ الْعُلَمَاءُ مَسَّ الْقَبْرِ ، فَمَسُّ الْجَسَدِ مَعَ خَوْفِ الْأَذَى أَوْلَى بِالْمَنَعِ .

فصل : وَيُكْرَهُ اتِّبَاعُ الْمَيِّتِ بِنَارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : يَكْرَهُ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ يُحْفَظُ

(١٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في النار يتبع بها الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٤٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٢ .

(١٦) أخرجهما ابن أبي شيبة ، في : باب في رفع الصوت في الجنائز ، من كتاب الجنائز . مصنف ابن أبي شيبة ٣ / ٢٧٤ .

(١٧) في م : « وذكر » .

(١٨) في ١ ، م : « فإنه » .

عنه . رَوَى عن ابن عمر ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن معقل ، ومعقل بن يسار ، وأبي سعيد ، وعائشة ، وسعيد بن المسيب ، أنهم وصّوا أن لا يتبعوا بنار . ورَوَى ابن ماجه^(١٩) ، أن أبا موسى حين حضرته الموت قال : لا تتبعوني بمجمر . قالوا له : أوسمعت فيه شيئاً ؟ قال : نعم ، من رسول الله ﷺ ، ورَوَى أبو داود^(٢٠) ، بإسناده ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لا تتبع الجنّاة بصوت ولا نار » . فإن دفن ليلاً فاحتاجوا إلى ضوء ، فلا بأس به^(٢١) ، إنما كرهت^(٢٢) المَجَامِرُ فيها البخور . وفي حديث عن النبي ﷺ أنه دخل قبراً ليلاً ، فأسرج له سراج^(٢٣) . قال الترمذي : هذا حديث حسن .

فصل : ويكره اتباع النساء الجنائز ؛ لما روى عن أم عطية قالت : نهيّا عن اتباع الجنائز ، ولم يُعزم علينا . مُتَّفَقٌ عليه^(٢٤) . وكره ذلك ابن مسعود ، وابن عمر ، وأبو أمامة ، وعائشة ، ومسروق ، والحسن ، والنخعي ، والأوزاعي ، وإسحاق . ورَوَى أن النبي ﷺ / خرج ، فإذا نسوة جلوس ، قال : « ما يجلسكن ؟ »

ظ ١٤/٣

(١٩) في : باب ما جاء في الجنّاة لا تؤخر إذا حضرت ولا تتبع بنار ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٧٦ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٩٧ / ٤ .

(٢٠) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

(٢١) سقط من : الأصل .

(٢٢) في الأصل : ١ : « كره » .

(٢٣) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الدفن بالليل ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٧٧ / ٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلّى فيها على الميت ولا يدفن ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٨٧ / ١ .

(٢٤) أخرجه البخاري ، في : باب اتباع النساء للجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٩٩ / ٢ . ومسلم ، في : باب نهى النساء عن اتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٤٦ / ٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في اتباع النساء الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٨٠ / ٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٥٠٢ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٠٨ / ٦ .

قُلْنَ : نَتَنَظَّرُ الْجِنَازَةَ . قال : « هَلْ تُعَسِّلْنَ ؟ » قُلْنَ : لا . قال : « هَلْ تَحْمِلْنَ ؟ » قُلْنَ : لا . قال : « هَلْ تُذَلِّلْنَ فِي مَنْ يُدَلِّي ؟ » قُلْنَ : لا . قال : « فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ ، غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٥) . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ فَاطِمَةَ ، فَقَالَ : « مَا أَخْرَجَكَ يَا فَاطِمَةُ مِنْ بَيْتِكَ ؟ » . قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَيْتُ أَهْلَ هَذَا الْبَيْتِ ، فَرَحَّمْتُ إِلَيْهِمْ مَيِّتَهُمْ ، أَوْ عَزَّيْتُهُمْ بِهِ . قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَلَعَلَّكَ بَلَغْتَ مَعَهُمُ الْكُدَى ؟ » . قَالَتْ : مَعَاذَ اللَّهِ ، وَقَدْ سَمِعْتُكَ تَذْكُرُ فِيهَا مَا تَذْكُرُ . قَالَ : « لَوْ بَلَغْتَ مَعَهُمُ الْكُدَى » (٢٦) . فَذَكَرَ تَشْدِيدًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧) .

فصل : فَإِنْ كَانَ مَعَ الْجِنَازَةِ مُنْكَرٌ يَرَاهُ أَوْ يَسْمَعُهُ ، فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى إِنْكَارِهِ وَإِزَالَتِهِ ، أَرَالَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِزَالَتِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا ، يُنْكِرُهُ ، وَيَتَّبِعُهَا ، فَيَسْقُطُ فَرْضُهُ بِالْإِنْكَارِ ، وَلَا يَتْرُكُ حَقًّا لِبَاطِلٍ . وَالثَّانِي ، يَرْجِعُ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى اسْتِمَاعِ مَحْظُورٍ وَرُؤْيَاهُ ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ . وَأَصْلُ هَذَا فِي (٢٨) الْعُسْلِ ، فَإِنَّ (٢٨) فِيهِ رَوَايَتَيْنِ ، فَيُخَرَّجُ فِي اتِّبَاعِهَا وَجْهَانِ .

٣٥٤ - مسألة ؛ قال : (وَالتَّرْبِيعُ أَنْ يُوضَعَ عَلَى الْكَتِفِ الْيُمْنَى إِلَى الرَّجْلِ ، ثُمَّ الْكَتِفِ الْيُسْرَى إِلَى الرَّجْلِ)

التَّرْبِيعُ هُوَ الْأَخْذُ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعِ ، وَهُوَ سُنَّةٌ فِي حَمْلِ الْجِنَازَةِ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ : إِذَا تَبَعَ أَحَدُكُمْ جِنَازَةً ، فَلْيَأْخُذْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ لِيَتَطَوَّعْ

(٢٥) في : باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥٠٢ ، ٥٠٣ .

(٢٦) الكدى : المراد بها هنا المقابر .

(٢٧) في : باب التعزية ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب

النعي ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٦٩ .

(٢٨-٢٨) في الأصل : « الفرس فإنه » .

بعدُ أو لِيَذَرَ ، فَإِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، فِي « سُنَنِهِ » ^(١) . وَهَذَا يَقْتَضِي سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ . وَصِفَةُ التَّرْبِيعِ الْمَسْنُونِ أَنْ يَبْدَأَ فَيَضَعَ قَائِمَةَ السَّرِيرِ الْيُسْرَى عَلَى كَتِفِهِ الْيُمْنَى ^(٢) ، مِنْ عِنْدِ رَأْسِ الْمَيِّتِ ، ثُمَّ يَضَعَ الْقَائِمَةَ الْيُسْرَى مِنْ عِنْدِ الرَّجُلِ عَلَى الْكَتِفِ الْيُمْنَى أَيْضًا ^(٣) ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْقَائِمَةِ الْيُمْنَى مِنْ عِنْدِ رَأْسِ الْمَيِّتِ فَيَضَعُهَا عَلَى كَتِفِهِ الْيُسْرَى ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْيُمْنَى مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ يَدُورُ عَلَيْهَا ، فَيَأْخُذُ بَعْدَ يَاسِرَةِ الْمُؤَخَّرَةِ يَامِنَةَ الْمُؤَخَّرَةِ ثُمَّ الْمُقَدَّمَةَ . وَهُوَ مَذْهَبُ إِسْحَاقَ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَمَرَ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَأَبِي ثَوْبٍ . وَلَأَنَّهُ أَخْفُ . / وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ أَحَدُ الْجَانِبَيْنِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَبْدَأَ فِيهِ بِمُقَدَّمِهِ كَالأَوَّلِ . فَأَمَّا الْحَمْلُ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ ، فَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : رَوَيْنَا عَنْ عُثْمَانَ ، وَسَعِيدِ ^(٤) بْنِ مَالِكٍ ، وَابْنِ عَمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُمْ حَمَلُوا بَيْنَ عَمُودَيْ السَّرِيرِ . وَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَكَرِهَهُ النَّحَعِيُّ ، وَالْحَسَنُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقُ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، قَدْ فَعَلُوهُ ، وَفِيهِمْ أُسُوءُ حَسَنَةٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ فِي حَمْلِ الْمَيِّتِ تَوْقِيتٌ ، يَحْمِلُ مِنْ حَيْثُ شَاءَ . وَنَحْوَهُ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ . وَاتَّبَاعُ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فِيمَا فَعَلُوهُ وَقَالُوهُ ^(٥) ، أَحْسَنُ وَأَوْلَى .

فصل : إِذَا مَرَّتْ بِهِ جِنَازَةٌ لَمْ يُسْتَحَبَّ لَهُ الْقِيَامُ لَهَا ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ قَعَدَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٦) . وَقَالَ إِسْحَاقُ : مَعْنَى قَوْلِ

(١) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي شُهُودِ الْجَنَائِزِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٠ / ٤٧٤ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « الْيَمِينِ » .

(٣) جَاءَتْ فِي مِ بَعْدَ قَوْلِهِ : « ثُمَّ يَعُودُ » الْآتِي .

(٤) كَذَا جَاءَ فِي النِّسْخِ ، وَلَمْ نَجِدْ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ : « سَعِيدِ بْنِ مَالِكٍ » . وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ اسْمُهُ سَعِيدُ ابْنِ مَالِكٍ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦) فِي : بَابِ نَسْخِ الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٦٦٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : =

على يقول : كان النبي ﷺ إذا رأى جنازة قام ، ثم ترك ذلك بعد . قال أحمد : إن قام لم أعبه ، وإن قعد فلا بأس . وذكر ابن أبي موسى ، والقاضي ، أن القيام مستحب ؛ لأن النبي ﷺ قال : « إذا رأى أحدكم الجنازة فليقم حين يراها ، حتى تخلفه » . رواه مسلم^(٧) . وقد ذكرنا : أن آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك القيام لها ، والأخذ بالآخر من أمره أولى ، فقد روى في حديث ، أن يهودياً رأى النبي ﷺ قام للجنازة ، فقال : يا محمد : هكذا نصنع . فترك النبي ﷺ القيام لها^(٨) .

فصل : ومن يتبع الجنازة استحب له أن لا يجلس حتى توضع ، ممن رأى أن لا يجلس حتى توضع عن أعناق الرجال الحسن بن علي ، وابن عمر ، وأبو هريرة ، وابن الزبير ، والنخعي ، والشعبي ، والأوزاعي ، وإسحاق . ووجه ذلك ما روى مسلم^(٩) ، بإسناده عن أبي سعيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا اتبعتُم الجنازة فلا تجلسوا حتى توضع » . ورأى الشافعي أن هذا منسوخ

= باب القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٢ . والترمذي ، في : باب الرخصة في ترك القيام لها ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦٥ . والنسائي ، في : باب الوقوف للجنائز ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٨٢ .

(٧) في : باب القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٩ ، ٦٦٠ . كما أخرجه البخاري ، في : باب القيام للجنازة ، وباب متى يقعد إذا قام للجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ١٠٧ . وأبو داود ، في : باب القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في القيام للجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ . والنسائي ، في : باب الأمر بالقيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣٦ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٤٥ .

(٨) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٣ . (٩) في : باب القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٠ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٨ . وذكر أبو داود - بعد رواية الحديث - الخلاف الآتي بين رواية الثوري وأبي معاوية .

بِحَدِيثِ عَلِيٍّ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ عَلِيٍّ (١٠) «مُحْتَمِلٌ لِمَا» ذَكَرَهُ إِسْحَاقُ ،
وَالسَّبَبُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِيهِ ، وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ عُمُومٌ ، فَيَعُمُّ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا ، فَلَمْ يَجُزِ
النَّسْخُ بِأَمْرِ مُحْتَمِلٍ ، وَلِأَنَّ قَوْلَ عَلِيٍّ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَعَدَ . يَدُلُّ عَلَى ابْتِدَاءِ
فِعْلٍ / الْقِيَامِ ، وَهَاهُنَا إِنَّمَا وَجِدَتْ مِنْهُ الِاسْتِدَامَةُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَأَظْهَرَ الرَّوَايَتَيْنِ
عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ أُريدَ بِالْوَضْعِ وَضْعُهَا عَنْ أَغْنَاكِ الرَّجَالِ ، وَهُوَ قَوْلٌ مَنْ ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ .
وَقَدْ رَوَى الثَّوْرِيُّ الْحَدِيثَ : « إِذَا اتَّبَعْتُمُ الْجِنَازَةَ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تُوضَعَ
بِالْأَرْضِ » . وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ : « حَتَّى تُوضَعَ فِي اللَّحْدِ » . وَحَدِيثُ سُفْيَانَ
أَصَحُّ . فَأَمَّا مَنْ تَقَدَّمَ الْجِنَازَةَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْلِسَ قَبْلَ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَيْهِ . قَالَ
التِّرْمِذِيُّ (١١) : رَوَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَقَدَّمُونَ
الْجِنَازَةَ ، فَيَجْلِسُونَ قَبْلَ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَيْهِمْ ، فَإِذَا جَاءَتِ الْجِنَازَةُ لَمْ يَقُومُوا لَهَا . لِمَا
تَقَدَّمَ .

٣٥٥ - مسألة ؛ قال : (وَأَحَقُّ النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَنْ أَوْصَى لَهُ أَنْ يُصَلَّى
عَلَيْهِ)

هَذَا مَذْهَبُ أَنَسٍ ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، وَأَبِي بَرَزَةَ ، وَسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ،
وَابْنِ سِيرِينَ (١) . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : الْوَلِيُّ أَحَقُّ ؛
لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ تَتَرْتَّبُ بِتَرْتُّبِ الْعَصَبَاتِ ، فَالْوَلِيُّ فِيهَا أَوْلَى ، كَوَلَايَةِ النِّكَاحِ . وَلَنَا ،
إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، رَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَوْصَى أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ عَمْرُ .
قَالَ أَحْمَدُ . قَالَ : وَعَمْرُ أَوْصَى أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ صُهِيبٌ . وَأُمُّ سَلَمَةَ أَوْصَتْ أَنْ

(١٠-١٠) فِي ١ ، م : « يَحْتَمِلُ مَا » .

(١١) ذَكَرَهُ فِي : بَابِ الْإِخْصَةِ فِي تَرْكِ الْقِيَامِ لَهَا ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٢٦٥ .

(١) فِي الزِّيَادَةِ : « وَإِسْحَاقُ » .

يُصَلِّيَ عَلَيْهَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ ، وَأَبُو بَكْرَةَ أَوْصَى أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ ^(٢) أَبُو بَرْزَةَ . وَقَالَ
غَيْرُهُ : عَائِشَةُ أَوْصَتْ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ أَوْصَى أَنْ يُصَلِّيَ
عَلَيْهِ ^(٣) الزُّبَيْرُ ، وَيُونُسُ بْنُ جُبَيْرٍ ^(٤) أَوْصَى أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، وَأَبُو
سَرِيحَةَ ^(٥) أَوْصَى أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ، فَجَاءَ عَمْرُو بْنُ حَرِيثٍ ، وَهُوَ أَمِيرُ
الْكُوفَةِ لِيَتَقَدَّمَ فَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ ابْنُهُ : أَيُّهَا الْأَمِيرُ إِنَّ أَبِي أَوْصَى أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ زَيْدُ
ابْنِ أَرْقَمَ ، فَقَدَّمَ زَيْدًا . وَهَذِهِ قَضَايَا انْتَشَرَتْ ، فَلَمْ يَظْهَرْ لَهَا مُخَالَفٌ ، فَكَانَ
إِجْمَاعًا ، وَلَأَنَّهُ حَقٌّ لِلْمَيِّتِ ، فَإِنَّهَا شَفَاعَةٌ لَهُ ، فَتَقَدَّمَ وَصِيَّتُهُ فِيهَا كَتَفْرِيقِ ثُلُثِهِ ،
وَوِلَايَةِ النِّكَاحِ يُقَدَّمُ فِيهَا الْوَصِيُّ أَيْضًا ، فَهِيَ ^(٦) كَمَسْأَلَتِنَا ، وَإِنْ سَلِمَتْ فَلَيْسَتْ
حَقًّا لَهُ ، إِنَّمَا هِيَ حَقٌّ لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَمِيرَ يُقَدَّمُ فِي الصَّلَاةِ ،
بِخِلَافِ وَلَايَةِ النِّكَاحِ ، وَلَآنَ الْعَرَضُ فِي الصَّلَاةِ الدُّعَاءُ وَالشَّفَاعَةُ إِلَى اللَّهِ / عَزَّ
وَجَلَّ ، فَالْمَيِّتُ يَخْتَارُ لَذَلِكَ مَنْ هُوَ أَظْهَرُ صِلَاحًا ، وَأَقْرَبُ إِجَابَةً فِي الظَّاهِرِ ،
بِخِلَافِ وَلَايَةِ النِّكَاحِ .

و ١٦/٣

فصل : فَإِنْ كَانَ الْوَصِيُّ ^(٦) فَاسِقًا ، أَوْ مُبْتَدِعًا ، لَمْ تُقْبَلِ الْوَصِيَّةُ ؛ لِأَنَّ الْمَوْصِيَّ
جَهْلَ الشَّرِّ ، فَرَدَدْنَا وَصِيَّتَهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ الْوَصِيُّ ذِمِّيًّا . فَإِنْ كَانَ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ
كَذَلِكَ لَمْ يُقَدَّمْ ، وَصَلَّى غَيْرُهُ ، كَمَا يُمْنَعُ مِنَ التَّقْدِيمِ فِي الصَّلَوَاتِ الْحَمْسِ .

٣٥٦ - مسألة : قَالَ : (ثُمَّ الْأَمِيرُ)

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ تَقْدِيمَ الْأَمِيرِ عَلَى الْأَقَارِبِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ . وَقَالَ

(٢-٢) سقط من : ١ .

(٣) أَبُو غِلَابٍ يُونُسُ بْنُ جُبَيْرِ الْبَاهِلِيِّ ، بَصْرِيٌّ تَابَعِيَ ثِقَةٌ ، تَوَفَّى بَعْدَ التَّسْعِينَ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١١ / ٤٣٦ .

(٤) أَبُو سَرِيحَةَ حَدِيفَةُ بْنُ أَبِي سَيْدٍ الْغِفَارِيُّ الصَّحَابِيُّ ، شَهِدَ الْحَدِيثَ ، وَقِيلَ إِنَّهُ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ
وَأَرْبَعِينَ . أَسَدُ الْغَابَةِ ١ / ٤٦٦ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٢ / ٢١٩ .

(٥) سقط من : الْأَصْلُ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « الْمَوْصِي » .

الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : يُقَدَّمُ الْوَلِيُّ ، قِيَاسًا عَلَى تَقْدِيمِهِ فِي النِّكَاحِ ، بِجَمَاعٍ
اعْتِبَارَ تَرْتِيبِ الْعَصَبَاتِ . وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَوْمُ الرَّجُلِ الرَّجُلُ
فِي سُلْطَانِهِ » ^(١) . وَحَكَى أَبُو حَازِمٍ ، قَالَ : شَهِدْتُ حُسَيْنًا حِينَ مَاتَ الْحَسَنُ ،
وَهُوَ يَدْفَعُ فِي قَفَا سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ ، وَيَقُولُ : تَقَدَّمَ ، لَوْلَا السُّنَّةُ مَا قَدَّمْتُكَ ^(٢) .
وَسَعِيدُ أَمِيرِ الْمَدِينَةِ . وَهَذَا يَقْتَضِي سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، بِإِسْنَادِهِ
عَنْ عَمَّارِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ ، قَالَ : شَهِدْتُ جِنَازَةَ أُمِّ كُلْثُومِ بِنْتِ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ
عَمْرٍ ، فَصَلَّى عَلَيْهَا سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ ، وَكَانَ أَمِيرَ الْمَدِينَةِ ، وَخَلْفَهُ يَوْمَئِذٍ ثَمَانُونَ مِنْ
أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، فِيهِمْ ابْنُ عَمْرٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَالْحُسَيْنُ . وَسَمَى فِي مَوْضِعٍ
آخَرَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ . وَقَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْإِمَامُ أَحَقُّ مَنْ صَلَّى
عَلَى الْجِنَازَةِ ^(٣) . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ نَحْوُ ذَلِكَ . وَهَذَا اشْتَهَرَ فَلَمْ يُنْكَرْ ، فَكَانَ
إِجْمَاعًا ، وَلِأَنَّهَا صَلَاةٌ شَرَعَتْ فِيهَا الْجَمَاعَةُ ، فَكَانَ الْإِمَامُ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ فِيهَا
كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْجَنَائِزِ ، مَعَ حُضُورِ أَقَارِبِهَا ،
وَالْخُلَفَاءِ بَعْدَهُ ، وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا أَنَّهُمْ اسْتَأْذَنُوا أَوْلِيَاءَ الْمَيِّتِ فِي التَّقَدُّمِ عَلَيْهَا .

فصل : والأُميرُ هَاهُنَا الْإِمَامُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْأُميرُ مِنْ قَبْلِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْنَائِبُ
مِنْ قَبْلِهِ فِي الْإِمَامَةِ ، فَإِنَّ الْحُسَيْنَ قَدَّمَ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ ، وَإِنَّمَا كَانَ أَمِيرًا مِنْ قَبْلِ
مُعَاوِيَةَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْحَاكِمُ .

٣٥٧ - / مسألة ؛ قَالَ : (ثُمَّ الْأَبُ وَإِنْ عَلَا ، ثُمَّ الْابْنُ وَإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ
أَقْرَبُ الْعَصَبَةِ)

الصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ مَا ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ ، فِي أَنَّ أَوْلَى النَّاسِ بَعْدَ الْأَمِيرِ الْأَبُ ، ثُمَّ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب من أحق بالصلاة على الميت ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٧١ ،
٤٧٢ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في تقدم الإمام على الجنابة ، من كتاب الجنائز . المصنف
٢ / ٢٨٦ .

الجَدُّ أَبُو الْأَبِّ وَإِنْ عَلَا ، ثُمَّ الْإِبْنُ ، ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ ، ثُمَّ الْأَخُّ الَّذِي هُوَ عَصَبَةٌ ، ثُمَّ ابْنُهُ ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ مِنَ الْعَصَبَاتِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِذَا اجْتَمَعَ جَدُّ وَأَخٌ ، فَفِيهِ قَوْلَانِ . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْإِبْنَ أَحَقُّ مِنَ الْأَبِّ ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى تَعْصِيًا مِنْهُ ، بِدَلِيلِ الْإِرْثِ ، وَالْأَخُّ أَوْلَى مِنَ الْجَدِّ ؛ لِأَنَّهُ يُدْلَى بِالْبُنُوَّةِ وَالْجَدُّ يُدْلَى بِالْأَبُوَّةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي الْإِذْلَاءِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُدْلَى بِنَفْسِهِ ، وَالْأَبُّ أَرْقُ^(١) وَأَشْفَقُ ، وَدُعَاؤُهُ لِابْنِهِ أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ ، فَكَانَ أَوْلَى ، كَالْقَرِيبِ مَعَ الْبَعِيدِ ، إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ ، وَالشَّفَاعَةُ لَهُ ، بِخِلَافِ الْمِيرَاثِ .

فصل : وَإِنْ اجْتَمَعَ زَوْجُ الْمَرْأَةِ وَعَصَبَتُهَا ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ تَقْدِيمُ الْعَصَبَاتِ ، وَهُوَ أَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَقَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَبُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ ، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يُقَدِّمُ زَوْجَ الْمَرْأَةِ عَلَى ابْنِهَا مِنْهُ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ تَقْدِيمُ الزَّوْجِ عَلَى الْعَصَبَاتِ ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرَةَ صَلَّى عَلَى امْرَأَتِهِ ، وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ إِخْوَتَهَا . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَعَطَاءٍ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَإِسْحَاقُ ، وَلِأَنَّهُ أَحَقُّ بِالْعُسْلِ ، فَكَانَ أَحَقَّ بِالصَّلَاةِ ، كَمَحَلِّ الْوِفَاقِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يُرَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ لِأَهْلِ امْرَأَتِهِ : أَنْتُمْ أَحَقُّ بِهَا^(٢) . وَلِأَنَّ الزَّوْجَ قَدْ زَالَتْ زَوْجِيَّتُهُ بِالْمَوْتِ ، فَصَارَ أَجْنَبِيًّا ، وَالْقَرَابَةُ لَمْ تَزُلْ ، فَعَلِيَ هَذِهِ الرِّوَايَةُ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَصَبَاتٌ ، فَالزَّوْجُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ لَهُ سَبَبًا وَشَفَقَةً ، فَكَانَ أَوْلَى مِنَ الْأَجْنَبِيِّ .

فصل : فَإِنْ اجْتَمَعَ أَخٌ مِنَ الْأَبْوَيْنِ ، وَأَخٌ مِنَ أَبٍ ، فَفِي تَقْدِيمِ الْأَخِّ مِنَ الْأَبْوَيْنِ ، أَوْ التَّسْوِيَةِ ، وَجْهَانِ ، أَخْذًا مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ فِي وَلَايَةِ النِّكَاحِ ، وَالْحُكْمُ فِي

(١) فِي ١ ، م : « أَرَأْفَ » .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الزَّوْجِ وَالْأَخِ أَيُّهُمَا أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمَصْنُفُ

أولادهما ، وفي الأعمام وأولادهم ، كالحكم فيهما سواء . فإن انقضى العصبية من النسب فالمولى المنعم ، ثم أقرب عصباته ، ثم الرجال^(٣) من ذوى أرحامه ، الأقرب فالأقرب ، ثم الأجانب .

/ فصل : فإن استوى وليان في درجة واحدة ، فأولاهما أحقهما بالإمامة في المكتوبات ؛ لعموم قول النبي ﷺ : « يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ »^(٤) . قال القاضى : ويحتمل أن يقدم له الأسن ؛ لأنه أقرب إلى إجابة الدعاء ، وأعظم عند الله قدرا . وهذا ظاهر مذهب الشافعى . والأول أولى ، وفضيلة السن معارضة بفضيلة العلم ، وقد رجحها الشارع في سائر الصلوات ، مع أنه يقصد فيها إجابة الدعاء ، والحظ للمؤمنين ، وقد روى عنه عليه السلام ، أنه قال : « أُيِّمْتُكُمْ شَفَعَاؤُكُمْ »^(٥) . ولا نسلم أن الأسن الجاهل أعظم قدرا من العالم ، ولا أقرب إجابة ، فإن استؤوا وتشاحوا ، أقرع بينهم ، كما في سائر الصلوات .

فصل : ومن قدمه الولي فهو بمنزلة ؛ لأنها ولاية تثبت له ، فكانت له الاستتابة فيها ، ويقدم نائبه فيها على غيره ، كولاية النكاح .

فصل : والحر البعيد أولى من العبد القريب ؛ لأن العبد لا ولاية له ، ولهذا لا يلى في النكاح ولا المال . فإن اجتمع صبي ومملوك ونساء ، فالمملوك أولى ؛ لأنه تصح إمامته بهما . فإن لم يكن إلا نساء وصبيان ، فقياس المذهب أنه لا يصح أن يوم أحد الجنسين الآخر ، ويصلى كل نوع لأنفسهم وإمامهم منهم ، ويصلى النساء جماعة إمامتهن في وسطهن . نص عليه أحمد ، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعى :

(٣) في ١ ، م : « الرجل » .

(٤) تقدم ترجمه في صفحة ١٢ .

(٥) ذكره القرطبي في تفسيره ١ / ٢٧٠ ، ٢٧١ .

يُصَلِّينَ مُفْرَدَاتٍ ، لَا يَسْبِقُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا ، وَإِنْ صَلَّيْنَ جَمَاعَةً جَازَ . وَلَنَا ، أَنَّهُنَّ مِنْ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ ، فَيُصَلِّينَ جَمَاعَةً كَالرِّجَالِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ كَوْنِهِنَّ مُفْرَدَاتٍ ، لَا يَسْبِقُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا ، نَحْكُمُ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ ، وَقَدْ صَلَّى أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٦) .

فصل : فَإِنْ اجْتَمَعَ جَنَائِزُ ، فَتَشَاحَ أَوْلِيَائُهُمْ فِي مَنْ يَتَقَدَّمُ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ ، قُدِّمَ أَوْلَاهُمْ بِالْإِمَامَةِ فِي الْفَرَائِضِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَقْدَمُ السَّابِقُ ، يَعْنِي مَنْ سَبَقَ مَيِّتَهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُمْ تَسَاوَوْا فَأَشْبَهُوا الْأَوْلِيَاءَ إِذَا تَسَاوَوْا فِي الدَّرَجَةِ ، مَعَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ » . وَإِنْ أَرَادَ وَلِيُّ كُلِّ مَيِّتٍ إِفْرَادَ مَيِّتِهِ بِصَلَاةٍ جَازَ .

٣٥٨ - مسألة / : قال : (وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، يُكَبَّرُ ، وَيَقْرَأُ الْحَمْدَ) ظ ١٧/٣

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ سُنَّةَ التَّكْبِيرِ عَلَى الْجِنَازَةِ أَرْبَعٌ ، وَلَا تُسَنُّ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا ، وَلَا يَجُوزُ التَّنْقِصُ مِنْهَا ، فَيُكَبَّرُ الْأَوَّلَى ، ثُمَّ يَسْتَعِيدُ ، وَيَقْرَأُ الْحَمْدَ ، وَيَبْدُوهَا بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَلَا يُسَنُّ الْاسْتِفْتَاخُ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ يُسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَفْتِيحُ الصَّلَاةَ عَلَى الْجِنَازَةِ بِسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْتُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ : كَانَ الثَّوْرِيُّ يَسْتَجِبُّ أَنْ يَسْتَفْتِيحَ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ ، وَلَمْ نَجِدْهُ فِي كُتُبِ سَائِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ مِثْلُ قَوْلِ الثَّوْرِيِّ ؛ لِأَنَّ الْاسْتِعَاذَةَ فِيهَا مَشْرُوعَةٌ ، فَسُنَّ فِيهَا الْاسْتِفْتَاخُ ، كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ . وَلَنَا ، أَنَّ صَلَاةَ الْجِنَازَةِ شُرِعَ فِيهَا التَّخْفِيفُ ، وَلِهَذَا لَا يُقْرَأُ فِيهَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ بِشَيْءٍ ، وَلَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ ، وَالتَّعَوُّذُ سُنَّةٌ لِلْقِرَاءَةِ مُطْلَقًا فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ ^(١) . إِذَا ثَبَتَ

(٦) في : باب الصلاة على الجنابة في المسجد ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٨ .

(١) سورة النحل ٩٨ .

هذا فإن قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ وَاجِبَةٌ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ ، وإِسْحَاقُ .
وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وقال الثَّوْرِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ ، ومَالِكٌ^(٢) ، وأَبُو حَنِيفَةَ : لَا
يَقْرَأُ فِيهَا بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُوقِّتْ فِيهَا قَوْلًا
وَلَا قِرَاءَةً . وَلَئِنْ مَا لَا رُكُوعَ فِيهِ لَا قِرَاءَةَ فِيهِ ، كَسُجُودِ التَّلَاوَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ ابْنَ
عَبَّاسٍ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، فَقَالَ : إِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ . أَوْ : مِنْ تَمَامِ
السُّنَّةِ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(٣) : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ^(٤) ،
بِإِسْنَادِهِ عَنْ أُمِّ شَرِيكٍ ، قَالَتْ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَقْرَأَ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ
الْكِتَابِ . وَرَوَى الشَّافِعِيُّ ، فِي « مُسْنَدِهِ »^(٥) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
كَبَّرَ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعًا ، وَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى . ثُمَّ هُوَ دَاخِلٌ فِي
عُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ »^(٦) . وَلِأَنَّهَا صَلَاةٌ يَجِبُ
فِيهَا الْقِيَامُ ، فَوَجَبَتْ فِيهَا الْقِرَاءَةُ ، كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، وَإِنْ صَحَّ مَا رَوَوْهُ عَنْ ابْنِ
مَسْعُودٍ فَإِنَّمَا قَالَ : لَمْ يُوقِّتْ . أَيْ لَمْ يُقَدَّرْ ، وَلَا يَدُلُّ هَذَا عَلَى نَفْيِ أَصْلِ الْقِرَاءَةِ ،
وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى جَنَازَةٍ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ . ثُمَّ لَا يُعَارِضُ مَا
رَوَيْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ نَفَى يُقَدَّمُ عَلَيْهِ الْإِثْبَاتُ ، وَيُفَارِقُ سُجُودَ التَّلَاوَةِ ، فَإِنَّهُ / لَا قِيَامَ فِيهِ ،
وَالْقِرَاءَةُ إِنَّمَا مَحَلُّهَا الْقِيَامُ .

و ١٨/٣

(٢) سقط من : م .

(٣) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٢٤٥ .
كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ
٢ / ١١٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَقْرَأُ عَلَى الْجَنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٨٧ .
وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الدُّعَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَبَى ٤ / ٦١ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ
عَلَى الْجَنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٤٧٩ .

(٤) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٤٧٩ .

(٥) فِي : كِتَابِ صَلَاةِ الْجَنَائِزِ وَأَحْكَامِهَا . تَرْتِيبُ الْمُسْنَدِ ١ / ٢٠٩ .

(٦) تَقْدِمْ تَحْرِيمِهِ فِي ٢ / ١٤٧ .

وَفِي ١ : « بِأَمِّ الْكِتَابِ » .

فصل : وَيُسِرُّ الْقِرَاءَةَ وَالِدُعَاءَ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ . لَا تَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ خِلَافًا ، وَلَا يَقْرَأُ بَعْدَ أَمِّ الْقُرْآنِ شَيْئًا . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ جَهَرَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ^(٧) . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا جَهَرَ لِيُعَلِّمَهُمْ .

٣٥٩ - مسألة ؛ قَالَ : (وَيُكَبِّرُ الثَّانِيَةَ ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، كَمَا يُصَلِّي عَلَيْهِ فِي التَّشْهِيدِ)

هَكَذَا وَصَفَ أَحْمَدُ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ ، كَمَا ذَكَرَ الْخِرَقِيُّ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جِنَازَةِ بِمَكَّةَ فَكَبَّرَ ، ثُمَّ قَرَأَ وَجَهَرَ ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ دَعَا لِصَاحِبِهَا فَأَحْسَنَ ، ثُمَّ انْصَرَفَ ، وَقَالَ : هَكَذَا يَتَّبِعِي أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ عَلَى الْجِنَازَةِ^(١) . وَرَوَى الشَّافِعِيُّ ، فِي « مُسْنَدِهِ »^(٢) عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّ السُّنَّةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجِنَازَةِ ، أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ ، ثُمَّ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى ، يَقْرَأُ فِي نَفْسِهِ ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيُخْلِصَ الدُّعَاءَ لِلْجِنَازَةِ^(٣) فِي التَّكْبِيرَاتِ ، لَا يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ سِرًّا فِي نَفْسِهِ . وَصِفَةُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، كَصِفَةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي التَّشْهِيدِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سَأَلُوهُ : كَيْفَ تُصَلِّي عَلَيْكَ ؟ عَلَّمَهُمْ ذَلِكَ . وَإِنْ أَتَى بِهَا عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ فِي التَّشْهِيدِ ، فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مُطْلَقُ الصَّلَاةِ . قَالَ الْقَاضِي ، يَقُولُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مَلَائِكَتِكَ الْمُقَرَّبِينَ ، وَأَنْبِيَائِكَ الْمُرْسَلِينَ وَأَهْلِ طَاعَتِكَ أَجْمَعِينَ ، مِنْ أَهْلِ السَّمَوَاتِ وَأَهْلِ الْأَرْضِينَ ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ ، فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ : يُصَلِّي

(٧) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ يَقْرَأُ عَلَى الْجِنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُصَنَّفُ ٢٩٨ / ٣ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ٤٢ .

(٢) فِي : كِتَابِ صَلَاةِ الْجَنَائِزِ وَأَحْكَامِهَا . تَرْتِيبُ الْمُسْنَدِ ١ / ٢١٠ ، ٢١١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « لِلْإِجَابَةِ » .

على النبي ﷺ ، ويصلي على الملائكة المقربين .

٣٦٠ - مسألة ؛ قال : (ويكبر الثالثة ، ويدعو لنفسه ولوالديه
والمسلمين ، ويدعو للميت)

وإن أحب أن يقول : اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا
وكبيرنا ، وذكرنا وأثنا ، إنك تعلم منقلبنا ومثوانا ، إنك على كل شيء قدير ،
اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ، ومن توفيته منا^(١) فتوفه على الإيمان ، اللهم
إنه عبدك وابن أمتك ، نزل بك وأنت خير منزل به ، ولا تعلم إلا خيرا ، اللهم إن
كان محسنا فجازره بإحسانه^(٢) ، وإن كان مسيئا فتجاوز عنه ، اللهم لا تحرمنا
أجره ، ولا تفتننا بعده / . والواجب أدنى دعاء ؛ لأن النبي ﷺ قال : « إذا
صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء » . رواه أبو داود^(٣) . وهذا يحصل بأدنى
دعاء ، ولأن المقصود الشفاعة للميت ، والدعاء له ، فيجب أقل ذلك . ويستحب
أن يدعو لنفسه ولوالديه وللمسلمين . قال أحمد : وليس على الميت دعاء
موقت . والذي ذكره الخرقي حسن ، يجمع ذلك ، وقد روى أكثره في
الحديث ، فمن ذلك ، ما روى أبو إبراهيم الأشهلي ، عن أبيه ، قال : كان
رسول الله ﷺ إذا صلى على الجنائز ، قال : « اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا
وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأثنا » . قال الترمذي^(٤) : هذا حديث حسن

١٨/٣ ظ

(١) سقط من : م .

(٢) في ا ، م : « إحسانه » .

(٣) في : باب في الدعاء للميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٨ . كما أخرجه ابن ماجه ، في :
باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٠ .

(٤) في : باب ما يقول في الصلاة على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٤ / ٢٤٠ ، ٢٤١ . كما
أخرجه النسائي ، في : باب الدعاء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند
٤ / ١٧٠ .

صَحِيحٌ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٥) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ، وَزَادَ : « اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتُهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتُهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ » . وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبُّهَا ، وَأَنْتَ خَلَقْتَهَا ، وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا لِلْإِسْلَامِ ، وَأَنْتَ قَبَضْتَهَا ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهَا وَعَلَانِيَتِهَا ، جِئْنَا شُفَعَاءَ ، فَاعْفُفْ لَهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٦) . وَرَوَى مُسْلِمٌ^(٧) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جِنَازَةٍ ، فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ ، وَهُوَ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ ، وَعَافِهِ ، وَاعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ ، وَأَوْسِعْ مَدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا ، كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ ، وَأَعِزَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ » . حَتَّى تَمَنَيْتُ أَنْ أَكُونَ ذَلِكَ الْمَيِّتَ .

فصل : زَادَ أَبُو الْخَطَّابِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْجَرَقِيُّ : اللَّهُمَّ جَنِّكَ شُفَعَاءَ لَهُ ، فَشَفِّعْنَا فِيهِ ، وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ ، وَعَذَابَ النَّارِ ، وَأَكْرِمْ مَثْوَاهُ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَجِوَارًا خَيْرًا مِنْ جِوَارِهِ ، وَافْعَلْ بِنَا ذَلِكَ وَبِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ . وَزَادَ ابْنُ

(٥) في : باب في الدعاء للميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٨ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما يقول في الصلاة على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذی ٤ / ٢٤١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٦٨ .

(٦) في : باب في الدعاء للميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٨ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٥٦ ، ٣٤٥ ، ٣٦٣ ، ٤٥٩ .

(٧) في : باب الدعاء للميت في الصلاة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٢ ، ٦٦٣ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الدعاء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٣ ، ٢٨ .

أَبِي مُوسَى : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يُحْيِي الْمَوْتَى ، لَهُ الْعِظَمَةُ وَالْكِبَرِيَاءُ ، وَالْمُلْكُ وَالْقُدْرَةُ وَالْثَنَاءُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ ، ابْنُ عَبْدِكَ ، ابْنُ أُمْتِكَ ، أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ ، وَأَنْتَ أُمْتُهُ وَأَنْتَ تُحْيِيهِ ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ سِرَّهُ ، جِئْنَاكَ شُفَعَاءَ لَهُ فَشَفِّعْنَا فِيهِ ، / اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَجِيرُ بِحَبْلِ جِوَارِكَ لَهُ ، إِنَّكَ ذُو وَفَاءٍ وَذِمَّةٍ ، اللَّهُمَّ وَقِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَجَازِهِ بِإِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ ، اللَّهُمَّ قَدْ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ ، فَقِيرٌ إِلَى رَحْمَتِكَ ، وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ ، اللَّهُمَّ ثَبِّتْ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقَهُ ، وَلَا تَبْتَلِهِ فِي قَبْرِهِ ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ .

فصل : وقوله : « لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا » . إِنَّمَا يَقُولُهُ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ شَرًّا ، لِئَلَّا يَكُونَ كَاذِبًا . ^(٨) وَقَدْ رَوَى ^(٩) الْقَاضِي حَدِيثًا ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُمُ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَحْيَانِنَا وَأَمْوَاتِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، اللَّهُمَّ إِنَّ عَبْدَكَ وَابْنَ عَبْدِكَ نَزَلَ بِفَنَائِكَ ، فَاغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ ، وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا » . فَقُلْتُ ، وَأَنَا أَصْغُرُ الْجَمَاعَةِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَإِنْ لَمْ أَعْلَمْ خَيْرًا ؟ قَالَ : « لَا تَقُلْ إِلَّا مَا تَعْلَمُ » ^(١٠) . وَإِنَّمَا شَرَعَ هَذَا لِلْخَبَرِ ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أُثِنِيَ عِنْدَهُ عَلَى جِنَازَةِ بَحِيرٍ ، فَقَالَ : « وَجَبَتْ » . وَثُنِيَ عَلَى أُخْرَى بِشَرٍّ ، فَقَالَ : « وَجَبَتْ » . ثُمَّ قَالَ : « إِنْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ شَهِيدٌ ^(١١) » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، ^(١٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٣) . وَفِي حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ

(٨-٨) في ١ ، م : « وروى » .

(٩) عزاه السيوطي لابن سعد والبعثي والباوردي والطبراني وأبو نعيم . انظر : جمع الجوامع ١ / ٣٧٩ .

(١٠) في الأصل : « شهداء » .

(١١-١١) سقط من : الأصل .

أخرجه أبو داود ، في : باب في الثناء على الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٥ .
والبخاري ، في : باب ثناء الناس على الميت ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب تعديل كم يجوز ، من كتاب
الشهادات . صحيح البخاري ٢ / ١٢١ ، ٣ / ٢٢١ . ومسلم ، في : باب في من يثنى عليه خير أو شر من =

قال : « مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ ، يَشْهَدُ لَهُ اثْنَانِ مِنْ جِيرَانِهِ الْأَذْنِينَ بِخَيْرٍ ، إِلَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : قَدْ قَبِلْتُ شَهَادَةَ عِبَادِي عَلَى مَا عَلِمُوا ، وَغَفَرْتُ لَهُ مَا أَعْلَمُ » .
 رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي « الْمُسْنَدِ » (١٢) . وَفِي لَفْظٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ :
 « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ ، فَيَقُومُ رَجُلَانِ مِنْ جِيرَانِهِ الْأَذْنِينَ ، فَيَقُولَانِ : اللَّهُمَّ لَا تَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا . إِلَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : قَدْ قَبِلْتُ شَهَادَتَهُمَا لِعَبْدِي ، وَغَفَرْتُ لَهُ مَا لَا يَعْلَمَانِ » . أَخْرَجَهُ اللَّائِكَائِيُّ (١٣) .

فصل : وإن كان الميِّتُ طفلاً ، جَعَلَ مَكَانَ الاستِغْفَارِ لَهُ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فَرْطاً (١٤) لِوَالِدَيْهِ ، وَذُخْرًا وَسَلَفًا وَأَجْرًا ، اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا ، وَأَعْظِمْ بِهِ أَجُورَهُمَا ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فِي كَفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ ، وَالْحَقِّهِ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَجِرْهُ بِرَحْمَتِكَ مِنْ عَذَابِ الْجَحِيمِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأَسْلَافِنَا وَأَفْرَاطِنَا وَمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ . وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَبِأَيِّ شَيْءٍ دَعَا مِمَّا ذَكَرْنَا أَوْ نَحْوَهُ أَجْزَأُهُ ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مُوقَّتٌ .

١٩/٣ ظ ٣٦١ - / مسألة ؛ قال : (وَيُكَبَّرُ الرَّابِعَةُ ، وَيَقِفُ قَلِيلًا)

ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يَدْعُو بَعْدَ الرَّابِعَةِ شَيْئًا . وَنَقَلَهُ عَنْ أَحْمَدَ جَمَاعَةً مِنْ

= الموقى ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٥ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الشاء الحسن على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٧٩ . والنسائى ، فى : باب الشاء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٤١ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الشاء على الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٦١ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٢٨ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ١٩٧ ، ٢١١ ، ٢٤٥ ، ٢٨١ .

(١٢) المسند ٢ / ٣٨٤ ، ٤٠٨ ، بلفظ : « ثلاثة أبيات » ، ٣ / ٢٤٢ بلفظ : « أربعة أهل أبيات » .
 (١٣) عزاه السيوطى للخطيب فى تاريخه عن أنس . انظر جمع الجوامع ١ / ٧٢٦ . وهو فى تاريخ بغداد ٧ / ٤٥٦ . واللائكائى هو هبة الله بن الحسن بن منصور ، المتوفى سنة ثمانى عشرة وأربعمائة ، وله كتاب السنن . انظر تاريخ التراث العربى ١ / ٣ / ٢١١ . وابنه محمد بن هبة الله الحافظ ، سمع الحديث وصنف ، وتوفى سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة . اللباب ٣ / ٣٠٠ .
 (١٤) الفرط ؛ بالتحريك : ما تقدمك من أجر أو عمل .

أصحابه . وقال : لا أعلم فيه شيئاً ؛ لأنه لو كان فيه دعاء مشروع لَنَقِلَ . وَرَوَى
عن أحمد أنه يَدْعُو ، ثم يُسَلِّمُ ؛ لأنه قيامٌ في صلاةٍ ، فكان فيه ذِكْرُ مشروع ،
كالذي قبل التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ . قال ابنُ أبي موسى ، وأبو الخطَّابِ : يقول : ﴿ رَبَّنَا
آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ ^(١) . وقيل يقول :
اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ . وهذا الخلافُ في اسْتِحْبَابِهِ ، ولا خلافَ
في المذهبِ أنه غيرُ واجبٍ ، وأنَّ الوقوفَ بعد التَّكْبِيرِ قليلاً مشروعٌ . وقد رَوَى
الجَوْزَجَانِيُّ ، بإسناده عن زيد بن أرقم ، أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُكَبِّرُ أَرْبَعًا ، ثم
يقول ما شاء الله ، ثم يَنْصَرِفُ ^(٢) . قال الجَوْزَجَانِيُّ : وكنت أحسبُ أنَّ ^(٣) هذه
الوقفَةُ ليُكَبِّرُ آخِرُ الصُّفُوفِ ، فإنَّ الإمامَ إذا كَبَّرَ ثم سَلَّمَ ، خَفْتُ أن يكونَ تَسْلِيمُهُ
قبل أن يُكَبِّرَ آخِرُ ^(٣) الصُّفُوفِ ، فإن كان هكذا فالله عزَّ وجلَّ الموفقُ له ، وإن
كان غير ذلك فإني أبرأُ إلى الله عزَّ وجلَّ من أن أتناوَلَ على رسولِ الله ﷺ أمراً لم
يُرِدْهُ ، أو أرادَ خلافَهُ .

٣٦٢ - مسألة ؛ قال : (وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ على أن المُصَلِّيَ على الجَنَائِزِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ
يُكَبِّرُهَا ، وكان ابنُ عمرَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ . وبه قال سَالِمٌ ، وعمرُ بن عبد
العزیز ، وعطاءٌ ، وقيسُ بن أبي حازم ، والزُّهْرِيُّ ، وإسحاقُ ، وابنُ المُنْذِرِ ،
والأَوْزَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ . وقال مالِكٌ ، والثَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفة : لا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي
الْأُولَى ؛ لِأَنَّ كُلَّ تَكْبِيرَةٍ مَقَامُ رُكْعَةٍ ، ولا تُرْفَعُ الْأَيْدِي فِي جَمِيعِ الرُّكْعَاتِ . ولنا ،
ما رَوَى عن ابنِ عمرَ ، قال : كان رسولُ الله ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ ^(١) .

(١) سورة البقرة ٢٠١ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٧٠ .

(٣) سقط من : الأصل .

(١) عزاه الزيلعي إلى الدارقطني في « علله » مرفوعاً عن ابن عمر . نصب الراية ٢ / ٢٨٥ . وأخرجه البيهقي =

رَوَاهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، وَأَنَسٍ ، أَنَّهُمَا كَانَا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ . وَلَئِنَّهَا تَكْبِيرَةٌ حَالُ الْاِسْتِقْرَارِ ، أَشْبَهَتْ الْأُولَى ، وَمَا ذَكَرُوهُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ ، فَإِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ يَحْطُطُهُمَا عِنْدَ انْقِضَاءِ التَّكْبِيرِ ، وَيَضَعُ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى ، كَمَا فِي بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ . وَفِيمَا رَوَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ ، فَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ .^(٢)

٢٠/٣ و ٣٦٣ - / مسألة ؛ قال : (وَيُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ)

السُّنَّةُ أَنَّ يُسَلِّمَ عَلَى الْجِنَازَةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً . قَالَ أَحْمَدُ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ : التَّسْلِيمُ عَلَى الْجِنَازَةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً ، عَنْ سِتَّةٍ مِنْ أَصْدَاءِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ إِلَّا عَنْ إِبْرَاهِيمَ . وَرَوَى تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ، وَابْنِ أَبِي أَوْفَى ، وَوَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ ابْنِ جُبَيْرٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَأَبُو أَمَامَةَ ابْنُ سَهْلٍ^(٢) ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَالْحَارِثُ ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : مَنْ سَلَّمَ عَلَى الْجِنَازَةِ تَسْلِيمَتَيْنِ فَهُوَ جَاهِلٌ جَاهِلٌ . وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ تَسْلِيمَتَانِ ، وَتَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تُجْزَى . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الصَّلَوَاتِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَلَّمَ عَلَى الْجِنَازَةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً^(٣) .

= وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَمْرٍ . السَّنَنِ الْكَبْرَى ٤ / ٤٤ ، الْمُصَنَّفُ ٣ / ٢٩٦ .
 (٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْجِنَازَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجِنَازَاتِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِ ٤ / ٢٩٦ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِنَازَاتِ . السَّنَنِ الْكَبْرَى ٤ / ٣٨ .
 (١) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .
 (٢) أَسْعَدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حَنِيفٍ الْأَنْصَارِيُّ ، أَبُو أَمَامَةَ ، وَلَدَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ مِائَةٍ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١ / ٢٦٣ - ٢٦٥ .
 (٣) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .

رَوَاهُ الْجُوزْجَانِيُّ بِإِسْنَادِهِ . وَأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمِعْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي عَصَرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ إِلَّا عَنْ إِبْرَاهِيمَ . قَالَ الْجُوزْجَانِيُّ : هَذَا عِنْدَنَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ إِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَ الْأَقْرَانِ وَالْأَشْكَالِ ، أَمَا إِذَا أُجْمِعَ ^(٤) النَّاسُ ، وَاتَّفَقَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، فَشَدَّ عَنْهُمْ رَجُلٌ ، لَمْ يُقَلِّ لِهَذَا اخْتِلَافٌ . وَاخْتِيَارُ الْقَاضِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُخَالَفٌ لِقَوْلِ إِمَامِهِ وَأَصْحَابِهِ وَإِلْجِمَاعِ ^(٥) الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يُسَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ ، وَإِنْ سَلَّمَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ فَلَا بَأْسَ . قَالَ أَحْمَدُ : يُسَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً . وَسُئِلَ يُسَلِّمُ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ ؟ قَالَ : كُلُّ هَذَا ، وَأَكْثَرُ مَا رَوَى فِيهِ عَنْ يَمِينِهِ . قِيلَ : خُفْيَةٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ . يَعْنِي ^(٦) أَنَّ الْكُلَّ جَائِزٌ ، وَالتَّسْلِيمُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْلَى ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا رَوَى ، وَهُوَ أَشْبَهُهُ بِالتَّسْلِيمِ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ . قَالَ أَحْمَدُ ، يَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ . وَرَوَى عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا قَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ . أَجْزَأُهُ . وَرَوَى الْحَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ صَلَّى عَلَى يَزِيدَ بْنِ الْمُكَفَّفِ ، فَسَلَّمَ وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ^(٧) .

فصل : وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا صَلَّيْتَ فَلَا ^(٨) تَبْرُخْ مُصَلَّاكَ حَتَّى تَرْفَعَ . قَالَ: وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍ / لَا يَبْرُخُ مُصَلَّاهُ إِذَا صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ حَتَّى يَرَاهَا عَلَى أَيْدِي الرِّجَالِ . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَا تُنْقِضُ الصُّفُوفَ حَتَّى تَرْفَعَ الْجِنَازَةَ .

ظ ٢٠/٣

= وأخرجه البيهقي مرسلًا ، في : باب ما روى في التحلل من صلاة الجنابة بتسليمة واحدة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٤٣ .
 (٤) في الأصل : « اجتمع » .
 (٥) في م : « وإجماع » .
 (٦) سقط من : الأصل .
 (٧) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في التسليم على الجنائز كم هو ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠٧ .
 (٨) سقط من : ١ ، م .

فصل : والواجب في صلاة الجنابة النية ، والتكبيرات ، والقيام ، وقراءة الفاتحة ، والصلاة على النبي ﷺ ، وأدنى دعاء للميت ، وتسليمة واحدة . ويُسْتَرَطُّ لها شرائط المكتوبة ، إلا الوقت . وتسقط بعض واجباتها عن المسبوق ، على ما سنبين ، ولا يُجْزئ^(٩) أن يُصَلَّى على الجنابة^(١٠) وهو راكب ؛ لأنه يفوت القيام الواجب ، وهذا قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأبي ثور . ولا أعلم فيه خلافا .

فصل : ويستحب أن يُصَفَّ في الصلاة على الجنائز ثلاثة صفوف ؛ لما روى عن مالك بن هبيرة ، حمصي وكانت له صحبة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ فَقَدْ أُوجِبَ » . قال : فكان مالك بن هبيرة إذا استقبل^(١١) أهل الجنابة جزأهم ثلاثة أجزاء . رواه الحلال بإسناده . وقال الترمذي^(١٢) : هذا حديث حسن . قال أحمد : أحب إذا كان فيهم قلة أن يجعلهم ثلاثة صفوف . قالوا : فإن كان وراءه أربعة كيف يجعلهم ؟ قال : يجعلهم صفين ، في كل صف رجلين . وكرة أن يكونوا ثلاثة فيكون^(١٣) صف رجل واحد . وذكر ابن عقيّل أن عطاء بن أبي رباح روى ، أن النبي ﷺ صَلَّى على جنازة ، فكانوا سبعة ، فجعل الصف الأول ثلاثة ، والثاني اثنين ، والثالث واحدا . قال ابن عقيّل : ويُعَايى^(١٤) بها ، فيقال : أين تجدون هذا الفردة أفضل ؟ ولا أحسب هذا الحديث صحيحا ،

(٩) في ١ ، م : « يجوز » .

(١٠) في ١ ، م : « الجنائز » .

(١١) في ١ ، م : « استقل » .

(١٢) ق : باب ما جاء في الصلاة على الجنابة والشفاعة للميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الصفوف على الجنابة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من صلى عليه جماعة من المسلمين ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٧٩ .

(١٣) في ١ ، م : « كل » .

(١٤) من المعاينة ، وهي أن تأتى بكلام لا يهتدى له .

فإِنِّي لم أَرُهُ في غيرِ كتابِ ابنِ عَقِيل ، وأحمدُ قد صارَ إلى خِلافِهِ ، وَكَرِهَ أَنْ يَكُونَ
الوَاحِدُ صَفًّا ، ولو عَلِمَ أحمدُ في هذا حَدِيثًا لم يَعُدْهُ إلى غيرِهِ . والصَّحِيحُ في هذا أَنْ
يَجْعَلَ كُلُّ اثْنَيْنِ صَفًّا .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ تَسْوِيَةُ الصَّفِّ في الصلاةِ على الجِنَازَةِ . نَصَّ عليه أحمدُ .
وقيلَ لِعَطَاءٍ : أَخَذَ^(١٥) على النَّاسِ أَنْ يُصَفُّوا على الجِنَازَةِ كما يُصَفُّونَ في الصلاةِ ؟
قال : لا ، قَوْمٌ يَدْعُونَ وَيَسْتَغْفِرُونَ . ولم يُعْجِبْ أحمدُ قولَ / عَطَاءٍ هذا . وقال :
يُسَوِّونَ صُفُوفَهُمْ ، فَإِنَّهَا صَلَاةٌ . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، نَعَى النَّجَاشِيَّ في اليومِ الذي
مَاتَ فيه ، وَخَرَجَ إلى المُصَلَّى ، فَصَفَّ بِهِمْ ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٦) . وَرَوَى
عن أَبِي المَلِيجِ^(١٧) أَنَّهُ صَلَّى على جِنَازَةٍ ، فَالْتَفَتَ ، فَقَالَ : اسْتَوُوا ، لِتَحْسُنَ^(١٨)
شَفَاعَتُكُمْ .

فصل : ولا بَأْسَ بالصَّلَاةِ على المَيِّتِ في المَسْجِدِ إِذَا لم يُحَفَّفْ تَلْوِيثُهُ . وبهذا قال
الشَّافِعِيُّ ، وإِسْحَاقُ ، وأبو ثَوْرٍ ، ودَاوُدُ . وَكَرِهَ ذَلِكَ مالِكٌ ، وأبو حنيفةٌ ؛ لِأَنَّهُ
رَوَى عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ صَلَّى على جِنَازَةٍ في المَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ لَهُ » .

(١٥) في ١ ، م : « أحد » .

(١٦) أخرجه البخاري ، في : باب الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه ، وباب الصلاة على الجنائز بالمصلي
والمسجد ، وباب التكبير على الجنائز أربعا ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب موت النجاشي ، من كتاب مناقب
الأنصار . صحيح البخاري ٢ / ٩٢ ، ١١١ ، ١١٢ ، ٥ / ٦٥ . ومسلم ، في : باب في التكبير على
الجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٦ ، ٦٥٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الصلاة
على المسلم يموت في بلاد الشرك ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٩ . والنسائي ، في : باب الصفوف
على الجنائز ، وباب عدد التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٦ ، ٥٩ . وابن ماجه ، في :
باب ما جاء في الصلاة على النجاشي ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٠ . والإمام مالك ، في :
باب التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ . والإمام أحمد ، في : المسند
٢ / ٢٨١ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

(١٧) في م : « أبي المليح » . وهو أبو المليح بن أسامة الهذلي ، قيل اسمه عامر ، وقيل غير ذلك ، تابعي . انظر
ترجمته في : تهذيب التهذيب ١٢ / ٢٤٦ .

(١٨) في الأصل : « ولتحسن » .

من « المُسْنَد »^(١٩) . ولنا ، ما رَوَى مُسْلِمٌ^(٢٠) وغيره ، عن عائشة ، رَضِيَ اللهُ عنها ، قالت : ما صَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ على سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءَ إِلَّا في المَسْجِدِ . وقال سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عن سَالِمِ أُمِّي النَّضْرِ ، قال : لَمَّا مَاتَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، قالت عائشة ، رَضِيَ اللهُ عنها : مُرُّوا بِهِ عَلَيَّ حَتَّى أَدْعُو لَهُ . فَأَتَكَرَّ النَّاسُ ذَلِكَ ، فَقَالَتْ : مَا أَسْرَعَ مَا نَسِيَ النَّاسُ ؟ ما صَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ على سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءَ إِلَّا في المَسْجِدِ^(٢١) . وقال : حَدَّثَنَا^(٢٢) عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عن هِشَامِ بْنِ^(٢٣) عُرْوَةَ ، عن أَبِيهِ ، قال : صَلَّى على أُمِّي بَكْرٍ في المَسْجِدِ^(٢٤) . وقال : حَدَّثَنَا^(٢٥) مَالِكٌ ، عن نَافِعٍ ، عن ابْنِ عُمَرَ ، قال : صَلَّى على عُمَرَ في المَسْجِدِ^(٢٦) . وهذا كَانَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ، فَلَمْ يُنْكَرْ ، فَكَانَ لِجَمَاعَةٍ ، وَلَأَنَّهَا صَلَاةٌ فَلَمْ يُمْنَعْ مِنْهَا^(٢٧) في المَسْجِدِ^(٢٨) كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، وَحَدِيثُهُمْ يَرَوِيهِ صَالِحٌ مَوْلَى التَّوَّامَةِ . قال ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ لَا يَقْبَلُ

(١٩) المسند ٢ / ٤٤٤ ، ٤٥٥ ، ٥٠٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الجنائز في المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٦ .

(٢٠) في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٥ . والنسائي ، في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الجنائز في المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٦ .

(٢١) هو الحديث السابق .

(٢٢-٢٣) سقط من : ١ .

(٢٤) في م : « عن » .

(٢٥) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٥٢٦ .

(٢٦) أخرجه عبد الرزاق ، في : الموضع السابق .

(٢٧-٢٨) سقط من : ١ ، م .

من حَدِيثِهِ شَيْئًا لِضَعْفِهِ ، لِأَنَّهُ اخْتَلَطَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْبَلُ مِنْهُ مَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَرٍّ خَاصَّةً ، ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ الْإِنْفِجَارُ ، وَتَلَوِثُ الْمَسْجِدِ .

فصل : فَأَمَّا الصَّلَاةُ عَلَى الْجِنَازَةِ فِي الْمَقْبَرَةِ ، ^(٢٦) فَعَنْ أَحْمَدَ فِيهَا ^(٢٧) رِوَايَتَانِ . إِحْدَاهُمَا : لَا بَأْسَ بِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ وَهُوَ فِي الْمَقْبَرَةِ ^(٢٨) . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : ذَكَرَ نَافِعٌ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَسَطَ قُبُورِ الْبَقِيعِ . صَلَّى عَلَى عَائِشَةَ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَحَضَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍ ^(٢٩) . وَفَعَلَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ : يُكْرَهُ ذَلِكَ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ ، وَابْنُ الْعَاصِ ، وَابْنُ / عَبَّاسٍ ، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَالْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ » ^(٣٠) . وَلَئِنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعٍ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ فَكُرِهَتْ فِيهِ ^(٣١) صَلَاةُ الْجِنَازَةِ ، كَالْحَمَامِ .

ط ٢١/٣

٣٦٤ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ قَضَاهُ مُتَابِعًا ، فَإِنْ سَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَقْضِ ، فَلَا بَأْسَ) .

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَسْبُوقَ بِيَعُضِ ^(١) الصَّلَاةِ فِي الْجِنَازَةِ يُسَنُّ لَهُ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنْهَا . وَمِمَّنْ قَالَ : يَقْضِي مَا فَاتَهُ ، سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ،

(٢٦-٢٧) سقط من : ١ .

ويأتي تخريج الأحاديث الدالة على ذلك في المسألة ٣٧٠ .

(٢٧) في الأصل : « فيه » .

(٢٨) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب هل يصلى على الجنابة وسط القبور ، من كتاب الجنائز . المصنف ٥٢٥ / ٣ .

(٢٩) تقدم تخريجه في ٢ / ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

(٣٠-٣١) في الأصل : « الصلاة » .

(١) في ١ ، م : « بتكبير » .

والزُّهْرِيُّ ، وابنُ سِيرِينَ ، وَقَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . فَإِنْ سَلَّمَ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَلَا بَأْسَ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ ، وَالْحَسَنِ ، وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، قَالُوا : لَا يَقْضِي مَا فَاتَ مِنْ تَكْبِيرَةِ الْجَنَازَةِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا لَمْ يَقْضِ لَمْ يُبَالِ . الْعُمَرِيُّ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ لَا يَقْضِي ^(٢) . وَإِنْ كَبَّرَ مُتَتَابِعًا فَلَا بَأْسَ . كَذَلِكَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ . وَقَالَ أَيْضًا : يُبَادِرُ بِالتَّكْبِيرِ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ سَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَهُ فَهَلْ ^(٣) تَصِحُّ صَلَاتُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا : لَا تَصِحُّ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا » ^(٤) . وَفِي لَفْظٍ : « فَاقْضُوا » . وَقِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الصَّلَوَاتِ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفٌ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَيَخْفَى عَلَيَّ بَعْضُ التَّكْبِيرِ ؟ قَالَ : « مَا سَمِعْتَ فَكَبِّرِي ، وَمَا فَاتَكَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْكَ » ^(٥) . وَهَذَا صَرِيحٌ ، وَلِأَنَّهَا تَكْبِيرَاتٌ مُتَوَالِيَاتٌ حَالَ الْقِيَامِ ، فَلَمْ يَجِبْ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنْهَا ، كَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ ، وَحَدِيثُهُمْ وَرَدَّ فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ : « وَلَا تَأْتَوْهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ » . وَرَوَى أَنَّهُ سَعَى فِي جَنَازَةِ سَعْدٍ حَتَّى سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ مَنْكِبَيْهِ ، فَعَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِالْحَدِيثِ هَذِهِ الصَّلَاةُ . ثُمَّ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَيْنَاهُ أَخْصَرُ مِنْهُ ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ . وَالْقِيَاسُ عَلَى سَائِرِ الصَّلَوَاتِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْضِي فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ التَّكْبِيرَ الْمُتَفَرِّدَ ، ثُمَّ يَبْطُلُ / بِتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ مَتَى قَضَى أَمَّا بِالتَّكْبِيرِ مُتَوَالِيًا ، لَا

و ٢٢/٣

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الرجل يفوته التكبير على الجنابة يقضيه أم لا ، من كتاب الجنائز المصنف ٣ / ٣٠٦ .

(٣) في ١ ، م : « فلا » .

(٤) تقدم تخريجه في ٢ / ١١٦ .

(٥) لم نجده .

ذَكَرَ مَعَهُ . كَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ ، وَحَكَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : يُبَادِرُ بِالتَّكْبِيرِ مُتَتَابِعًا ، وَإِنْ لَمْ يَرْفَعْ قَضَى مَا فَاتَهُ ، وَإِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي الدُّعَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ تَابَعَهُ فِيهِ ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ كَبَّرَ ، وَقَرَأَ الْفَاتِحَةَ ، ^(٦) ثُمَّ كَبَّرَ ^(٧) وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَكَبَّرَ وَسَلَّمَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : مَتَى دَخَلَ الْمَسْبُوقُ فِي الصَّلَاةِ ابْتَدَأَ الْفَاتِحَةَ ، ثُمَّ أَتَى بِالصَّلَاةِ فِي الثَّانِيَةِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ الْمَسْبُوقَ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ يَقْرَأُ فِيمَا يَقْضِيهِ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً ، عَلَى صِفَةِ مَا فَاتَهُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ هَاهُنَا بِالْقِرَاءَةِ عَلَى صِفَةِ مَا فَاتَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل ^(٧) : وَإِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِيمَا بَيْنَ تَكْبِيرَتَيْنِ . فَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَنْتَظِرُ الْإِمَامَ حَتَّى يُكَبِّرَ مَعَهُ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ؛ لِأَنَّ التَّكْبِيرَاتِ كَالرَّكْعَاتِ ، ثُمَّ لَوْ فَاتَتْهُ رَكْعَةٌ لَمْ يَتَشَاغَلْ بِقَضَائِهَا ، وَكَذَلِكَ إِذَا فَاتَتْهُ تَكْبِيرَةٌ . وَالثَّانِيَةُ ، يُكَبِّرُ وَلَا يَنْتَظِرُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ مَتَى أَدْرَكَ الْإِمَامَ كَبَّرَ مَعَهُ ، وَلَمْ يَنْتَظِرْ ، وَلَيْسَ هَذَا اشْتِغَالًا بِقَضَاءِ مَا فَاتَهُ ، وَإِنَّمَا يُصَلِّي مَعَهُ مَا أَدْرَكَهُ ، فَيُجْزِئُهُ ، كَالَّذِي عَقِبَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ ، أَوْ يَتَأَخَّرُ عَنْ ذَلِكَ قَلِيلًا . وَعَنْ مَالِكٍ كَالرَّوَاتِبَيْنِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : سَهَّلَ أَحْمَدُ فِي الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا . وَمَتَى أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى فَكَبَّرَ ، وَشَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ ، ثُمَّ كَبَّرَ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّهَا ، فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ ، وَيُتَابِعُهُ ، وَيَقْطَعُ الْقِرَاءَةَ كَالْمَسْبُوقِ فِي بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ ، إِذَا رَكَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ إِتِمَامِ الْقِرَاءَةِ .

٣٦٥ - مسألة : قَالَ : (وَيُدْخُلُ قَبْرُهُ مِنْ عِنْدِ رَجُلَيْهِ إِنْ كَانَ أَسْهَلَ عَلَيْهِمْ)

الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ « رَجُلَيْهِ » يَعُودُ إِلَى الْقَبْرِ ، أَيْ مِنْ عِنْدَ مَوْضِعِ الرَّجُلَيْنِ . وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يُوضَعَ رَأْسُ الْمَيِّتِ عِنْدَ رِجْلِ الْقَبْرِ ، ثُمَّ يُسَلَّ سَلًّا إِلَى الْقَبْرِ .

(٦-٦) سقط من : ١ .

(٧) في م زيادة : « قَالَ » .

رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَأَنَسٍ ، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ ، وَالنَّحْعِيِّ ،
وَالشَّعْبِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تُوضَعُ الْجِنَازَةُ عَلَى جَانِبِ الْقَبْرِ ، مِمَّا يَلِي
الْقِبْلَةَ ، ثُمَّ يُدْخَلُ الْقَبْرُ مُعْتَرِضًا ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَأَنَّ
النَّحْعِيَّ / قَالَ : حَدَّثَنِي مَنْ رَأَى أَهْلَ الْمَدِينَةِ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ يُدْخِلُونَ مَوْتَاهُمْ مِنْ
قِبَلِ الْقِبْلَةِ ، وَأَنَّ السَّلَّ شَيْءٌ أَحَدُهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ،
بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ ، أَنَّ الْحَارِثَ أَوْصَى أَنْ يَلِيَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ ،
فَصَلَّى عَلَيْهِ ، ثُمَّ دَخَلَ الْقَبْرَ ، فَأَدْخَلَهُ مِنْ رِجْلِي الْقَبْرِ ، وَقَالَ : هَذَا السُّنَّةُ ^(١) . وَهَذَا
يَقْتَضِي سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ . وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُلَّ مِنْ
قَبْلِ رَأْسِهِ سَلًّا ^(٢) . وَمَا ذَكَرَ عَنِ النَّحْعِيِّ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَهُ بِخِلَافِهِ ، وَلَأَنَّهُ لَا
يَجُوزُ عَلَى الْعَدَدِ الْكَثِيرِ أَنْ يُغَيَّرُوا سُنَّةُ ظَاهِرَةٍ فِي الدَّفْنِ إِلَّا بِسَبَبٍ ظَاهِرٍ ، أَوْ سُلْطَانٍ
قَاهِرٍ . قَالَ ^(٣) : وَلَمْ يُنْقَلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ ، وَلَوْ ثَبَتَ فَسُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ مُقَدَّمَةٌ عَلَى فِعْلِ
أَهْلِ الْمَدِينَةِ . وَإِنْ كَانَ الْأَسْهَلُ عَلَيْهِمْ أَخْذُهُ مِنْ قِبَلِ الْقِبْلَةِ ، أَوْ مِنْ رَأْسِ الْقَبْرِ ،
فَلَا حَرَجَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ اسْتِحْبَابَ أَخْذِهِ مِنْ رِجْلِي الْقَبْرِ ، إِنَّمَا كَانَ طَلَبًا لِلْسُهُولَةِ
عَلَيْهِمْ ، وَالرَّفْقِ ^(٤) بِهِ ، فَإِذَا كَانَ الْأَسْهَلُ غَيْرُهُ كَانَ مُسْتَحَبًّا . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ
اللَّهُ : كُلُّ لَا بَأْسَ بِهِ .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : يُعَمَّقُ الْقَبْرُ إِلَى الصَّدْرِ ، الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي
ذَلِكَ سَوَاءٌ . كَانَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ يَسْتَحِبَّانِ أَنْ يُعَمَّقَ الْقَبْرُ إِلَى الصَّدْرِ . وَقَالَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَيِّتِ يَدْخُلُ مِنْ قِبَلِ رِجْلَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنْ أُمِّي دَاوُدَ
١٩٠ / ٢ ، ١٩١ .

(٢) حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ لَمْ نَعَثِرْ عَلَيْهِ . انْظُرْ : تَلْخِصُ الْحَبِيرِ لِابْنِ حَجَرٍ ٢ / ١٢٨ وَنَصَبُ الرَّايَةِ لِلزَّيْلَعِيِّ
٢٩٨ / ٢ .

أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ ، فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ . تَرْتِيبُ الْمُسْنَدِ ١ / ٢١٥ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤-٤) فِي ١ ، م : « بِهِمْ فَإِنْ » .

سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُهَاجِرٍ ، أَنَّ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَمَّا مَاتَ ابْنُهُ ، أَمَرَهُمْ أَنْ يَحْفَرُوا قَبْرَهُ إِلَى السَّرَّةِ ، وَلَا يُعَمِّقُوا ، فَإِنَّ مَا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَفْضَلُ مِمَّا سَفَلَ مِنْهَا . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعَمَّقَ قَدْرَ قَامَةٍ وَبَسْطَةٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اخْفَرُوا ، وَأَوْسِعُوا ، وَأَعْمِقُوا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥) . وَلَأَنَّ ابْنَ عَمَرَ أَوْصَى بِذَلِكَ فِي قَبْرِهِ ، وَلَأنَّهُ أُخْرَى أَنْ لَا تَنَالَهُ السَّبَاعُ ، وَأَبْعُدَ عَلَى مَنْ يَنْبُشُهُ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ تَعْمِيقُهُ إِلَى الصَّدْرِ ؛ لِأَنَّ التَّعْمِيقَ قَدْرَ قَامَةٍ وَبَسْطَةٍ يَشُقُّ ، وَيَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « أَعْمِقُوا » لَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ لِقَدْرِ التَّعْمِيقِ ، وَلَمْ يَصِحَّ عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ أَوْصَى^(٦) بِذَلِكَ فِي قَبْرِهِ ، وَلَوْ صَحَّ عِنْدَ / أَبِي عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَعُدَّهُ إِلَى غَيْرِهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَحْسِينُهُ وَتَعْمِيقُهُ وَتَوْسِيعُهُ ؛ لِلْخَبَرِ ، وَقَدْ رَوَى زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، قَالَ : وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَبْرِ ، فَقَالَ : « اصْنَعُوا كَذَا ، اصْنَعُوا كَذَا » ، ثُمَّ قَالَ : « مَا بِي أَنْ يَكُونَ يُغْنِي عَنْهُ شَيْئًا ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ الْعَمَلُ أَنْ يُحْكَمَ » . قَالَ مَعْمَرٌ : وَبَلَغَنِي أَنَّهُ قَالَ : « وَلَكِنَّهُ أَطِيبُ لِأَنْفُسِ أَهْلِهِ » . رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ^(٧) .

و ٢٣/٣

فصل : وَالسُّنَّةُ أَنْ يُلْحَدَ قَبْرُ الْمَيِّتِ ، كَمَا صُنِعَ بِقَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ : الْحَدُّوْا لِي لَحْدًا ، وَأَنْصِبُوا عَلَيَّ اللَّبْنَ نَصْبًا ، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٨) . وَمَعْنَى اللَّحْدِ ، أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ أَرْضَ الْقَبْرِ حَفَرَ فِيهِ مِمَّا يَلِي

(٥) في : باب في تعميق القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في دفن الشهداء ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذی ٧ / ٢٠٦ . والنسائي ، في : باب ما يستحب من إعماق القبر ، وباب ما يستحب من توسيع القبر ، وباب دفن الجماعة في القبر الواحد ، وباب من يقدم . من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في حفر القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٩ ، ٢٠ .

(٦) في الأصل : « وصى » .

(٧) في : باب حسن عمل القبر ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

(٨) في : باب في اللحد ونصب اللبن على الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٥ . كما أخرجه =

الْقَبْلَةَ مَكَانًا يُوَضَّعُ الْمَيِّتُ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ رُخْوَةً جَعَلَ لَهُ مِنَ الْحِجَارَةِ شِبْهَ اللَّحْدِ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَا أَحِبُّ الشَّقَّ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اللَّحْدُ لَنَا ، وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٩) .

وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ . فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ اللَّحْدُ شَقًّا لَهُ فِي الْأَرْضِ ، وَمَعْنَى الشَّقِّ أَنْ يَحْفَرَ فِي أَرْضِ الْقَبْرِ شَقًّا يَضَعُ الْمَيِّتُ فِيهِ ، وَيَسْقُفُهُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ . وَيَضَعُ الْمَيِّتَ فِي اللَّحْدِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، مُسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةِ بِوَجْهِهِ ، وَيَضَعُ تَحْتَ رَأْسِهِ لَبَنَةً ، أَوْ حَجَرًا ، أَوْ شَيْئًا مُرْتَفِعًا ، كَمَا يَصْنَعُ الْحَيُّ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : إِذَا جَعَلْتُمُونِي فِي اللَّحْدِ فَأَفْضُوا بِحَدِّي إِلَى الْأَرْضِ . وَيُدْنِي مِنَ الْحَائِطِ لئَلَّا يَنْكَبَّ عَلَى وَجْهِهِ ، وَيُسْنَدُ مِنْ وَرَائِهِ بِتُرَابٍ ، لئَلَّا يَنْقَلِبَ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : مَا أَحِبُّ أَنْ يُجْعَلَ فِي الْقَبْرِ مَضْرَبَةٌ ^(١٠) ، وَلَا مَحْدَةٌ . وَقَدْ جُعِلَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ قَطِيفَةٌ حَمْرَاءُ ^(١١) ، فَإِنْ جَعَلُوا قَطِيفَةً فَلِئَلَّا ^(١٢) . فَإِذَا فَرَّغُوا نَصَبُوا ^(١٣) عَلَيْهِ اللَّبْنَ نَصْبًا . وَيُسَدُّ خَلْلُهُ بِالطِّينِ لئَلَّا يَصِلَ إِلَيْهِ التُّرَابُ ، وَإِنْ جَعَلَ مَكَانَ اللَّبَنِ

= النسائي ، في : باب اللحد والشق ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٦ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في استحباب اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٦٩ ، ١٧٣ ، ١٨٤ .

(٩) أخرجه أبو داود ، في : باب في اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٠ . والنسائي ، في : باب اللحد والشق ، من كتاب الجنائز . سنن النسائي ٤ / ٦٦ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في قول النبي ﷺ : اللحد لنا والشق لغيرنا ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦٦ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في استحباب اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٦ .

وقد عزاه ابن حجر في : تلخيص الحبير ٢ / ١٣٧ للإمام أحمد . وانظر : نصب الراية للزيلعي ٢ / ٢٩٦ ، والفتح الرباني ٨ / ٥٢ ، ٥٣ . وأخرجه الإمام أحمد عن طريق جرير بن عبد الله . المسند ٤ / ٣٥٧ ، ٣٥٩ .

(١٠) المضربة : القطعة من القطن .

(١١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٥ .

(١٢) لعل صوابه : « فَلَعَلَّهُ » . أى فلعله يجوز .

(١٣) في الأصل : « نصب » .

قَصَبًا ، فَحَسَنٌ ؛ لِأَنَّ الشَّعْبِيَّ قَالَ : جُعِلَ عَلَى لَحْدِ النَّبِيِّ ﷺ طُنٌّ ^(١٤) قَصَبٌ ، فَإِنِّي رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ يَسْتَحْبُونَ ذَلِكَ ^(١٥) . قَالَ الْخَلَّالُ : كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَمِيلُ إِلَى اللَّبَنِ ، وَيَخْتَارُهُ عَلَى الْقَصَبِ ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ . وَمَالَ إِلَى اسْتِحْبَابِ الْقَصَبِ / عَلَى اللَّبَنِ ، وَأَمَّا الْحَشَبُ ، فَكَرِهَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ . وَرَخَّصَ فِيهِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُ ، وَأَكْثَرَ الرُّوَايَاتِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ اسْتِحْبَابُ اللَّبَنِ ، وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الْقَصَبِ ؛ لِقَوْلِ سَعْدٍ : انْصِبُوا عَلَى اللَّبَنِ نَصَبًا ، كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَقَوْلُ سَعْدٍ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ ، فَإِنَّ الشَّعْبِيَّ لَمْ يَرِ ، وَلَمْ يَحْضُرْ ، وَأَيُّهُمَا فَعَلَهُ كَانَ حَسَنًا . قَالَ حَنْبَلٌ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَبَنٌ ؟ قَالَ يُنْصَبُ عَلَيْهِ الْقَصَبُ وَالْحَشِيشُ ، وَمَا أُمَكَّنَ مِنْ ذَلِكَ ، ثُمَّ يُهَالُ عَلَيْهِ التُّرَابُ .

فصل : رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ حَضَرَ جِنَازَةً ، فَلَمَّا أَلْقَى عَلَيْهَا التُّرَابَ ، قَامَ إِلَى الْقَبْرِ ، فَحَتَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَتَيَاتٍ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَانِهِ . وَقَالَ : قَدْ جَاءَ عَنْ عَلِيٍّ وَصَحَّ ، أَنَّهُ حَتَّى عَلَى قَبْرِ ابْنِ مُكَفَّفٍ . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : إِنْ فَعَلَ فَحَسَنٌ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا بَأْسَ . وَوَجْهُ اسْتِحْبَابِهِ مَا رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ ، ثُمَّ أَتَى قَبْرَ الْمَيِّتِ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ ، فَحَتَّى عَلَيْهِ ثَلَاثًا . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(١٦) . وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا ، ثُمَّ أَتَى الْقَبْرَ ، فَحَتَّى ^(١٧) عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَتَيَاتٍ وَهُوَ قَائِمٌ عِنْدَ رَأْسِهِ . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ^(١٨) . وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ ثَلَاثَ حَتَيَاتٍ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا . أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ ، فِي « مُسْنَدِهِ » ^(١٩) . وَفَعَلَهُ

(١٤) الطن : حزمة القصب أو الخطب .

(١٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا قَالُوا فِي الْقَصَبِ يَوْضَعُ عَنِ اللَّحْدِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُصَنَّفُ ٣ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(١٦) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي حُثْرِ التُّرَابِ فِي الْقَبْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٤٩٩ . (١٧-١٧) سَقَطَ مِنْ :

(١٨) فِي : بَابِ حَتَّى التُّرَابِ عَلَى الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٢ / ٧٦ .

(١٩) فِي : كِتَابِ الْجَنَائِزِ . تَرْتِيبُ الْمُسْنَدِ ١ / ٢١٦ .

علی ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ لَمَّا دَفَنَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ ، حَتَّى فِي قَبْرِهِ ثَلَاثًا ، وَقَالَ : هَكَذَا يَذْهَبُ الْعِلْمُ ^(٢٠) .

فصل : وَيَقُولُ حِينَ يَضَعُهُ فِي قَبْرِهِ ، مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتَ الْقَبْرَ ، قَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » . وَرَوَى « وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ ^(٢١) : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَرَوَى ابْنُ مَاجَه ^(٢٢) ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : حَضَرْتُ ابْنَ عُمَرَ فِي جَنَازَةٍ ، فَلَمَّا وَضَعَهَا فِي اللَّحْدِ ، قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَعَلَى ^(٢٣) مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ . فَلَمَّا أَخَذَ فِي تَسْوِيَةِ اللَّبَنِ ^(٢٤) عَلَى اللَّحْدِ ، قَالَ : اللَّهُمَّ أَجْرِهَا / مِنَ الشَّيْطَانِ ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، اللَّهُمَّ جَاغِرِ الْأَرْضَ عَنْ جَنْبَيْهَا ، وَصَعِدْ رُوحَهَا ، وَلَقِّهَا مِنْكَ رِضْوَانًا . قُلْتُ : يَا ابْنَ عُمَرَ أَمَّا شَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَمْ قُلْتَهُ بِرَأْيِكَ ؟ قَالَ : إِنِّي إِذَا لَقَادِرٌ عَلَى الْقَوْلِ ! بَلْ سَمِعْتُهُ مِنْ ^(٢٥) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَوَّى عَلَى الْمَيِّتِ قَالَ : اللَّهُمَّ أَسْلِمَهُ إِلَيْكَ الْأَهْلُ وَالْمَالُ وَالْعَشِيرَةُ ، وَذَنْبُهُ عَظِيمٌ ، فَاعْفِرْ لَهُ . رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ ^(٢٥) .

٢٤/٣

(٢٠) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ إِهَالَةِ التُّرَابِ فِي الْقَبْرِ بِالسَّاحِي وَالْأَيْدِي ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤١٠ / ٣ .

(٢١) فِي : بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتَ الْقَبْرَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٢٦٦ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الْمَيِّتِ الْقَبْرَ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَه ١ / ٤٩٤ ، ٤٩٥ . وَأَخْرَجَ الرُّوَايَةَ الثَّانِيَةَ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ إِذَا وَضَعَ فِي قَبْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ١٩١ . ثُمَّ تَبِعَهُ بِقَوْلِهِ : هَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ . وَقَالَ الْحَاكِمُ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ . الْمُسْتَدْرَكُ ١ / ٣٦٦ . وَأَخْرَجَ الرُّوَايَةَ الْأُولَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٧ ، ٤٠ ، ٤١ .

(٢٢) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الْمَيِّتِ الْقَبْرَ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَه ١ / ٤٩٥ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَقَالُ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتَ قَبْرَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ٥٥ . (٢٣-٢٤) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(٢٤) فِي م : « عَنْ » .

(٢٥) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَقَالُ بَعْدَ الدَّفْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ٥٦ .

فصل : إذا مات في سَفِينَةٍ في الْبَحْرِ ، فقال أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ : يُنْتَظَرُ به إن كانوا يَرْجُونَ أن يَجِدُوا له مَوْضِعًا يَدْفِنُونَهُ فيه^(٢٦) ، حَبَسُوهُ يَوْمًا أو يَوْمَيْنِ ، ما لم يخافوا عليه الْفَسَادَ ، فإن لم يَجِدُوا غُسْلًا ، وكَفَّنَ ، وَحْنَطَ ، وَبُصِّلَ عليه ، وَيُثَقَّلَ بِشَيْءٍ ، وَيُلْقَى في الْمَاءِ . وهذا قول عطاء ، والحسن . قال الحسن : يُتْرَكُ في زَنْبِيل^(٢٧) ، وَيُلْقَى في الْبَحْرِ . وقال الشافعي : يُرْبَطُ بين لَوْحَيْنِ ؛ لِيَحْمِلَهُ الْبَحْرُ إلى السَّاحِلِ ، فَرُبَّمَا وَقَعَ إلى قَوْمٍ يَدْفِنُونَهُ ، وإن الْقَوَّةُ في الْبَحْرِ لم يَأْتُمُوا . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لَأَنَّهُ يَحْصُلُ به السَّتْرُ الْمَقْصُودُ من دَفْنِهِ ، وإِلْقَاؤُهُ بين لَوْحَيْنِ تَعْرِيضٌ له لِلتَّغْيِيرِ وَالْهَتِكِ ، وَرُبَّمَا بَقِيَ على السَّاحِلِ مَهْتُوكًا غُرِيانًا ، وَرُبَّمَا وَقَعَ إلى قَوْمٍ من الْمُشْرِكِينَ ، فكان ما ذَكَرْنَاهُ أَوْلَى .

٣٦٦ - مسألة ؛ قال : (وَالْمَرْأَةُ يُحْمَرُ قَبْرُهَا بِثَوْبٍ)

لا نَعْلَمُ في اسْتِحْبَابِ هذا بين أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا . وقد رَوَى ابنُ سِيرِينَ ، أن عمرَ كان يُعْطَى قَبْرَ الْمَرْأَةِ . وَرَوَى عن عليٍّ أَنَّهُ مَرَّ بِقَوْمٍ قد دَفَنُوا مَيْتًا ، وَبَسَطُوا على قَبْرِهِ الثَّوْبَ ، فَجَذَبَهُ ، وقال : إِنَّمَا يُصْنَعُ هذا بالنِّسَاءِ^(١) . وشَهِدَ أَنَسُ بنُ مَالِكٍ دَفْنَ أَبِي زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ ، فَحَمَرَ الْقَبْرَ بِثَوْبٍ ، فقال عبدُ اللهِ بنُ أَنَسٍ : ارْفَعُوا الثَّوْبَ ، إِنَّمَا يُحْمَرُ قَبْرُ^(٢) النِّسَاءِ . وَأَنَسٌ شَاهِدٌ على شَفِيرِ الْقَبْرِ لا يُنْكَرُ . ولأنَّ الْمَرْأَةَ عَوْرَةٌ ، ولا يُؤْمَنُ أن يَدُوَّ منها شَيْءٌ ، فَيَرَاهُ الْحَاضِرُونَ . فإن كان المَيِّتُ رَجُلًا كَرِهَ سَتْرَ قَبْرِهِ . لما ذَكَرْنَا . وَكَرِهَهُ عَبْدُ اللهِ بنُ يَزِيدَ ، ولم يَكْرَهُهُ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وأبو ثَوْرٍ . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لَأَنَّهُ فَعَلَ على رِضَايِ اللهِ عنه وَأَنَسٌ يَدُلُّ على كَرَاهَتِهِ ، ولأنَّ

(٢٦) سقط من : الأصل .

(٢٧) الزنبيل : القفة .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب ما روى في ستر القبر بثوب ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٥٤ .

(٢) سقط من : ١ ، م .

٢٤/٣ ظ كَشَفَهُ أَمَكْنُ وَأَبْعَدُ مِنَ التَّشَبُّهِ بِالنِّسَاءِ ، مَعَ مَا فِيهِ مِنْ / اتِّبَاعِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

٣٦٧ - مسألة ؛ قال : (وَيُدْخِلُهَا مَحْرَمُهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالنِّسَاءُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْمَشَائِخُ)

لا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِدْخَالِ الْمَرْأَةِ قَبْرِهَا مَحْرَمُهَا ، وَهُوَ مَنْ كَانَ يَحِلُّ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا فِي حَيَاتِهَا ، وَلَهَا السَّفَرُ مَعَهُ ، وَقَدْ رَوَى الْحَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَامَ عِنْدَ مَنَبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ ، فَقَالَ : أَلَا^(١) إِنِّي أُرْسَلْتُ إِلَى النَّسْوَةِ مَنْ يُدْخِلُهَا قَبْرِهَا ؟ فَأُرْسَلَنَ : مَنْ كَانَ يَحِلُّ لَهُ الدُّخُولُ عَلَيْهَا فِي حَيَاتِهَا . فَرَأَيْتُ أَنْ قَدْ صَدَّقَنَ^(٢) . وَلَمَّا تُوُفِّيَتْ امْرَأَةُ عُمَرَ ، قَالَ لِأَهْلِهَا : أَنْتُمْ أَحَقُّ بِهَا^(٣) . وَلَأنَّ مَحْرَمَهَا أَوْلَى النَّاسِ بِوَلَايَتِهَا فِي الْحَيَاةِ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّ الْأَقَارِبَ يُقَدِّمُونَ عَلَى الزَّوْجِ . قَالَ الْحَلَّالُ : اسْتَقَامَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ إِذَا حَضَرَ الْأَوْلِيَاءُ وَالزَّوْجُ ، فَالْأَوْلِيَاءُ أَحَبُّ إِلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَوْلِيَاءُ فَالزَّوْجُ أَحَقُّ مِنَ الْغَرِيبِ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ خَيْرِ عُمَرَ ، وَلَأنَّ الزَّوْجَ قَدْ زَالَتْ زَوْجِيَّتُهُ بِمَوْتِهَا ، وَالْقَرَابَةُ بَاقِيَةٌ . وَقَالَ الْقَاضِي : الزَّوْجُ أَحَقُّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَدْخَلَ امْرَأَتَهُ قَبْرِهَا دُونَ أَقَارِبِهَا ، وَلَأنَّهُ أَحَقُّ بِغُسْلِهَا مِنْهُمْ ، فَكَانَ أَوْلَى بِإِدْخَالِهَا قَبْرِهَا ، كَمَحَلِّ الْوِفَاقِ ، وَابْتِهَامِ قَدَمٍ فَلَا آخَرَ بَعْدَهُ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُدْخِلَهَا النَّسَاءُ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ لَهُنَّ النَّظَرُ إِلَيْهَا ، وَهِنَّ أَحَقُّ بِغُسْلِهَا .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب الميت يدخله قبره الرجال ... إلخ ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٥٣ / ٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب في المرأة كم يدخلها قبرها وممن يليها ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣٢٤ / ٣ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٨ .

وعلى هذا يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ مِنْهُنَّ فَلَا اقْرَبُ ، كما في حَقِّ الرَّجُلِ . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَسْتَطِيعْنَ أَنْ يَدْخُلْنَ الْقَبْرَ ، وَلَا يَدْفِنَنَّ . وَهَذَا أَصَحُّ وَأَحْسَنُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ مَاتَتْ ابْنَتُهُ أَمَرَ أَبَا طَلْحَةَ ، فَنَزَلَ فِي قَبْرِهَا . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَيُّكُمْ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ ؟ » قَالَ أَبُو طَلْحَةَ : أَنَا . فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَنَزَلَ (٤) ، فَأَدْخَلَهَا قَبْرِهَا . (٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . وَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ النِّسَاءَ فِي جِنَازَةِ ، فَقَالَ : « هَلْ تَحْمِلْنَ ؟ » قُلْنَ : لَا . قَالَ : « هَلْ تُذَلِّلْنَ فِي مَنْ يُذَلِّي ؟ » قُلْنَ : لَا . قَالَ : « فَارْجِعْنَ مَا زُورَاتٍ غَيْرَ مَا جُورَاتٍ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٦) . وَهَذَا اسْتِفْهَامُ إِنْكَارٍ ، فَذَلَّ عَلَى / أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ لَهُنَّ بِحَالٍ ، وَكَيْفَ يُشْرَعُ لَهُنَّ وَقَدْ نَهَاهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ (٧) ؟ وَلَئِنْ ذَلِكَ لَوْ كَانَ مَشْرُوعًا لَفَعَلَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ خُلَفَائِهِ ، وَلَنَقَلَ عَنْ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ ، وَلَئِنْ الْجِنَازَةَ يَحْضُرُهَا جُمُوعُ الرِّجَالِ ، وَفِي نُزُولِ النِّسَاءِ فِي الْقَبْرِ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ هَتَّكَ لَهُنَّ ، مَعَ عَجْزِهِنَّ عَنِ الدَّفْنِ ، وَضَعْفِهِنَّ عَنِ حَمْلِ الْمَيِّتَةِ وَتَقْلِيلِهَا ، فَلَا يُشْرَعُ . لَكِنْ إِنْ عُذِمَ مَحْرَمُهَا ، اسْتَحَبَّ ذَلِكَ لِلْمَشَايِخِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَقَلُّ شَهْوَةً ، وَأَبْعَدُ مِنَ الْفِتْنَةِ ، وَكَذَلِكَ مِنْ يَلِيهِمْ مِنْ فَضْلَاءِ النَّاسِ وَأَهْلِ الدِّينِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا طَلْحَةَ ، فَنَزَلَ فِي قَبْرِ ابْنَتِهِ ، دُونَ غَيْرِهِ .

فصل : فَأَمَّا الرَّجُلُ فَأَوْلَى النَّاسِ بِدَفْنِهِ أَوْلَاهُمْ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ مِنْ أَقَارِبِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ طَلَبُ الْحِظِّ لِلْمَيِّتِ ، وَالرَّفْقُ بِهِ . قَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّمَا يَلِي الرَّجُلَ أَهْلُهُ (٨) . وَلَمَّا تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ الْحَدَّةُ الْعَبَّاسُ ، وَعَلِيٌّ ، وَأَسَامَةُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨) .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥-٥) سقط من : الأصل ، ١ . وأُخرج البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إلخ ، وتعليقاً في : باب من يدخل قبر المرأة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ١٠٠ ، ١١٤ ، ١٠١ .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٢ .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠١ .

(٨) في : باب كم يدخل القبر ؟ ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٠ .

ولا توقيف في عدد من يدخل القبر . نص عليه أحمد ، فعلى هذا يكون عددهم على حسب حال الميت وحاجته ، وما هو أسهل في أمره . وقال القاضي : يستحب أن يكون وثراً ؛ لأن النبي ﷺ ألحده ثلاثة ، ولعل هذا كان اتفاقاً أو لحاجتهم إليه . وقد روى أبو داود ، عن أبي مرحب ، أن عبد الرحمن بن عوف نزل في قبر النبي ﷺ . قال : كائى أنظر إليهم أربعة^(٩) . وإذا كان المتولى فقيهاً كان حسناً ؛ لأنه محتاج^(١٠) إلى معرفة ما يصنعه في القبر .

٣٦٨ - مسألة ؛ قال : (ولا يشق الكفن في القبر ، وتحل العقدة)

أما شق الكفن فغير جائز ؛ لأنه إتلاف مستعنى عنه ، ولم يرد الشرع به ، وقد قال النبي ﷺ : « إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه » . (رواه مسلم^(١) . وتخريقه يتلفه ، ويذهب بحسنه . وأما حل العقدة من عند رأسه ورجليه ، فمستحب ؛ لأن عقدها كان للخوف من انتشارها ، وقد أمن ذلك بدفنه . وقد روى أن النبي ﷺ لما أدخل نعيم بن مسعود الأشجعي القبر نزع الأجلة بفيه^(٢) . وعن / ابن مسعود ، وسمرة بن جندب نحو ذلك .

ظ ٢٥/٣

(٩) في : باب كم يدخل القبر ؟ ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٠ .

(١٠) في الأصل : « يحتاج » .

(١-١) سقط من : الأصل ، ١ ، وأخرجه مسلم ، في : باب في تحسين كفن الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٦ . والترمذي ، في : باب منه ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢١٧ . والنسائي ، في : باب الأمر بتحسين الكفن ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٣ / ٢٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء فيما يستحب من الكفن ، من كتاب الجنائز ١ / ٤٧٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٩٥ ، ٣٢٩ ، ٣٧٢ ، ٣٤٩ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب عقد الأكفان عند خوف الانتشار وحلها إذا أدخلوه القبر ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣ / ٤٠٧ .

٣٦٩ - مسألة ؛ قال : (ولا يُدْخِلُ الْقَبْرَ آجُرًا ، وَلَا حَشَبًا ، وَلَا شَيْئًا مَسَّتَهُ النَّارُ)

قد ذَكَرْنَا أَنَّ اللَّبْنَ وَالْقَصَبَ مُسْتَحَبٌّ ، وَكَرِهَ أَحْمَدُ الْحَشَبَ . وقال إبراهيم النَّخَعِيُّ : كانوا يَسْتَحِبُّونَ اللَّبْنَ ، وَيَكْرَهُونَ الْحَشَبَ . ولا يُسْتَحَبُّ^(١) الدُّفْنُ فِي تَابُوتٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا أَصْحَابِهِ ، وَفِيهِ تَشْبَهُ بِأَهْلِ الدُّنْيَا ، وَالْأَرْضُ أُشْفِ لِفَضْلَاتِهِ . وَيُكَرَهُ الْآجُرُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بِنَاءِ الْمُتَرَفِّينَ ، وَسَائِرُ مَا مَسَّتَهُ النَّارُ ، تَفَاوُلًا بِأَنْ لَا تَمَسَّهُ النَّارُ .

فصل : وإذا فَرَّغَ مِنَ اللَّحْدِ أَهَالٍ عَلَيْهِ التُّرَابُ ، وَرُفِعَ الْقَبْرُ عَنِ الْأَرْضِ قَدَرَ شِبِيرٍ ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ قَبْرٌ ، فَيَتَوَقَّى^(٢) ، وَيُتَرَحَّمُ عَلَى صَاحِبِهِ . وَرَوَى السَّاجِيُّ ، عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ قَبْرَهُ عَنِ الْأَرْضِ قَدَرَ شِبِيرٍ^(٣) . وَرَوَى الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ يَا أُمِّهِ اكْشِفِي لِي عَنْ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَاحِبِيهِ . فَكَشَفَتْ لِي عَنْ ثَلَاثَةِ قُبُورٍ ، لَا مُشْرِفَةَ وَلَا لَاطِئَةَ^(٤) ، مَبْطُوحَةٍ بِبَطْحَاءِ الْعَرِصَةِ الْحَمْرَاءِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥) . وَلَا يُسْتَحَبُّ رَفْعُهُ بِأَكْثَرِ مِنْ تُرَابِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا يُجْعَلُ فِي الْقَبْرِ مِنَ التُّرَابِ أَكْثَرُ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ حِينَ حُفِرَ » . وَرَوَى الْخَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُزَادَ عَلَى الْقَبْرِ عَلَى حُفْرَتِهِ^(٦) . وَلَا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الْقَبْرِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَسْتَحِبُّونَ » .

(٢) فِي ١ ، م : « فَيُتَوَقَّى » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ لَا يُزَادُ فِي الْقَبْرِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ تُرَابِهِ لَعَلَّاهُ يَرْتَفِعُ جَدًّا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣ / ٤١٠ . وَعَزَاهُ الزُّبَيْلِيُّ أَيْضًا إِلَى ابْنِ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ . نَصَبُ الرَّايَةِ ٢ / ٣٠٣ .

(٤) لَاطِئَةٌ : مُسْتَوِيَةٌ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ .

(٥) فِي : بَابِ فِي تَسْوِيَةِ الْقَبْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٩٢ .

(٦) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ لَا يُزَادُ فِي الْقَبْرِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ تُرَابِهِ لَعَلَّاهُ يَرْتَفِعُ جَدًّا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣ / ٤١٠ .

إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَعَلِّي ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « لَا تَدْعُ تَمَثَّالًا إِلَّا طَمَسْتُهُ ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٧) ، وَغَيْرُهُ . وَالْمُشْرِفُ مَا رُفِعَ كَثِيرًا ، بِدَلِيلِ قَوْلِ الْقَاسِمِ فِي صِفَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَاحِبِيهِ : لَا مُشْرِفَةَ ، وَلَا لَاطِيَةَ . وَتُسْتَحَبُّ أَنْ يُرَشَّ عَلَى الْقَبْرِ مَاءٌ لِيَلْتَرِيقَ ثَرَاهُ ، قَالَ أَبُو رَافِعٍ : سَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَعْدًا ، وَرَشَّ عَلَى قَبْرِهِ مَاءً . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٨) . وَعَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَشَّ عَلَى قَبْرِهِ مَاءً ^(٩) . رَوَاهُمَا الْحَلَّالُ جَمِيعًا .

فصل : ولا بأس بتعليم القبر بحجرٍ أو خشبةٍ . قال أحمد : لا بأس أن يُعَلَّمَ الرَّجُلُ الْقَبْرَ عَلَامَةً يَعْرِفُهُ بِهَا . وَقَدْ عَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ عَثْمَانَ / بْنِ مَظْعُونٍ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(١٠) ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْمُطَّلِبِ ، قَالَ : لَمَّا مَاتَ عَثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ أُخْرِجَ بِجِنَازَتِهِ ^(١١) ، فَذُفِنَ ، أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا أَنْ يَأْتِيَهُ بِحَجَرٍ ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ حَمْلَهُ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَحَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ ، ثُمَّ حَمَلَهَا ، فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَأْسِهِ ، وَقَالَ : « أَتَعْلَمُ ^(١٢) بِهَا قَبْرَ أَخِي ، وَأُذْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِهِ » . وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(١٣) ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ .

و ٢٦٦/٣

(٧) في : باب الأمر بتسوية القبور ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٦ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في تسوية القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في تسوية القبور ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦٩ . والنسائي ، في : باب تسوية القبور إذا رفعت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٩٦ ، ١٢٩ ، ١٤٥ .

(٨) في : باب ما جاء في إدخال الميت القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٥ .
(٩) أخرجه البيهقي ، في : باب رش الماء على القبور ووضع الحصباء عليه ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣ / ٤١١ .

(١٠) في : باب في جمع الموتى في قبر والقبر يعلم ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٩ ، ١٩٠ .
(١١) في ١ ، م : « بجنازة » .

(١٢) في النسخ : « أعلم » . والمثبت في سنن أبي داود .

(١٣) في : باب ما جاء في العلامة في القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٨ .

فصل : وَتَسْنِيمُ الْقَبْرِ أَفْضَلُ مِنْ تَسْطِيحِهِ . وبه قال مالك ، وأبو حنيفة ، والثوري . وقال الشافعي : تَسْطِيحُهُ أَفْضَلُ . قال : وَبَلَّغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَطَّحَ قَبْرَ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ ^(١٤) . وعن القاسم ، قال : رَأَيْتُ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبَى بَكْرٍ وَعَمَرَ مُسَطَّحَةً . ولنا ، ما رَوَى سُفْيَانُ التَّمَارُ ، أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسَنَّمًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِإِسْنَادِهِ ^(١٥) . وعن الحسن مثله . وَلَأنَّ التَّسْطِيحَ يُشَبِّهُ أُتَيْنَةَ أَهْلِ الدُّنْيَا ، وَهُوَ أَشْبَهُ بِشِعَارِ أَهْلِ الْبِدْعِ ، فَكَانَ مَكْرُوهًا . وَحَدِيثُنَا أَثْبَتُ مِنْ حَدِيثِهِمْ وَأَصَحُّ ، فَكَانَ الْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى .

فصل : وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْوُقُوفِ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ مَا يُدْفَنُ ، يُدْعَى لِلْمَيِّتِ ؟ قال : لَا بَأْسَ بِهِ ، قَدْ وَقَفَ عَلَيَّ ، وَالْأَخْنَفُ بْنُ قَيْسٍ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(١٦) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَثْمَانَ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دُفِنَ الرَّجُلُ وَقَفَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ ، وَاسْأَلُوا لَهُ التَّشْيِيتَ ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ » . وَرَوَى الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ ، وَمُسْلِمٌ ^(١٧) ، وَالْبُخَارِيُّ ^(١٨) ، ^(١٩) عَنْ السَّرِيِّ ^(٢٠) ، قَالَ : لَمَّا حَضَرَتْ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ الْوَفَاةَ ، قَالَ : اجْلِسُوا عِنْدَ قَبْرِي قَدَرًا مَا يَنْحَرُ جَزُورٌ ، وَيُقَسَّمُ ، فَإِنِّي أَسْتَأْنِسُ بِكُمْ .

فصل : فَأَمَّا التَّلْقِينُ بَعْدَ الدَّفْنِ ، فَلَمْ أَجِدْ فِيهِ عَنْ أَحْمَدَ شَيْئًا ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ

(١٤) أخرجه الشافعي ، في : كتاب الجنائز . ترتيب المسند ١ / ٢١٥ .

(١٥) في : باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ١٢٨ .

(١٦) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٦ .

(١٧) سقط من : الأصل .

(١٨) لم يخرج به البخاري ، انظر : تحفة الأشراف ٨ / ١٥٤ ، والفتح الرباني ٨ / ٦٥ ، ٢٢ / ٣٤١ . وأخرجه مسلم ، في : باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ١١٢ ، ١١٣ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٩٩ . (١٩-١٩) سقط من : الأصل .

لِلْأَيْمَةِ قَوْلًا ، سَوَى مَا رَوَاهُ الْأَثَرُ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : فَهَذَا الَّذِي يَصْنَعُونَ إِذَا دُفِنَ الْمَيِّتُ ، يَقِفُ الرَّجُلُ ، وَيَقُولُ : يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةَ^(٢٠) ، اذْكُرْ مَا فَارَقْتَ عَلَيْهِ ، شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ فَقَالَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا فَعَلَ هَذَا إِلَّا أَهْلَ الشَّامِ ، حِينَ مَاتَ أَبُو الْمُغِيرَةِ جَاءَ إِنْسَانٌ ، فَقَالَ ذَاكَ . قَالَ : وَكَانَ أَبُو الْمُغِيرَةِ يَرَوِي فِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ / بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ، عَنْ أَشْيَاحِهِمْ ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ . وَكَانَ ابْنُ عِيَّاشٍ^(٢١) يَرَوِي فِيهِ^(٢٢) ثُمَّ قَالَ فِيهِ^(٢٣) : إِنَّمَا لَا يَثْبُتُ^(٢٤) عَذَابُ الْقَبْرِ . قَالَ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ : يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ . وَرَوَى فِيهِ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ ، فَسَوَّيْتُمْ عَلَيْهِ التُّرَابَ ، فَلْيَقِفْ أَحَدُكُمْ عِنْدَ رَأْسِ قَبْرِهِ ، ثُمَّ لْيَقُلْ : يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةَ . فَإِنَّهُ يَسْمَعُ^(٢٥) وَلَا يُجِيبُ ، ثُمَّ لْيَقُلْ : يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةَ . الثَّانِيَةَ ، فَيَسْتَوِي قَاعِدًا ، ثُمَّ لْيَقُلْ : يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةَ . فَإِنَّهُ يَقُولُ : أَرْشِدْنَا يَرْحَمَكَ اللَّهُ . وَلَكِنْ لَا تَسْمَعُونَ . فَيَقُولُ : اذْكُرْ مَا خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا ، شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَنَّكَ رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا ، وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا . فَإِنْ مُنْكَرًا وَنَكِيرًا يَتَأَخَّرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَيَقُولُ : انْطَلِقْ ، فَمَا يَقْعِدُنَا عِنْدَ هَذَا وَقَدْ لُقِّنَ حُجَّتَهُ ، وَيَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى حُجَّتَهُ^(٢٦) دُونَهُمَا » . فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ اسْمَ أُمِّهِ ؟ قَالَ : « فَلْيَنْسِبْهُ إِلَى حَوَاءَ » . رَوَاهُ ابْنُ شَاهِينَ ، فِي « كِتَابِ ذِكْرِ الْمَوْتِ » بِإِسْنَادِهِ^(٢٧) .

(٢٠) فِي م : « فُلَان » .

(٢١-٢٢) فِي م : « يَرَوِيهِ » .

(٢٢-٢٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْل .

(٢٣) فِي أ ، م : « ثَبِت » .

(٢٤) فِي م : « يَسْمَعُهُ » .

(٢٥) فِي الْأَصْل : « حُجَّتُهُ » .

(٢٦) وَعِزَّاهُ ابْنُ حَجَرٍ لِلطَّبْرَانِيِّ ، انْظُرْ : تَلْخِيسُ الْحَبِيرِ ٢ / ١٣٥ .

فصل : سئل أحمد عن تطيين القبور . فقال : أرجو أن لا يكون به بأس .
ورخص في ذلك الحسن ، والشافعي . وروى أحمد ، بإسناده عن نافع ، عن ابن
عمر ، أنه كان يتعاهد قبر عاصم بن عمر . قال نافع : وثوقي ابن له وهو غائب ،
فقدم فسألنا عنه ، فدللناه عليه ، فكان يتعاهد القبر ، ويأمر بإصلاحه . وروى عن
الحسن ، عن عبد الله بن مسعود ، قال ، قال رسول الله ﷺ : « لا يزال الميت
يسمع الأذان ما لم يطئن قبره » . أو قال : « ما لم يطو قبره » (٢٨) .

فصل : ويكره البناء على القبر ، وتخصيصه ، والكتابة عليه ؛ لما روى مسلم ،
في « صحيحه » (٢٩) ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن يخصص القبر ، وأن يبنى
عليه ، وأن يقعد عليه . زاد الترمذي : وأن يكتب عليه . وقال : هذا حديث
حسن صحيح . ولأن ذلك من زينة الدنيا ، فلا حاجة بالميت إليه . وفي هذا الحديث
دليل على الرخصة في طين القبر ، لتخصيصه التخصيص بالنهي . / ونهى عمر بن
عبد العزيز أن يبنى على القبر بأجر ، وأوصى بذلك . وأوصى الأسود بن يزيد أن لا
تجعلوا على قبرى آجراً . وقال إبراهيم : كانوا يكرهون الأجر في قبورهم . وكره أحمد
أن يضرب على القبر (٣٠) فسطاط ، وأوصى أبو هريرة حين حضره الموت أن لا
تضربوا على (٣١) فسطاطا .

(٢٧) في الأصل : « يطر » .

(٢٨) عزاه ابن حجر إلى الديلمي صاحب مسند الفردوس ، عن ابن مسعود مرفوعا . تلخيص الخبير
١٣٢ / ٢ .

(٢٩) أخرجه مسلم ، في : باب النهي عن تخصيص القبر والبناء عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم
٦٦٧ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية تخصيص القبور والكتابة عليها ، من أبواب الجنائز .
عارضه الأحمدي ٢٧١ / ٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في البناء على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي
داود ١٩٣ / ٢ . والنسائي ، في : باب الزيادة على القبر ، وباب البناء على القبر ، من كتاب الجنائز . المجتبى
٧٢ ، ٧١ / ٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في النهي عن البناء على القبور وتخصيصها والكتابة عليها ، من
كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٨ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٩٥ ، ٣٣٢ ، ٣٩٩ ،
٢٩٩ / ٦ .

(٣٠-٣١) سقط من : ١ . وفي م : « حين حضرته الوفاة أن لا يضربوا عليه » .

فصل : وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ عَلَى الْقَبْرِ ، وَالِاتِّكَاءُ عَلَيْهِ ، وَالِاسْتِنَادُ إِلَيْهِ ، وَالْمَشْيُ عَلَيْهِ ، وَالتَّعَوُّطُ بَيْنَ الْقُبُورِ ؛ لما تَقَدَّمَ من حديث جابر ، وفي حديث أبي مرثد الغنوي : « لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا » . صحيح^(٣١) . وَذُكِرَ لِأَحْمَدَ أَنَّ مَالِكًا يَتَأَوَّلُ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُجْلَسَ عَلَى الْقُبُورِ . أَيْ لِلْخَلَاءِ . فقال : ليس هذا بِشَيْءٍ ، وَلَمْ يُعْجِبْهُ رَأْيُ مَالِكٍ . وَرَوَى الْخَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَأَنْ أَطَأَ عَلَى جَمْرَةٍ ، أَوْ سَيْفٍ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَطَأَ عَلَى قَبْرِ مُسْلِمٍ ، وَلَا أُبَالِي أَوْسَطَ الْقُبُورِ قَضَيْتُ حَاجَتِي ، أَوْ وَسَطَ السُّوقِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٣٢) .

فصل : وَلَا يَجُوزُ اتِّخَاذُ السُّرُجِ عَلَى الْقُبُورِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ ، وَالْمُتَّخِذَاتِ عَلَيْهِنَّ الْمَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ^(٣٣) . وَلَفْظُهُ : لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَلَوْ أُبِيحَ لَمْ يَلْعَنِ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ

(٣١) أخرجه مسلم ، في : باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة إليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٦٨ / ٢ . وأبو داود ، في : باب في كراهية القعود على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩٤ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الوطء على القبور والجلوس عليها والصلاة عليها ، من أبواب الجنائز . غارضة الأحوذى ٢٧٠ / ٤ . والنسائي ، في : باب النهي عن الصلاة إلى القبر ، من كتاب القبلة . المجتبى ٥٣ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٥ / ٤ .

(٣٢) في : باب ما جاء في النهي عن المشي على القبور والجلوس عليها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٩ / ١ .

(٣٣) لم يروه أبو داود والنسائي بهذا اللفظ : « لعن الله ... » ، وإنما أخرجه البيهقي بهذا اللفظ ، في : باب ما ورد في نهين عن زيارة القبور ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٧٨ / ٤ . وقد عزاه بهذا اللفظ الإمام السيوطي إلى أصحاب السنن والمسند من روايات عدة ، ولكن لم نعثر على أى منها . انظر : جمع الجوامع ٦٤٣ / ١ . وقد أخرجه بلفظ : « لعن رسول الله ﷺ ... » أبو داود ، في : باب في زيارة النساء القبور ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩٦ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً ، من أبواب الصلاة ، ومختصرافى : باب ما جاء في كراهية زيارة القبور للنساء ، من أبواب الجنائز . غارضة الأحوذى ١٦ / ٢ ، ٢٧٦ / ٤ . والنسائي ، في : باب التخليط في اتخاذ السرج على القبور ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٧٧ / ٤ . وابن ماجه مختصراً ، في : باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه =

فَعَلَهُ ، وَلَأنَّ فِيهِ تَضَمُّنًا لِلْمَالِ فِي غَيْرِ فَائِدَةٍ ، وَإِفْرَاطًا فِي تَعْظِيمِ الْقُبُورِ أَشْبَهَ تَعْظِيمِ الْأَصْنَامِ ، وَلَا يَجُوزُ اتِّخَاذُ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ لِهَذَا الْحَبَرِ ؛ وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » . يُحَذِّرُ مِثْلَ مَا صَنَعُوا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣٤) . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : إِنَّمَا لَمْ يُرَزَّ قَبْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لِكَلَّا يَتَّخَذَ مَسْجِدًا^(٣٥) . وَلَأنَّ تَخْصِيصَ الْقُبُورِ بِالصَّلَاةِ عِنْدَهَا يُشْبِهُ تَعْظِيمَ الْأَصْنَامِ بِالسُّجُودِ لَهَا ، وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهَا ، وَقَدْ رَوَيْنَا أَنَّ ابْتِدَاءَ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ تَعْظِيمُ الْأَمْوَاتِ ، بِاتِّخَاذِ صُورِهِمْ ، وَمَسْحِهَا ، وَالصَّلَاةِ عِنْدَهَا^(٣٦) .

فصل : وَالذَّفْنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ أَعْجَبُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مِنَ الذَّفْنِ فِي الْبُيُوتِ ؛ / لِأَنَّهُ أَقْلُ ضَرَرًا عَلَى الْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ ، وَأَشْبَهُ بِمَسَاكِينِ الْآخِرَةِ ، وَأَكْثَرُ لِلدُّعَاءِ لَهُ ، وَالتَّرْحِيمِ عَلَيْهِ . وَلَمْ يَزَلِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ يُقْبِرُونَ فِي الصَّخَارَى . فَإِنْ قِيلَ : فَالنَّبِيُّ ﷺ قُبِرَ فِي بَيْتِهِ ، وَقُبِرَ صَاحِبَاهُ مَعَهُ ؟ قُلْنَا : قَالَتْ عَائِشَةُ : إِنَّمَا فُعِلَ ذَلِكَ لِكَلَّا يَتَّخَذَ قَبْرُهُ مَسْجِدًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣٧) . وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَذْفِنُ أَصْحَابَهُ فِي الْبَقِيعِ ، وَفَعَلَهُ أَوَّلَى مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا أَصْحَابُهُ رَأَوْا تَخْصِيصَهُ بِذَلِكَ . وَلَأنَّهُ رُوي : « يَذْفِنُ الْأَنْبِيَاءَ حَيْثُ يَمُوتُونَ »^(٣٨) . وَصِيَانَةً لَهُ^(٣٩) عَنْ كَثْرَةِ الطَّرَاقِ ، وَتَمْيِيزًا لَهُ عَنْ غَيْرِهِ .

= ٥٠٢ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ / ١ ، ٢٢٩ ، ٢٨٧ ، ٣٢٤ ، ٣٣٧ ، وَمُخْتَصَرًا فِي : ٢ / ٣٣٧ ، ٣٥٦ ، ٤٤٣ / ٣ ، ٤٤٢ .

(٣٤) تقدم تخريجه في ٢ / ٤٧٤ .

(٣٥) انظر مواضع تخريج الحديث السابق عند البخاري ، الموضع الثاني والثالث .

(٣٦) يشير المصنف إلى ما رواه البخاري عن ابن عباس ، في : تفسير سورة نوح ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ٦ / ١٩٩ .

(٣٧) تقدم تخريجه في ٢ / ٤٧٤ .

(٣٨) أخرجه نحوه ابن ماجه ، في : باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥٢١ .

(٣٩) في م : « لهم » .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ الدَّفْنُ فِي الْمَقْبَرَةِ الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا الصَّالِحُونَ وَالشَّهَدَاءُ ؛ لِتَنَالَهُ بَرَكَتُهُمْ ، وَكَذَلِكَ فِي الْبَقَاعِ الشَّرِيفَةِ . وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ^(٤٠) ، بِإِسْنَادِهِمَا ، أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ ، سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُدْنِيَهُ إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَّةً بِحَجَرٍ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَوْ كُنْتُ ثُمَّ لَا رَيْتُكُمْ قَبْرَهُ عِنْدَ الْكُثَيْبِ الْأَحْمَرِ » .

فصل : وَجَمْعُ الْأَقَارِبِ فِي الدَّفْنِ حَسَنٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا دَفَنَ عَثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ : « أَذْفِنِ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِهِ » ^(٤١) . وَلَئِنْ ذَلِكَ أَسْهَلَ لِزِيَارَتِهِمْ ، وَأَكْثَرَ لِلتَّرْحِمِ عَلَيْهِمْ . وَيُسَنُّ تَقْدِيمُ الْأَبِ ثُمَّ مَنْ يَلِيهِ فِي السِّنِّ وَالْفَضِيلَةِ ، إِذَا أُمِكَنَ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ دَفْنُ الشَّهِيدِ حَيْثُ قُتِلَ . قَالَ أَحْمَدُ : أَمَّا الْقَتْلَى فَعَلَى حَدِيثِ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « أَذْفِنُوا الْقَتْلَى فِي مَصَارِعِهِمْ » ^(٤٢) . وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ ^(٤٣) ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلَى أُحُدٍ أَنْ يُرَدُّوا إِلَى مَصَارِعِهِمْ . فَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَلَا يُنْقَلُ الْمَيِّتُ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ، إِلَّا لِعَرَضٍ صَحِيحٍ . وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَابْنِ الْمُنْدَرِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ : تُؤْفَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالْحَبَشَةِ ، فَحُمِلَ إِلَى مَكَّةَ ، فَدُفِنَ ، فَلَمَّا قَدِمَتْ عَائِشَةُ أَتَتْ قَبْرَهُ ، ثُمَّ

(٤٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَحَبَّ الدَّفْنَ فِي الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ أَوْ نَحْوَهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٣ / ٢ ، وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَنْ فَضَّلَ مُوسَى ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْفَضَائِلِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٨٤٢ ، ١٨٤٣ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ نَوْعِ آخَرٍ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَبَى ٩٦ / ٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٦٩ / ٢ ، ٣١٥ .

(٤١) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٣٦ .

(٤٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَيِّتِ يَحْمَلُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ وَكَرَاهَةِ ذَلِكَ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٨٠ / ٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ أَيْنَ يَدْفَنُ الشَّهِيدُ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَبَى ٦٥ / ٤ . وَابْنُ مَاجَهٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهَدَاءِ وَدَفْنِهِمْ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ ٤٨٦ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٠٨ / ٣ ، ٣٩٨ .

(٤٣) انْظُرْ : تَخْرِيجَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ .

قالت : والله لو حضرْتُكَ ما دُفِنْتُ إِلَّا حيثُ مُتُّ ، ولو شَهِدْتُكَ ما زُرْتُكَ^(٤٤) .
ولأنَّ ذلكَ أَخَفُّ لِمَوْتِهِ وَأَسْلَمَ لَهُ مِنَ التَّغْيِيرِ . / فَأَمَّا إِنْ كَانَ فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ
جَازٌ . وقالَ أحمدُ : ما أَعْلَمُ بِنَقْلِ الرَّجُلِ يَمُوتُ فِي بَلَدِهِ إِلَى بَلَدٍ أُخْرَى بَأْسًا . وَسُئِلَ
الزُّهْرِيُّ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : قَدْ حُمِلَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ ، مِنْ
العَقِيقِ إِلَى المَدِينَةِ . وقالَ ابنُ عُيَيْنَةَ : ماتَ ابنُ عَمْرٍ هُنَا ، فَأَوْصَى أَنْ لَا يُدْفَنَ
هَاهُنَا ، وَأَنْ يُدْفَنَ بِسَرِفٍ^(٤٥) .

فصل : وَإِذَا تَنَازَعَ اثْنَانِ مِنَ الوَرَثَةِ ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : يُدْفَنُ فِي المَقْبَرَةِ
المُسَبَّلَةِ . وقالَ الآخرُ : يُدْفَنُ فِي مِلْكِهِ . دُفِنَ فِي المُسَبَّلَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنَّةَ فِيهِ ، وَهُوَ
أَقْلُ ضَرَرًا عَلَى الوَارِثِ . فَإِنْ تَشَاحَا فِي الكَفَنِ ، قُدِّمَ قَوْلُ مَنْ قَالَ نَكْفِيهِ مِنْ
مِلْكِهِ ؛ لِأَنَّ ضَرَرَهُ عَلَى الوَارِثِ بِلُحُوقِ المِنَّةِ ، وَتَكْفِيهِ مِنْ مَالِهِ قَلِيلُ الضَّرَرِ .
وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الرَّجُلِ يُوصِي أَنْ يُدْفَنَ فِي دَارِهِ . قَالَ : يُدْفَنُ فِي المَقَابِرِ مَعَ
المُسْلِمِينَ ، وَإِنْ دُفِنَ فِي دَارِهِ أَضَرَّ بِالْوَرَثَةِ . وقالَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ
مَوْضِعَ قَبْرِهِ ، وَيُوصِيَ أَنْ يُدْفَنَ فِيهِ ، فَعَلَ ذَلِكَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ، وَعَائِشَةُ ، وَعَمْرُ
ابن عبد العزيز ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

فصل : إِذَا تَشَاحَّ^(٤٦) اثْنَانِ فِي الدَّفْنِ فِي المَقْبَرَةِ المُسَبَّلَةِ ، قُدِّمَ أَسْبَقُهُمَا ، كَمَا
لَوْ تَنَازَعَا فِي مَقَاعِدِ الْأَسْوَاقِ ، وَرِحَابِ الْمَسَاجِدِ ، فَإِنْ تَسَاوَيَا أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا .
فصل : وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّ المَيِّتَ قَدْ بَلَغَ وَصَارَ رَمِيمًا ، جَازَ نَبْشُ قَبْرِهِ ، وَدَفْنُ غَيْرِهِ

(٤٤) أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی زیارة القبور للنساء ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذی
٤ / ٢٧٥ . والبيهقی ، فی : باب من كره نقل الموتي من أرض إلى أرض ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى
٤ / ٥٧ . وعبد الرزاق ، فی : باب لا ينقل الرجل من حيث يموت ، من كتاب الجنائز . المصنف
٣ / ٥١٧ .

(٤٥) سرف : موضع على ستة أميال من مكة . معجم البلدان ٣ / ٧٧ .

(٤٦) فی م : « تنازع » .

فيه . وإن شَكَ في ذلك رَجَعَ إلى أَهْلِ الْخَبْرَةِ . فَإِنْ حَفَرَ ، فَوَجَدَ فِيهَا عِظَامًا دَفَنَهَا ، وَحَفَرَ فِي مَكَانٍ آخَرَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ^(٤٧) ، وَاسْتَدَلَّ بِأَنْ كَسَرَ عَظِيمَ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظِيمِ الْحَيِّ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْمَيِّتِ يُخْرَجُ مِنْ قَبْرِهِ إِلَى غَيْرِهِ . فَقَالَ : إِذَا كَانَ شَيْءٌ يُؤْذِيهِ ، قَدْ حُوِّلَ طَلْحَةً ، وَحُوِّلَتْ عَائِشَةُ . وَسُئِلَ عَنْ قَوْمٍ دُفِنُوا فِي بَسَاتِينَ وَمَوَاضِعَ رَدِيئَةٍ . فَقَالَ : قَدْ تَبَشَّرَ مُعَاذُ أَمْرَأَتِهِ ، وَقَدْ كَانَتْ كُفِنَتْ فِي حُلَقَانٍ فَكَفَنَهَا . وَلَمْ يَرِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بِأَسَا أَنْ يُحَوَّلُوا .

٣٧٠ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ)

/ وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ عَلَى الْجِنَازَةِ ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا ، مَا لَمْ تُدْفَنْ ، فَإِنْ دُفِنَتْ ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ 'عَلَى الْقَبْرِ'^(١) إِلَى شَهْرٍ . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي مُوسَى ، وَابْنِ عَمَرَ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ النَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا تُعَادُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ ، إِلَّا لِلْوَلِيِّ إِذَا كَانَ غَائِبًا ، وَلَا يُصَلِّيُ عَلَى الْقَبْرِ إِلَّا كَذَلِكَ ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَكَانَ قَبْرُ النَّبِيِّ ﷺ يُصَلِّيُ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ . وَلَنَا ، مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ رَجُلًا مَاتَ ، فَقَالَ : « فَذُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ » فَأَتَى قَبْرَهُ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢) . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ مَرَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنبُوذٍ ، فَأَمَّهُمْ وَصَلُّوا خَلْفَهُ^(٣) . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ

٢٨/٣ ظ

(٤٧) سقط من : الأصل .

(١-١) في الأصل : « عليها » .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب كنس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعيذان ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب الإذن بالجنائز ، وباب الصلاة على القبر بعدما يدفن ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١ / ١٢٤ ، ٢ / ٩٢ ، ١١٣ . ومسلم ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٩ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٥٣ ، ٣٨٨ .

(٣) أخرجه بألفاظ مختلفة ، البخاري ، في : باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل ... إلخ ، من كتاب =

الله : وَمَنْ يَشْكُ^(٤) فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ ! يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ سِتَّةِ وُجُوهِ كُلِّهَا حِسَانٌ . وَلَئِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ ، فَيُسَنُّ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَى الْقَبْرِ ، كَالْوَلِيِّ ، وَقَبْرُ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ شَهْرٍ .

فصل : وَمَنْ صَلَّى مَرَّةً فَلَا يُسَنُّ لَهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا . وَإِذَا صَلَّيَ عَلَى الْجِنَازَةِ مَرَّةً لَمْ تُوضَعَ لِأَحَدٍ يُصَلِّي عَلَيْهَا . قَالَ الْقَاضِي : لَا يَحْسُنُ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، وَيُنَادَرُ بِدَفْنِهِ ، فَإِنْ رُجِيَ مَجِيءُ الْوَلِيِّ أُخِّرَ إِلَى أَنْ يَجِيءَ ، إِلَّا أَنْ يُخَافَ تَغْيِيرُهُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا يُتَنَظَّرُ بِهِ أَحَدٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي طَلْحَةَ بْنِ الْبَرَاءِ : « اَعْبَلُوا بِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِجَنَافَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ »^(٥) . فَأَمَّا مَنْ أَدْرَكَ الْجِنَازَةَ مِمَّنْ لَمْ يُصَلَّ ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا ، فَعَلَ ذَلِكَ عَلِيٌّ ، وَأَنْسَ ، وَسَلْمَانُ^(٦) بْنِ رَبِيعَةَ ، وَأَبُو حَمْزَةَ^(٧) ، وَمَعْمَرُ بْنُ سُمَيْرٍ^(٨) .

فصل : وَيُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ ، وَتُعَادُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ قَبْلَ الدَّفْنِ جَمَاعَةً وَفَرَادَى .

= الأذان ، وفي : باب الإذن بالجنائز ، وباب الصفوف على الجنائز ، وباب صفوف الصبيان مع الرجال على الجنائز ، وباب سنة الصلاة على الجنائز ، وباب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز ، وباب الصلاة على القبر بعدما يدفن ، وباب الدفن بالليل ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١ / ٢١٧ ، ٢ / ٩٢ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ . ومسلم ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٨ . وأبو داود ، في : باب التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة على القبر ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٥٦ . والنسائي ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٠ .

(٤) في ١ ، م : « شك » .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٦ .

(٦) في ١ ، م : « سليمان » .

وهو سلمان بن ربيعة بن يزيد الباهلي ، سلمان الخليل ، يقال إن له صحبة ، قتل سنة خمس وعشرين . تهذيب التهذيب ٤ / ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٧) أبو حمزة عيسى بن سليم الحمصي ، ثقة صدوق . ذكر ابن حجر أن له عند مسلم حديث عوف بن مالك في الصلاة على الجنائز . تهذيب التهذيب ٨ / ٢١١ .

(٨) لم نجده .

نَصَّ عَلَيْهِمَا أَحْمَدُ ، وَقَالَ : وَمَا بَأْسٌ بِذَلِكَ ، قَدْ فَعَلَهُ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : انْتَهَى النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَبْرِ رَطْبٍ ، فَصَفَّوْا خَلْفَهُ ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٩) . ٢٩/٣ و

فصل : وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْغَائِبِ فِي بَلَدٍ آخَرَ بِالنِّيَّةِ ، فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَيُصَلِّيُ عَلَيْهِ كَصَلَاتِهِ عَلَى حَاضِرٍ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَيِّتُ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَسَوَاءٌ كَانَ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ مَسَافَةٌ الْقَصْرِ أَوْ لَمْ يَكُنْ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجُوزُ . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى كَقَوْلِهِمَا ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجِنَازَةِ حُضُورَهَا ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ لَمْ تَجُزِ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا مَعَ غَيْبَتِهَا عَنْهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ نَعَى النَّجَاشِيَّ صَاحِبَ الْحَبَشَةِ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَصَلَّى بِهِم بِالْمُصَلَّى ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٠) . فَإِنْ قِيلَ : فَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زُوِيَتْ لَهُ الْأَرْضُ ، فَأَرَى الْجِنَازَةَ . قُلْنَا : هَذَا لَمْ يُنْقَلْ ، وَلَوْ كَانَ لِأَخْبَرِ بِهِ ، وَلَنَا أَنْ نَقْتَدِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ مَا لَمْ يَثْبُتْ مَا يَقْتَضِي اخْتِصَاصَهُ ، وَلِأَنَّ الْمَيِّتَ مَعَ الْبُعْدِ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَإِنْ رُئِيَ ، ثُمَّ لَوْ رَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ لَا اخْتَصَّتِ الصَّلَاةُ بِهِ ، وَقَدْ صَفَّ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ . فَإِنْ قِيلَ : لَمْ يَكُنْ بِالْحَبَشَةِ مَنْ يُصَلِّيُ عَلَيْهِ . قُلْنَا : لَيْسَ هَذَا مَذْهَبُكُمْ ، فَإِنَّكُمْ لَا تُجِيزُونَ الصَّلَاةَ عَلَى الْغَرِيقِ ، وَالْأَسِيرِ ، وَمَنْ مَاتَ بِالْبَوَادِي ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ هَذَا بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ النَّجَاشِيَّ مَلِكُ الْحَبَشَةِ ، وَقَدْ أَسْلَمَ وَظَهَرَ ^(١١) إِسْلَامُهُ ، فَيَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يُوَافِقْهُ أَحَدٌ يُصَلِّيُ عَلَيْهِ .

فصل : فَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْبَلَدِ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ مَنْ فِي ^(١٢) الْجَانِبِ

(٩) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٤ .

(١٠) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢١ .

(١١) في ١ ، م : « وأظهر » .

(١٢) سقط من : ١ ، م .

الآخر . قال : وهذا اختيار أبي حفص البرمكي ؛ لأنه يمكنه الحضور للصلاة عليه ، أو على قبره ، وصلى أبو عبد الله بن حامد على ميت مات^(١٣) في أحد جانبي بغداد ، وهو في الجانب الآخر ؛ لأنه غائب ، فجازت الصلاة عليه ، كالعائب في بلد آخر ، وهذا منتقض^(١٤) بما إذا كان معه في هذا الجانب .

فصل : وتتوقف الصلاة على الغائب بشهر ، كالصلاة على القبر ؛ لأنه لا يعلم / بقاؤه من غير تلاث أكثر من ذلك . وقال ابن عقيل ، في أكيل السبع ، والمُحترق بالنار : يحتمل أن لا يصلى عليه ؛ لذهابه ، بخلاف الضائع والعريق ؛ فإنه قد بقي منه ما يصلى عليه ،^(١٥) ويصلى عليه^(١٦) إذا غرق^(١٧) قبل الغسل ، كالعائب في بلد بعيد ؛ لأن الغسل تَعَذَّرَ لِمَانِعٍ ، أشبه الحَيَّ إذا عَجَزَ عن الغسل والتيمم ، صلى على حسب حاله .

٣٧١ - مسألة ؛ قال : (وإن كبر الإمام خمسا كبر بتكبيره)

لا يختلف المذهب أنه لا يجوز الزيادة على سبع تكبيرات ، ولا النقص^(١) من أربع ، والأولى أربع لا يزداد عليها ، واختلفت الرواية فيما بين ذلك ، فظاهر كلام الخريفي أن الإمام إذا كبر خمسا تابعه المأموم ، ولا يتابعه في زيادة عليها . رواه الأثرم عن أحمد . وروى حرب عن أحمد ، إذا كبر خمسا ، لا يكبر معه ، ولا يسلم إلا مع الإمام . قال الحلال : وكل من روى عن أبي عبد الله يخالفه . وممن لم ير متابعا للإمام في زيادة على أربع ؛ الثوري ، ومالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي .

(١٣) سقط من : الأصل .

(١٤) في ١ ، م : « مختص » .

(١٥-١٥) سقط من : الأصل .

(١٦) في ١ ، م : « عرف » .

(١٧) في ١ ، م : « أنقص » .

واختارها ابن عَقِيل ؛ لأنها زيادة غير مسنونة للإمام ، فلا يتابعه المأموم فيها ، كالقنوت في الركعة الأولى . ولنا ، ما روى عن زيد بن أرقم ، أنه كبر على جنازة خمساً ، وقال : كان النبي ﷺ يكبرها . أخرجه مسلم ، وسعيد بن منصور ، وغيرهما^(٢) . وفي رواية سعيد : فسئل عن ذلك ، فقال : سنة رسول الله ﷺ . وقال سعيد : ثنا خالد بن عبد الله ، عن يحيى الجابري ، عن عيسى مولى لحذيفة ، أنه كبر على جنازة خمساً ، ف قيل له ، فقال : مولاي وولي نعمتي صلى على جنازة وكبر عليها خمساً . وذكر حذيفة أن النبي ﷺ فعل ذلك^(٣) . وروى بإسناده ، أن علياً صلى على سهل بن حنيف ، فكبر عليه خمساً . وكان أصحاب معاذ يكبرون على الجنائز خمساً . وروى الحلال ، بإسناده عن عمر بن الخطاب ، قال : كل ذلك قد كان ، أربعاً ، وخمساً ، وأمر الناس بأربع . قال أحمد : في إسناده حديث / زيد بن أرقم : إسناده جيد ، رواه شعبه عن عمرو بن مرة ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن زيد بن أرقم . ومعلوم أن المصلين معه كانوا يتابعونه . وروى الأثرم ، عن علي ، رضي الله عنه ، أنه كان يكبر على أصحاب رسول الله ﷺ غير أهل بدر خمساً ، وعلى سائر الناس أربعاً^(٤) . وهذا

و ٣٠/٣

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٥٩ / ٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٨٧ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التكبير على الجنائز ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٣٩ / ٤ . والنسائي ، في : باب عدد التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٥٩ / ٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من كبر خمساً ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٨٢ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من كان يكبر على الجنائز خمساً ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠٣ .

(٤) أخرجه الدارقطني ، في : باب التسليم في الجنائز واحد والتكبير أربعاً وخمساً وقراءة الفاتحة ، من كتاب الجنائز . سنن الدارقطني ٧٣ / ٢ . والبيهقي ، في : باب من ذهب في زيادة التكبير على الأربع إلى تخصيص أهل الفضل بها ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ١٣٧ / ٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب من كان يكبر على الجنائز خمساً ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠٣ .

أَوَّلَى مِمَّا ذَكَرُوهُ . فَأَمَّا إِنْ زَادَ الْإِمَامُ عَنْ خَمْسٍ ، فَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُكَبَّرُ مَعَ الْإِمَامِ إِلَى سَبْعٍ . قَالَ الْخَلَّالُ : ثَبَتَ الْقَوْلُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ يُكَبَّرُ مَعَ الْإِمَامِ إِلَى سَبْعٍ ، ثُمَّ لَا يُزَادُ عَلَى سَبْعٍ ، وَلَا يُسَلَّمُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ . وَهَذَا قَوْلُ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرْنِئِيِّ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : كَبَّرَ مَا كَبَّرَ إِمَامُكَ ، فَإِنَّهُ لَا وَقْتُ وَلَا عَدَدٌ^(٥) . وَوَجْهُ ذَلِكَ مَا رَوَى ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ عَلَى حَمْزَةٍ سَبْعًا . رَوَاهُ ابْنُ شَاهِينَ^(٦) . وَكَبَّرَ عَلِيُّ عَلَى جِنَازَةِ أَبِي قَتَادَةَ سَبْعًا^(٧) ، وَعَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ سِتًّا ، وَقَالَ : إِنَّهُ بَدَرِيٌّ^(٨) . وَرَوَى أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، جَمَعَ النَّاسَ فَاسْتَشَارَهُمْ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : كَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ سَبْعًا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : خَمْسًا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَرْبَعًا . فَجَمَعَ عُمَرُ النَّاسَ عَلَى أَرْبَعِ تَكْبِيرَاتٍ ، وَقَالَ : هُوَ أَطْوَلُ الصَّلَاةِ^(٩) . وَقَالَ الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ^(١٠) : إِنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، صَلَّى عَلَى سَهْلِ بْنِ^(١١) حُنَيْفٍ ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ

(٥) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٨١ ، ٤٨٢ . وابن أبي شيبة ، في : باب من كان يكبر على الجنائز خمسا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠٣ .
(٦) وأخرجه البيهقي ، في : باب من زعم أن النبي ﷺ صلى على شهداء أحد ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ١٣ .

(٧) أخرجه البيهقي ، في : باب من ذهب في زيادة التكبير على الأربع إلى تخصيص أهل الفضل بها ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٣٦ . وابن أبي شيبة ، في : باب من كان يكبر على الجنائز سبعا وخمسا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠٤ . وقال صاحب السنن : هكذا روى وهو غلط لأن أبا قتادة رضي الله عنه بقي بعد على رضي الله عنه مدة طويلة . هـ . وقد أورده ابن كثير في ذكر من توفي سنة أربع وخمسين . البداية والنهاية ٨ / ٦٨ . أما ابن حجر فقد رجح تأخر وفاته . تهذيب التهذيب ١٢ / ٢٠٤ ، الإصابة ٧ / ٣٣٧ .

(٨) أخرجه البيهقي ، في : باب من ذهب في زيادة التكبير على الأربع إلى تخصيص أهل الفضل بها ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٣٦ . وعبد الرزاق ، في : باب التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٨١ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في التكبير على الجنائز من كبر أربعًا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠١ .

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في التكبير على الجنائز من كبر أربعًا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠٢ .

(١٠) الحكم بن عتيبة الكندي مولاهم ، ثقة ثبت فقيه ، ولد سنة خمسين ، وتوفي سنة ثلاث عشرة ومائة . تهذيب التهذيب ٢ / ٤٣٢ - ٤٣٤ .

(١١) سقط من : ١ ، م .

سِتًّا ، وكانوا يُكَبِّرُونَ على أَهْلِ بَدْرِ خَمْسًا وَسِتًّا وَسَبْعًا . فَإِنْ زَادَ عَلَى سَبْعٍ لَمْ يُتَابِعْهُ .
نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وقال ، في رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : إِنْ زَادَ عَلَى سَبْعٍ يَنْبَغِي أَنْ يُسَبِّحَ بِهِ ،
وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى سَبْعٍ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ؛ فَإِنَّ عُلُقَمَةَ رَوَى أَنَّ
أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ قَالُوا لَهُ : إِنْ أَصْحَابَ مُعَاذٍ يُكَبِّرُونَ عَلَى الْجَنَائِزِ خَمْسًا ، فَلَوْ
وَقَّتْ لَنَا وَقْتًا . فَقَالَ : إِذَا تَقَدَّمَكُمْ إِمَامٌ ^(١٢) فَكَبِّرُوا مَا يُكَبِّرُ ، فَإِنَّهُ لَا وَقْتُ وَلَا
عَدَدٌ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَالْأَثَرُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُزَادُ عَلَى سَبْعٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ
مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ^(١٣) ، وَلَكِنْ لَا يُسَلِّمُ حَتَّى يُسَلِّمَ إِمَامُهُ .
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُ أَحْمَدَ إِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ زِيَادَةً عَلَى أَرْبَعٍ ، أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ
قَبْلَ إِمَامِهِ ، عَلَى الرُّوَايَاتِ الثَّلَاثِ ، بَلْ يَتَّبِعُهُ وَيَقِفُ فَيَسَلِّمُ مَعَهُ . قَالَ الْحَلَّالُ :
الْعَمَلُ فِي نَصِّ قَوْلِهِ ، وَمَا ثَبَتَ عَنْهُ ، أَنَّهُ / يُكَبِّرُ مَا كَبَّرَ الْإِمَامُ إِلَى سَبْعٍ ، وَإِنْ زَادَ
عَلَى سَبْعٍ فَلَا ، وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، فِي أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ قَبْلَ
إِمَامِهِ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : يَنْصَرِفُ ، كَمَا لَوْ قَامَ الْإِمَامُ إِلَى خَامِسَةٍ ،
فَارْقَهُ ، وَلَمْ يَنْتَظِرْ تَسْلِيمَهُ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : مَا أَعْجَبَ حَالَ الْكُوفِيِّينَ ، سُفْيَانُ
يَنْصَرِفُ إِذَا كَبَّرَ الْخَامِسَةَ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ كَبَّرَ خَمْسًا ، وَفَعَلَهُ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ وَحَدِيثُهُ ،
وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : كَبَّرَ مَا كَبَّرَ إِمَامُكَ . وَلَئِنْ هَذِهِ زِيَادَةُ قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ فِيهِ ، فَلَا
يُسَلِّمُ قَبْلَ إِمَامِهِ إِذَا اشْتَعَلَ بِهِ ، كَمَا لَوْ صَلَّى خَلْفَ مَنْ يَقْنُتُ فِي صَلَاةٍ يُخَالِفُهَا
الْإِمَامُ ^(١٤) فِي الْقُنُوتِ فِيهَا . وَيُخَالِفُ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا ، أَنَّ
الرُّكْعَةَ الْخَامِسَةَ لَا خِلَافَ فِيهَا . وَالثَّانِي ، أَنَّهَا فِعْلٌ ، وَالتَّكْبِيرَةُ الزَّائِدَةُ بِخِلَافِهَا ،
وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ قُلْنَا يُتَابِعُ الْإِمَامُ فِيهَا فَلَهُ فِعْلُهَا ، وَمَا لَا فَلَا .

ظ ٣٠/٣

فصل : والأفضل أن لا يزيد على أربع ؛ لأن فيه خروجًا من الخلاف ، وأكثر

(١٢) في م : « إمامكم » .

(١٣) في م : « الصحابة » .

(١٤) في أ : « المأموم » .

أَهْلُ الْعِلْمِ يَرَوْنَ التَّكْبِيرَ أَرْبَعًا ؛ مِنْهُمْ عُمَرُ وَابْنُهُ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَجَابِرٌ ، وَابْنُ أَبِي أَوْفَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، وَابْنُ الْحَنْفِيَّةِ ، وَعَطَاءٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ عَلَى النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٥) . وَكَبَّرَ عَلَى قَبْرِ بَعْدَ مَا دُفِنَ أَرْبَعًا . وَجَمَعَ عُمَرُ النَّاسَ عَلَى أَرْبَعٍ . وَلَأنَّ أَكْثَرَ الْفَرَائِضِ لَا تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعٍ ، وَلَا يَجُوزُ النُّقْصَانُ مِنْهَا . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى الْجِنَازَةِ ثَلَاثًا ^(١٦) . وَلَمْ يُعْجِبْ ذَلِكَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ . وَقَالَ : قَدْ كَبَّرَ أَنَسٌ ثَلَاثًا نَاسِيًا ، فَأَعَادَ . وَلَأنَّهُ خِلَافُ مَا نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَأنَّ الصَّلَاةَ الرَّبَاعِيَّةَ إِذَا نَقَصَ مِنْهَا رَكْعَةً بَطُلَتْ ، كَذَلِكَ هَاهُنَا ، فَإِنْ نَقَصَ مِنْهَا تَكْبِيرَةً عَامِدًا بَطُلَتْ ، كَمَا لَوْ تَرَكَ رَكْعَةً عَمْدًا ، وَإِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا احْتَمَلَ أَنْ يُعِيدَهَا ، كَمَا فَعَلَ أَنَسٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُكَبِّرَهَا ، مَا لَمْ يَطُلِ الْفَصْلُ ، كَمَا لَوْ نَسِيَ رَكْعَةً ، وَلَا يُشْرَعُ لَهَا سُجُودُ سَهْوٍ فِي الْمَوْضِعَيْنِ .

فصل : قال أحمد ، رَحِمَهُ اللَّهُ : يُكَبَّرُ عَلَى الْجِنَازَةِ فَيَجِئُونَ بِأُخْرَى ، يُكَبَّرُ إِلَى سَبْعٍ ثُمَّ يَقْطَعُ ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى تُرْفَعَ الْأَرْبَعُ . قَالَ / أَصْحَابُنَا : إِذَا كَبَّرَ عَلَى جِنَازَةٍ ، ثُمَّ جِئَ بِأُخْرَى ، كَبَّرَ الثَّانِيَةَ عَلَيْهِمَا ، وَبَيْنَهُمَا ، فَإِنْ جِئَ بِثَالِثَةٍ كَبَّرَ الثَّالِثَةَ عَلَيْهِنَّ ، وَتَوَاهُنَّ ، فَإِنْ جِئَ بِرَابِعَةٍ كَبَّرَ الرَّابِعَةَ عَلَيْهِنَّ ، وَتَوَاهُنَّ ^(١٧) ، ثُمَّ يُكْمَلُ التَّكْبِيرُ عَلَيْهِنَّ إِلَى سَبْعٍ ، لِيَحْصُلَ لِلرَّابِعَةِ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ ، إِذْ لَا يَجُوزُ النُّقْصَانُ مِنْهُنَّ ، وَيَحْصُلُ لِلْأُولَى سَبْعٌ ، وَهُوَ أَكْثَرُ مَا يَنْتَهَى إِلَيْهِ التَّكْبِيرُ ، فَإِنْ جِئَ بِخَامِسَةٍ لَمْ يَتَوَاهَا بِالتَّكْبِيرِ ، وَإِنْ تَوَاهَا لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ دَائِرٌ بَيْنَ أَنْ يَزِيدَ عَلَى سَبْعٍ أَوْ يَنْقُصَ فِي تَكْبِيرِهَا عَنْ أَرْبَعٍ ، وَكِلَاهُمَا لَا يَجُوزُ ، وَهَكَذَا لَوْ جِئَ بِثَانِيَةٍ بَعْدَ تَكْبِيرَةٍ

و ٣١/٣

(١٥) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢١ .

(١٦) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب التكبير على الجنابة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٨١ . وابن أبي شيبة ، في : باب من كبر على الجنابة ثلاثا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠٣ .

(١٧) سقط من : ١ ، م .

الرَّابِعَةِ ، لم يَجُزْ أَنْ يُكَبَّرَ عَلَيْهَا الْخَامِسَةَ ؛ لما بَيَّنَّا . فإن أَرَادَ أَهْلُ الْجِنَازَةِ الْأُولَى رَفَعَهَا قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ لم يَجُزْ ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ رُكْنٌ لَا تَتِمُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَقْرَأُ فِي التَّكْبِيرَةِ الْخَامِسَةِ الْفَاتِحَةَ ، وَفِي السَّادِسَةِ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَيَدْعُو فِي السَّابِعَةِ ؛ لِيُكْمَلَ لِجَمِيعِ الْجَنَائِزِ الْقِرَاءَةُ وَالْأَذْكَارُ كَمَا كَمَّلَ لَهُنَّ التَّكْبِيرَاتِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجْهًا ثَانِيًا ، قَالَ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُكَبَّرَ مَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ مُتَتَابِعًا ، كَمَا قُلْنَا فِي الْقَضَاءِ لِلْمَسْبُوقِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ سَبْعًا ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لم يُرَوْ أَنَّهُ قَرَأَ قِرَاءَتَيْنِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ وَمَا بَعْدَهَا جَنَائِزُ ، فَيُعْتَبَرُ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِنَّ شُرُوطُ الصَّلَاةِ وَوَاجِبَاتُهَا ، كَالْأُولَى .

٣٧٢ - مسألة ؛ قال : (وَالْإِمَامُ يَقُومُ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ وَوَسْطِ الْمَرْأَةِ)

لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ حِذَاءَ وَسَطِ الْمَرْأَةِ ، وَعِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ ، أَوْ عِنْدَ مَنْكِبَيْهِ ، وَإِنْ وَقَفَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْقِفِ ^(١) خَالَفَ سُنَّةَ الْمَوْقِفِ ، وَأَجْزَأُهُ . وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَنَحْوُهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِهِ قَالَ : يَقُومُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ ؛ لما رَوَى عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّهُ صَلَّى عَلَى رَجُلٍ ، فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِهِ ، ثُمَّ صَلَّى عَلَى امْرَأَةٍ ، فَقَامَ حِثَالًا وَسَطِ السَّرِيرِ ، فَقَالَ لَهُ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ : هَكَذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْجَنَازَةِ مَقَامَكَ مِنْهَا ، وَمِنَ الرَّجُلِ مَقَامَكَ مِنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَلَمَّا فَرَّغَ ، قَالَ : احْفَظُوا . قَالَ التِّرْمِذِيُّ ^(٢) : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : / يَقُومُ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ ، فَإِذَا وَقَفَ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ فَكَذَا الْمَرْأَةَ .

ظ ٣١/٣

(١) فِي ١ ، م : « الْمَوْضِع » .

(٢) فِي : بَابُ مَا جَاءَ أَيْنَ يَقُومُ الْإِمَامُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ٤ / ٢٥١ ، ٢٥٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مَطُولًا ، فِي : بَابِ أَيْنَ يَقُومُ الْإِمَامُ مِنَ الْمَيِّتِ إِذَا صَلَّى عَلَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٨٦ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَيْنَ يَقُومُ الْإِمَامُ إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٤٧٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ١١٨ .

وقال مالك : يَقِفُ مِنَ الرَّجُلِ عِنْدَ وَسْطِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى مِثْلُ^(٣) هَذَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَيَقِفُ مِنَ الْمَرْأَةِ عِنْدَ مَنْكِبَيْهَا^(٤) ؛ لِأَنَّ الْوُقُوفَ عِنْدَ أَعَالِيهَا أُمْلُ وَأَسْلَمُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى سَمُرَةُ ، قَالَ : صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفَاسِهَا فَقَامَ وَسَطُهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥) . وَحَدِيثُ أَنَسٍ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ^(٦) ، وَالْمَرْأَةُ تُخَالِفُ الرَّجُلَ فِي الْمَوْقِفِ ، فَجَازَ أَنْ تُخَالِفَهُ هَاهُنَا . وَلِأَنَّ قِيَامَهُ عِنْدَ وَسْطِ الْمَرْأَةِ أَسْتَرُ^(٧) لَهَا مِنَ النَّاسِ ، فَكَانَ أَوْلَى . فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : يَقِفُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ . فَغَيْرُ مُخَالِفٍ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ بِالْوُقُوفِ عِنْدَ الصَّدْرِ ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَقَارِبَانِ ، فَالْوُقُوفُ عِنْدَ أَحَدِهِمَا وَاقِفٌ عِنْدَ الْآخَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : فَإِنْ اجْتَمَعَ جَنَائِزُ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ ، فَعَنْ أَحْمَدَ فِيهِ^(٨) رِوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، يُسَوَّى بَيْنَ رُءُوسِهِمْ . وَهَذَا اخْتِيَارُ الْقَاضِي ، وَقَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَأَهْلِ مَكَّةَ ، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يُسَوَّى بَيْنَ رُءُوسِهِمْ^(٩) . وَرَوَى

(٣) سقط من : ١ ، م .

(٤) في ١ ، م : « منكبها » .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة على النساء إذا ماتت في نفاسها ، وباب أين يقوم من المرأة والرجل ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ١١١ ، ١١٢ . ومسلم ، في : باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٥٢ . والنسائي ، في : باب الصلاة على النساء ، من كتاب الحيض ، وفي : باب الصلاة على الجنائز قائما ، وباب اجتماع جنائز الرجال والنساء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١ / ١٦٠ ، ٤ / ٥٧ ، ٥٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في أين يقوم الإمام إذا صلى على الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٤ ، ١٩ .

(٦) منذ قليل .

(٧) في م : « ستر » .

(٨) سقط من : م .

(٩) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب أين توضع المرأة من الرجل ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٦٧ .

سَعِيدٌ ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّ أُمَّ كُلْثُومَ بِنْتَ عَلِيٍّ ، وَابْنَهَا زَيْدَ بْنَ عَمْرِ ، تُوفِّيَا جَمِيعًا ، فَأُخْرِجَتْ جِنَازَتَاهُمَا ، فَصَلَّى عَلَيْهِمَا أَمِيرُ الْمَدِينَةِ ، فَسَوَّى بَيْنَ رُءُوسِهِمَا وَأَرْجُلِهِمَا حِينَ صَلَّى عَلَيْهِمَا^(١٠) . وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ^(١١) ، قَالَ : قَدِمَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ ، وَهُمْ يُسَوُّونَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِذَا صَلَّى عَلَيْهِمَا ، فَأَرَادَهُمْ عَلَى أَنْ يَجْعَلُوا رَأْسَ الْمَرْأَةِ عِنْدَ وَسْطِ^(١٢) الرَّجُلِ ، فَأَبَوْا عَلَيْهِ^(١٣) . وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنْ يَصُفَّ^(١٤) الرَّجَالُ صَفًّا وَالنِّسَاءُ صَفًّا ، وَيَجْعَلَ وَسْطَ النِّسَاءِ عِنْدَ صُدُورِ الرَّجَالِ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ ؛ لِيَكُونَ مَوْقِفُ الْإِمَامِ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ وَوَسْطِ الْمَرْأَةِ . وَقَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ الدَّمَشَقِيُّ . قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : رَأَيْتُ وَائِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ يُصَلِّي عَلَى جَنَائِزِ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا اجْتَمَعَتْ ، فَيَصُفُّ الرَّجَالَ صَفًّا ، ثُمَّ يَصُفُّ النِّسَاءَ خَلْفَ الرَّجَالِ ، رَأْسُ أَوَّلِ امْرَأَةٍ يَضَعُهَا عِنْدَ رُكْبَةِ آخِرِ الرَّجَالِ ، ثُمَّ يَصُفُّهُنَّ ، ثُمَّ يَقُومُ وَسْطَ الرَّجَالِ ، وَإِذَا كَانُوا / رِجَالًا كُلَّهُمْ صَفَّهُمْ ، ثُمَّ قَامَ وَسَطَهُمْ^(١٥) . وَهَذَا يُشَبِّهُهُ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَقَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ . وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ مَذْهُبٌ عَلَيْهِ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ خَالَفَ فِعْلَهُ أَوْ قَوْلَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

و ٣٢/٣

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في جنائز الرجال والنساء ... إلخ ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣١٤ ، ٣١٥ . بلفظ : « فجعل زيدا مما يليه وجعل أم كلثوم بين يدي زيد » .

(١١) في م : « مالك » . وهو حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الأسدي مولاهم الكوفي ، تابعي ، من أصحاب الفتيا ، توفي سنة تسع عشرة ومائة . تهذيب التهذيب ٢ / ١٧٨ - ١٨٠ .

(١٢) في الأصل : « صدر » .

(١٣) أخرجه ابن أبي شيبة بدون لفظ : « فأبوا عليه » ، في : باب ما قالوا إذا اجتمع رجل وامرأة كيف يصنع في القيام عليهما ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣١٣ .

(١٤) في م : « يقف » .

(١٥) في الأصل : « أوسطهم » .

أخرجه عبد الرزاق ، في : باب أين توضع المرأة من الرجل ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٦٧ .

٣٧٣ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ شَهْرٍ)

وهذا قال بعض^(١) أصحاب الشافعي . وقال بعضهم : يُصَلَّى عليه أبداً . واختاره ابن عقيل ؛ لأن النبي ﷺ صلى على شهداء أحد بعد ثمانين سنين . حديث صحيح ، ^(٢) «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ» . وقال بعضهم : يُصَلَّى عليه مالم يئَل جَسَدُهُ . وقال أبو حنيفة : يُصَلَّى عليه الولي إلى ثلاث ، ولا يُصَلَّى عليه غيره بحال . قال إسحاق : يُصَلَّى عليه الغائب إلى شهر ، والحاضر إلى ثلاث . ولنا ، ما روى سعيد بن المسيب ، أن أم سعد مائت والنبي ﷺ غائب ، فلما قدم صلى عليها ، وقد مضى لذلك شهر . أخرجه الترمذي^(٣) . وقال أحمد : أكثر ما سمعنا أن النبي ﷺ صلى على قبر أم سعد بن عبادة بعد شهر . ولأنها مدة يغلب على الظن بقاء الميت فيها ، فجازت الصلاة عليه فيها ، كما قبل الثلاث ، وكالعائب ، وتجويز الصلاة عليه مطلقاً باطل بقبر النبي ﷺ ، فإنه لا يُصَلَّى عليه الآن اتفاقاً ، وكذلك التحديد بيلي الميت ، فإن النبي ﷺ لا يئلى ، ولا يُصَلَّى على قبره . فإن قيل : فالخبر دل على الجواز بعد شهر ، فكيف منعتموه ؟ قلنا : تحديده بالشهر

(١) سقط من : ١ ، م .

(٢-٢) سقط من : ١ ، م .

ولم يروه مسلم بلفظ : « ثمانين سنين » وأخرج الحديث بلفظه البخاري ، في : باب غزوة أحد ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٥ / ١٢٠ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الميت يصلى على قبره بعد حين ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٣ . والدارقطني ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن الدارقطني ٢ / ٧٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٥٤ .

ورواه بدون هذا اللفظ : البخاري ، في : باب الصلاة على الشهيد ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب علامات النبوة في الإسلام ، من كتاب المناقب ، وفي : باب في الحوض ، من كتاب الرقاق . صحيح البخاري ٢ / ١١٤ ، ١١٥ ، ٤ / ٢٤٠ ، ٨ / ١٥١ . ومسلم ، في : باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤ / ١٧٩٥ ، ١٧٩٦ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الصلاة على الشهداء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٤٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٤ . (٣) في : باب ما جاء في الصلاة على القبر ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٥٨ .

دليل^(٤) على أن صلاة النبي ﷺ كانت عند رأسه ، ليكون مقاربا للحد ، وتجوز الصلاة بعد الشهر قريبا منه ؛ لدلالة الخبر عليه ، ولا يجوز بعد ذلك ؛ لعدم وروده .

٣٧٤ - مسألة ؛ قال : (وإذا تشاح الورثة في الكفن ، جعل بثلاثين درهما ، فإن كان موسرا فبحمسين)

وجملة ذلك أنه يستحب تحسين كفن الميت ، بدليل ما روى مسلم ، أن النبي ﷺ ذكر رجلا من أصحابه قبض ، فكفن في كفن غير طائل ، فقال : « إذا كفن أحدكم أخاه ، فليحسن كفنه »^(١) . ويستحب تكفينه في البياض ؛ لقول رسول الله ﷺ : « البسوا من ثيابكم البياض ؛ فإنه أطهر وأطيب ، وكفنوا فيها موتاكم » . رواه النسائي^(٢) . وكفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب سحولية^(٣) . وإن تشاح الورثة في الكفن ، جعل كفنه بحسب حاله ، إن كان موسرا كان كفنه رافعا حسنا ، ويجعل على حسب ما كان يلبس في حال الحياة ، وإن كان دون ذلك فعلى حسب حاله . وقول الخرقي : « جعل بثلاثين درهما ، وإن كان موسرا فبحمسين » . ليس هو على سبيل التحديد ، إذ لم يرد فيه^(٤) نص ، ولا فيه إجماع ، والتحديد إنما يكون بأحدهما ، وإنما هو تقريبي ، فلعله كان يحصل الجيد والمتوسط في وقته بالقدر الذي ذكره ، وقد روى عن ابن مسعود ، أنه أوصى أن يكفن بنحو من ثلاثين درهما . والمستحب أن يكفن في جديد ، إلا أن يوصى الميت بغير ذلك ، فتمثل وصيته ، كما روى عن أبي بكر الصديق ، رضي الله

ظ ٣٢/٣

(٤) في ١ ، م : « يدل » .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٣٤ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٣ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٤ .

(٤) في ١ ، م : « به » .

عنه ، أَنَّهُ قَالَ : كَفَّنُونِي فِي ثَوْبِي هَذَيْنِ ، فَإِنَّ الْحَيَّ أَخَوُجُ إِلَى الْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَإِنَّمَا هُمَا ^(٥) لِلْمَهْلَةِ ^(٦) وَالتُّرَابِ ^(٧) . وَذَهَبَ ابْنُ عَقِيلٍ إِلَى أَنَّ التَّكْفِينَ فِي الْخَلِيعِ ^(٨) أَوْلَى لِهَذَا الْخَبَرِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ، لِذِلَالَةِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَفِعْلُ أَصْحَابِهِ بِهِ ^(٩) عَلَيْهِ .

فصل : وَيَجِبُ كَفْنُ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ ، وَلِأَنَّ سِتْرَتَهُ وَاجِبَةٌ فِي الْحَيَاةِ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ . وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ مُقَدِّمًا عَلَى الدِّينِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْمِيرَاثِ ؛ لِأَنَّ حَمَزَةَ وَمُصَنَّبَ بْنَ عُمَيْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، لَمْ يُوجَدْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا ثَوْبٌ ، فَكُفِّنَ فِيهِ ، وَلِأَنَّ لِبَاسَ الْمُفْلِسِ مُقَدَّمٌ عَلَى قَضَاءِ دَيْنِهِ ، فَكَذَلِكَ كَفْنُ الْمَيِّتِ . وَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْوَارِثِ مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ إِلَّا مَا فَضَلَ عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ مَوْتُهُ دَفْنُهُ وَتَجْهِيزُهُ ، وَمَا لَا بُدَّ لِلْمَيِّتِ مِنْهُ ، فَأَمَّا الْحَنُوطُ وَالطُّيْبُ ، فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ . ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَامِدٍ . وَلِأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الْحَيَاةِ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ أَنَّهُ وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِتَحْسِينِ الْكَفْنِ ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ .

فصل : وَكَفْنُ الْمَرْأَةِ وَمَوْتُهُ دَفْنُهَا مِنْ مَالِهَا إِنْ كَانَ لَهَا مَالٌ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . / وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ . وَاخْتَلَفُوا عَنْ مَالِكٍ فِيهِ . وَاخْتَجُّوا بِأَنَّ كُسُوتَهَا وَنَفَقَتَهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ فَوَجِبَ

(٥) فِي ١ ، م : « هُوَ » .

(٦) فِي ١ ، م : « لِلْمَهْنَةِ » . وَالْمَهْلَةُ بِتَثْنِ الْمِيمِ : هِيَ الصَّدِيدُ وَالْقِيحُ الَّذِي يَذُوبُ فَيَسِيلُ مِنَ الْجَسَدِ .

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَوْتِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٢٧ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كَفْنِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمَوْطَأُ ١ / ٢٢٤ .

(٨) أَيْ الثَّوْبُ الْمَخْلُوعُ بَعْدَ لِبْسِهِ .

(٩) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .

عليه كفنها ، كسيّد العبد والوالد . ولنا ، أن النفقة والكسوة تجب في النكاح
للتّمكن من الاستمتاع ، ولهذا تسقط بالنشوز والبنوثة ، وقد انقطع ذلك
بالموت ، فأشبهه ما لو انقطع بالفرقة في الحياة ، ولأنها بآث منه بالموت ،
فأشبهت الأجنبية ، وفارقت المملوك ، فإن نفقته تجب بحق الملك لا
بالانقطاع^(١٠) ، ولهذا تجب نفقة الأب وطرته ،^(١١) والولد تجب نفقته بالقرابة ، ولا
ينطّل ذلك بالموت ؛ بدليل أن السيّد^(١٢) والوالد أحق بدفنه وتوليّه . إذا تقرر هذا
فإنه إن لم يكن لها مال ، فعلى من تلزمه نفقتها من الأقارب ، فإن لم يكن ففي بيت
المال ، كمن لا زوج لها .

٣٧٥ - مسألة ؛ قال : (والسقط إذا ولد لأكثر من أربعة أشهر ، غسل ،
وصلّى عليه)

السقط : الولد تضعه المرأة ميتا ، أو لغير تمام . فأما إن خرج حيا واستهل ،
فإنه يغسل ويصلّى عليه ،^(١) بغير خلاف^(٢) . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على
أن الطفل إذا عرفت حياته واستهل ، صلّى^(٣) عليه . وإن لم يستهل ، فقال أحمد :
إذا أتى له أربعة أشهر غسل وصلّى عليه . وهذا قول سعيد بن المسيّب ، وابن
سيرين ، وإسحاق . وصلّى ابن عمر على ابن لابتته ولد ميتا . وقال الحسن ،
وإبراهيم ، والحكم^(٤) ، وحماد ، ومالك ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي : لا
يصلّى عليه حتى يستهل . وللشافعي قولان كالمذهبيين ؛ لما روى عن النبي ﷺ ،

(١٠) في ا ، م : « بالانقطاع » .

(١١-١٢) سقط من : م .

(١-١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « يصلّى » .

(٣) سقط من : الأصل .

أنه قال : « الطُّفْلُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ ، وَلَا يَرِثُ ، وَلَا يُورَثُ ، حَتَّى يَسْتَهْلَ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٤) . ولأنه لم يثبت له حُكْمُ الْحَيَاةِ وَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ ، فَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ ، كَمَنْ دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْمُغِيرَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَالسَّقَطُ يُصَلِّي عَلَيْهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٥) . وَفِي لَفْظِ رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ : « وَالطُّفْلُ يُصَلِّي عَلَيْهِ » . وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ ، وَاجْتَجَّ بِهِ ، وَبِحَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « مَا أَحَدٌ أَحَقُّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ مِنَ الطُّفْلِ » ^(٦) . وَلأنه نَسَمَةٌ تُفَخَّ فِيهِ الرُّوحُ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ كَالْمُسْتَهْلِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ فِي حَدِيثِهِ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ ، أَنَّهُ يُتَفَخُّ فِيهِ الرُّوحُ لِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ^(٧) . وَحَدِيثُهُمْ ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ : قَدْ اضْطَرَبَ النَّاسُ فِيهِ ، فَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ مَوْقُوفًا . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : كَانَ هَذَا أَصَحُّ مِنَ الْمَرْفُوعِ . وَأَمَّا الْإِرْثُ فَلأنه لَا تُعْلَمُ حَيَاتُهُ حَالَ

ظ ٣٣/٣

(٤) في : باب ما جاء في ترك الصلاة على الجنين حتى يستهل ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٤٩ / ٤ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب ميراث الصبي ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٩٣ . (٥) أخرجه أبو داود ، في : باب المشي أمام الجنائز . من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة على الأطفال ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٤٨ . كما أخرجه بلفظ الترمذي النسائي ، في : باب مكان الراكب من الجنائز ، وباب مكان الماشي من الجنائز ، وباب الصلاة على الأطفال ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الأطفال ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٤٧ ، ٢٥٢ . وأخرجه بلفظ أبي داود الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٤٩ . (٦) أخرجه البيهقي ، في : باب السقط يغسل ويكفن ويصلى عليه إن استهل أو عرفت له حياة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٩ / ٩ .

(٧) الحديث أخرجه البخاري ، في : باب ذكر الملائكة ، من كتاب بدء الخلق ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك ، من كتاب القدر ، وفي : باب ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٤ / ١٣٥ ، ١٦١ ، ٨ / ١٥٢ ، ٩ / ١٦٥ . ومسلم ، في : باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابه رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته ، من كتاب القدر . صحيح مسلم ٤ / ٢٠٣٦ . وأبو داود ، في : باب في القدر ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٢ / ٥٣٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن الأعمال بالخواتيم ، من أبواب القدر . عارضة الأحوذى ٨ / ٣٠١ . وابن ماجه ، في : باب في القدر ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

مَوْتٍ مُورَثَةٍ^(٨) ، وذلك مِنْ شَرْطِ^(٩) الْإِزْثِ . وَالصَّلَاةُ مِنْ شَرْطِهَا أَنْ تُصَادِفَ مَنْ كَانَتْ فِيهِ حَيَاةٌ ، وَقَدْ عَلِمَ ذَلِكَ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ ، وَلَئِنْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ دُعَاءٌ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَخَيْرٍ ، فَلَا يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى الْاِحْتِيَاظِ وَالْيَقِينِ لَوْجُودِ الْحَيَاةِ ، بِخِلَافِ الْمِيرَاثِ . فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَأْتِ لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ، فَإِنَّهُ لَا يُغَسَّلُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُلْفُ فِي خِرْقَةٍ ، وَيُذْفَنُ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، فَإِنَّهُ قَالَ : يُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يُفَخَّ فِيهِ الرُّوحُ . وَحَدِيثُ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، وَقَبْلَ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ نَسَمَةً ، فَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، كَالْجُمَادَاتِ وَالْدَّمِ .

٣٧٦ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ لَمْ يَتَيَّنْ ، أَذْكَرٌ هُوَ أَمْ أُنْثَى ، سُمِّيَ اسْمًا يَصْلُحُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى)

هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْاِسْتِحْبَابِ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « سَمُّوا أَسْقَاطَكُمْ ، فَإِنَّهُمْ أَسْلَافُكُمْ » . رَوَاهُ ابْنُ السَّمَّاكِ بِإِسْنَادِهِ^(١) . قِيلَ : إِنَّهُمْ إِنَّمَا يُسَمَّوْنَ لِيُدْعَوْا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِهِمْ . فَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ هَلِ السَّقْطُ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى ، سُمِّيَ اسْمًا يَصْلُحُ لِهَمَا جَمِيعًا ؛ كَسَلَمَةَ ، وَقَتَادَةَ ، وَسَعَادَةَ ، وَهِنْدَ ، وَعَنْبَسَةَ^(٢) ، وَهَبَةَ اللَّهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

٣٧٧ - مسألة ؛ قال : (وَتُغَسَّلُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا)

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ تُغَسَّلُ زَوْجَهَا إِذَا مَاتَ . قَالَتْ عَائِشَةُ : لَوْ اسْتَقْبَلْنَا مِنْ أَمْرِنَا مَا اسْتَدْبَرْنَا مَا غَسَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا

(٨) فِي النِّسْخِ : « مُورَثَةٌ » .

(٩) فِي ١ ، م : « شُرُوطٌ » .

(١) وَعَزَاهُ السَّيُوطِيُّ لِابْنِ عَسَاكِرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، بِلَفْظِ : « فَإِنَّهُمْ مِنْ أَفْرَاطِكُمْ » . جَمَعَ الْجَوَامِعُ ١ / ٥٤٨ .

(٢) فِي ١ ، م : « وَعَنْبَةُ » .

نِسَاؤُهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١) . وَأَوْصَى أَبُو بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنْ تُغَسَّلَ امْرَأَتُهُ^(٢) أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ ، وَكَانَتْ صَائِمَةً ، فَعَزَمَ عَلَيْهَا أَنْ تُفْطِرَ ، فَلَمَّا فَرَّغَتْ مِنْ غُسْلِهِ ذَكَرَتْ يَمِينَهُ ، فَقَالَتْ : لَا أَتْبِعُهُ الْيَوْمَ حِثًّا . فَدَعَتْ بِمَاءٍ فَشَرِبَتْ . وَغَسَلَ أَبُو مُوسَى امْرَأَتَهُ أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَوْصَى جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ أَنْ تُغَسَّلَ امْرَأَتُهُ . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ النَّاسِ .

٣٧٨ - / مسألة ؛ قال : (وَإِنْ دَعَتْ الضَّرُورَةُ إِلَى أَنْ يُغَسَّلَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ ، فَلَا بَأْسَ)

المشهور عن أحمد أن للزوج غسل امرأته^(١) . وهو قول علقمة ، وعبد الرحمن ابن يزيد بن الأسود ، وجابر بن زيد ، وسليمان بن يسار ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، وقتادة ، وحمام ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق . وعن أحمد رواية ثانية ، ليس للزوج غسلها . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري ؛ لأن الموت فُرْقَةٌ تُبَيِّحُ أُخْتَهَا ، وأربعاً سواها ، فحرمت النظر واللمس ، كالطلاق . ولنا ، ما روى ابن المنذر ، أن علياً ، رضي الله عنه ، غسل فاطمة ، رضي الله عنها^(٢) . واشتهر ذلك في الصحابة ، فلم ينكروها ، فكان إجماعاً ، ولأن النبي ﷺ قال لعائشة ، رضي الله عنها : « لَوْ مِتُّ قَبْلِي لَغَسَّلْتُكَ وَكَفَّنْتُكَ » . رواه ابن ماجه^(٣) . والأصل في إضافة الفعل إلى الشخص أن يكون للمباشرة ، وحمله على

(١) في : باب في ستر الميت عند غسله ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٥ / ٢ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في غسل الرجل امرأته وغسل المرأة زوجها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٧٠ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦٧ / ٦ .

(٢) سقط من : الأصل .

(١) في الأصل : « زوجته » .

(٢) أخرجه الدارقطني ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن الدارقطني ٧٩ / ٢ . والبيهقي ، في : باب الرجل يغسل امرأته إذا دفنت ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣٩٦ / ٣ .

(٣) في : باب ما جاء في غسل الرجل امرأته وغسل المرأة زوجها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه =

الأمر يُبطل فائدة التخصيص . ولأنه أحد الزوجين ، فأبيح له غسل صاحبه كالآخر ، والمعنى فيه أن كل واحد من الزوجين يسهل عليه اطلاع الآخر على عورته دون غيره ، لما كان بينهما في الحياة ، ويأتي بالغسل على أكمل ما يمكنه ، لما بينهما من المودة والرحمة . وما قاسوا عليه لا يصح ، لأنه يمنع الزوجة من النظر ، وهذا بخلافه ، ولأنه لا فرق بين الزوجين إلا بقاء العدة ، ولا أثر لها ، بدليل ما لو مات المطلق ثلاثاً ، فإنه لا يجوز لها غسله مع العدة . ولأن المرأة لو وضعت حملها عقب موته كان لها غسله ، ولا عدة عليها . وقول الخرقى : « وإن دعت الضرورة إلى أن يغسل الرجل زوجته فلا بأس » يعنى به (٤) أنه يكره له غسلها مع وجود من يغسلها سواه ، لما فيه من الخلاف والشبهة ، ولم يرد أنه محرم ؛ فإن غسلها لو كان محرماً لم يبحه الضرورة ، كغسل ذوات محارمه والأجنبيات .

فصل : فإن طلق امرأته ، ثم مات أحدهما في العدة ، وكان الطلاق رجعيًا ، فحكمهما حكم الزوجين قبل الطلاق ؛ لأنها زوجة تعتد للوفاة ، وثرثها ویرثها ، ويباح له وطؤها . وإن كان بائناً لم يجز ؛ لأن اللبس والنظر محرم حال الحياة ، / فبعد الموت أولى . وإن قلنا : إن الرجعية محرمة . لم يبح لأحدهما غسل صاحبه ؛ لما ذكرناه .

ظ ٣٤/٣

فصل : وحكم أم الولد حكم المرأة فيما ذكرنا . وقال ابن عقيل : يحتمل أن لا يجوز لها غسل سيدها ؛ لأن عتقها حصل بالموت ، ولم يبق علقه من ميراث ولا غيره . وهذا قول أبى حنيفة . ولنا ، أنها في معنى الزوجة في اللبس والنظر

= ١ / ٤٧٠ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب في وفاة النبي ﷺ ، من المقدمة . سنن الدارمي ١ / ٣٧ ، ٣٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٢٨ . والجميع بلفظ : « فغسلتك » . قال ابن حجر : قوله : « لغسلتك » باللام تحريف ، والذي في الكتب المذكورة : « فغسلتك » بالفاء وهو الصواب ، والفرق بينهما أن الأولى شرطية والثانية للتمنى ١ . هـ . تلخيص الحبير ٢ / ١٠٧ . (٤) سقط من : الأصل .

والاستمتاع ، فكذلك في الغسل ، والميراث ليس من المقتضى ، بدليل الزوجين إذا كان أحدهما رقيقاً ، والاستبراء هاهنا كالعدة . ولأنها إذا ماتت يلزمه كفنها ودفنها^(٥) وموتئها ، بخلاف الزوجة . فأما غير أم الولد من الإمام ، فيحتمل أن لا يجوز لها غسل سيدها ؛ لأن الملك انتقل فيها إلى غيره ، ولم يكن بينهما من الاستمتاع ما يصير به في معنى الزوجات . ولو مات قبل الدخول بامرأته احتمل أن لا يباح لها غسله لذلك . والله أعلم .

فصل : وإن كانت الزوجة ذميمة ، فليس لها غسل زوجها ، لأن الكافر لا يغسل المسلم ، لأن التية واجبة في الغسل ، والكافر ليس من أهلها ، وليس لزوجها غسلها ؛ لأن المسلم لا يغسل الكافر ، ولا يتولى دفنه ، ولأنه لا ميراث بينهما ، ولا مولاة ، وقد انقطعت الزوجية بالموت . ويتخرج جواز ذلك بناءً على جواز غسل المسلم الكافر .

فصل : وليس لغير من ذكرنا من الرجال غسل أحد من النساء ، ولا أحد^(٦) من النساء غسل غير من ذكرنا من الرجال ، وإن كن ذوات رحم محرم . وهذا قول أكثر أهل العلم . وحكى عن أبي قلابة أنه غسل ابنته . واستعظم أحمد هذا ، ولم يعجبه . وقال : أليس قد قيل : استأذن على أمك . وذلك لأنها محرمة حال الحياة ، فلم يجوز غسلها كالأجنبية ، وأختها من الرضاع . فإن دعت الضرورة إلى ذلك ، بأن لا يوجد من يغسل المرأة من النساء ، فقال مهنا : سألت أحمد عن الرجل يغسل أخته إذا لم يجد نساء . قال : لا . قلت : فكيف يصنع ؟ قال : يغسلها وعليها ثيابها ، يصب عليها الماء صباً . قلت لأحمد : وكذلك كل ذات محرم تغسل وعليها ثيابها ؟ قال : نعم . وقال الحسن ، ومحمد ، ومالك : لا بأس /

٣٥/٣

(٥) سقط من : ١ .

(٦) في ١ : « لأحد » .

يُغْسَلُ ذَاتِ مَحْرَمٍ عِنْدَ الضَّرُورَةِ . فَأَمَّا إِنْ مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسْوَةِ أَجَانِبَ ، أَوْ امْرَأَةً بَيْنَ رِجَالِ أَجَانِبَ ، أَوْ مَاتَ خُنْثَى مُشَكِّلٌ ، فَإِنَّهُ يُيَمَّمُ . وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالنَّحَعِيِّ ، وَحَمَّادٍ ، وَمَالِكٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ رِوَايَةً ثَانِيَةً ، أَنَّهُ يُغْسَلُ مِنَ فَوْقِ الْقَمِيصِ ، يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ مِنْ فَوْقِ الْقَمِيصِ صَبًّا ، وَلَا يُمَسُّ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَإِسْحَاقَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ثَمَامُ الرَّازِيُّ ، فِي « فَوَائِدِهِ » ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مَكْحُولٍ ، عَنْ وَائِلَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَعَ الرِّجَالِ ، لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُمْ مَحْرَمٌ ، يُيَمَّمُ كَمَا يُيَمَّمُ الرِّجَالُ »^(٧) . وَلَأنَّ الْغُسْلَ مِنْ غَيْرِ مَسٍّ لَا يَحْصُلُ بِهِ التَّنْظِيفُ ، وَلَا إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ ، بَلْ رُبَّمَا كَثُرَتْ ، وَلَا يَسْلَمُ مِنَ النَّظَرِ ، فَكَانَ الْعُدُولُ إِلَى التَّيَمُّمِ أَوْلَى ، كَمَا لَوْ عَدِمَ الْمَاءُ .

فصل : وَلِلنِّسَاءِ غَسْلُ الطِّفْلِ بِغَيْرِ خِلَافٍ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ تُغْسَلُ الصَّبِيُّ الصَّغِيرَ . قَالَ أَحْمَدُ : لَهَا غُسْلٌ مَنْ لَهَا دُونَ سَبْعِ سِنِينَ . وَقَالَ الْحَسَنُ : إِذَا كَانَ فَطِيمًا ، أَوْ فَوْقَهُ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : ابْنُ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : الَّذِي لَمْ يَتَكَلَّمْ . وَلَنَا ، أَنَّ مَنْ لَهَا دُونَ السَّبْعِ لَمْ تُؤْمَرْ بِأَمْرِهِ بِالصَّلَاةِ ، وَلَا عَوْرَةٍ لَهُ ، فَأُشْبِهَ مَا سَلَّمُوهُ ، فَأَمَّا مَنْ بَلَغَ السَّبْعَ وَلَمْ يَبْلُغْ عَشْرًا^(٨) ، فَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ فِيهِ رِوَايَتَيْنِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَنْ بَلَغَ عَشْرًا لَيْسَ لِلنِّسَاءِ غَسْلُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ »^(٩) . وَأَمَرَ بِضَرْبِهِمْ لِلصَّلَاةِ لِعَشْرِ^(١٠) . « وَمَنْ دُونَ الْعَشْرِ^(١١) يَحْتَمِلُ أَنْ

(٧) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، مَرْسَلًا ، فِي : بَابِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ مَعَ الرِّجَالِ لَيْسَ مَعَهُمْ امْرَأَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٣ / ٣٩٨ .

(٨) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م . وَفِي أَيْدِي هَذَا زِيَادَةٌ : « صَوَابُهُ قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : غَسَلَ مِنْ لَهَا دُونَ السَّبْعِ سِنِينَ » .

(٩) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي ٢ / ٣٥٠ .

(١٠-١١) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .

يَلْحَقَ بِمَنْ دُونَ السَّبْعِ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْحَقَ بِهِ ، لِأَنَّهُ يُفَارِقُهُ فِي أَمْرِهِ
 بِالصَّلَاةِ ، وَفُرْيِهِ مِنَ الْمُرَاهِقَةِ^(١١) . فَأَمَّا الْجَارِيَةُ^(١٢) الصَّغِيرَةُ ، فَلَمْ يَرِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
 أَنْ يُغَسِّلَهَا الرَّجُلُ ، وَقَالَ : النِّسَاءُ أَعْجَبُ إِلَيَّ . وَذَكَرَ لَهُ أَنَّ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ : تُغَسَّلُ
 الْمَرْأَةُ الصَّبِيَّ وَالرَّجُلُ الصَّبِيَّةَ . قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ تُغَسَّلَ الْمَرْأَةُ الصَّبِيَّ ، وَأَمَّا الرَّجُلُ
 يُغَسَّلُ الصَّبِيَّةَ فَلَا أُجْتَرَى عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يُغَسَّلَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ / الصَّغِيرَةَ ، فَإِنَّهُ يُرَوَى
 عَنْ أَبِي قَلَابَةَ أَنَّهُ غَسَلَ ابْنَتًا لَهُ صَغِيرَةً^(١٣) . وَالْحَسَنُ قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ يُغَسَّلَ الرَّجُلُ
 ابْنَتَهُ ، إِذَا كَانَتْ صَغِيرَةً . وَكَرِهَ غَسْلَ الرَّجُلِ الصَّغِيرَةَ سَعِيدٌ ، وَالزُّهْرِيُّ . قَالَ
 الْحَلَّالُ : الْقِيَاسُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ ، لَوْلَا أَنَّ التَّابِعِينَ فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا ، فَكَرِهَهُ
 أَحْمَدُ لذلِكَ . وَسَوَّى أَبُو الْخَطَّابِ بَيْنَهُمَا ، فَجَعَلَ فِيهِمَا رِوَايَتَيْنِ ، جَرِيًّا عَلَى
 مُوجِبِ الْقِيَاسِ . وَالصَّحِيحُ مَا عَلَيْهِ السَّلَفُ ، مِنْ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يُغَسَّلُ الْجَارِيَةَ ،
 وَالتَّفَرُّقُ بَيْنَ عَوْرَةِ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ ؛ لِأَنَّ عَوْرَةَ الْجَارِيَةِ أَفْحَشُ ، وَلِأَنَّ الْعَادَةَ مُعَانَاةُ
 الْمَرْأَةِ لِلْغُلَامِ الصَّغِيرِ ، وَمُبَاشَرَةُ عَوْرَتِهِ فِي حَالِ تَرْبِيَّتِهِ ، وَلَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِمُبَاشَرَةِ
 الرَّجُلِ عَوْرَةَ الْجَارِيَةِ فِي الْحَيَاةِ ، فَكَذلِكَ حَالَةُ الْمَوْتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . فَأَمَّا الصَّبِيُّ إِذَا
 غَسَلَ الْمَيِّتَ ، فَإِنْ كَانَ عَاقِلًا صَحَّ غُسْلُهُ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ
 طَهَارَتُهُ ، فَصَحَّ أَنْ يُطَهَّرَ غَيْرُهُ ، كَالْكَبِيرِ .

فصل : وَيَصِحُّ أَنْ يُغَسَّلَ الْمُحْرِمُ الْحَلَالَ ، وَالْحَلَالُ الْمُحْرِمَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا تَصِحُّ طَهَارَتُهُ وَغُسْلُهُ ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يُغَسَّلَ غَيْرَهُ .

فصل : وَلَا يَصِحُّ غَسْلُ الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ^(١٤) ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ ، وَلَيْسَ الْكَافِرُ مِنْ

(١١) فِي م : « الْمُرَاهِقُ » .

(١٢) فِي م : « الطِّفْلَةُ » .

(١٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا قَالُوا فِي الرَّجُلِ يَغْسِلُ ابْنَتَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُصَنَّفُ

٢٥١ / ٣ .

(١٤) فِي ١ ، م : « الْمُسْلِمُ » .

أَهْلِيهَا . وَقَالَ مَكْحُولٌ فِي امْرَأَةٍ تُؤْفِقْتُ فِي سَفَرٍ ، وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ وَنِسَاءٌ
نَصَارَى : يُغَسِّلُهَا النَّسَاءُ . وَقَالَ سُفْيَانُ فِي رَجُلٍ مَاتَ مَعَ نِسَاءٍ ، لَيْسَ مَعَهُنَّ
رَجُلٌ ، قَالَ : إِنْ وَجَدُوا نَصْرَانِيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا ، فَلَا بَأْسَ إِذَا تَوَضَّأَ أَنْ يُغَسِّلَهُ ،
وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ النَّسَاءُ . وَغَسَلَتْ امْرَأَةٌ عُلْقَمَةَ امْرَأَةَ نَصْرَانِيَّةٍ . وَلَمْ يُعْجِبْ هَذَا أَبَا عَبْدِ
اللَّهِ . وَقَالَ : لَا يُغَسِّلُهُ إِلَّا مُسْلِمٌ ، وَيُيَمَّمُ ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ نَجِسٌ ، فَلَا يُطَهَّرُ غَسْلُهُ
الْمُسْلِمَ . وَلَئِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَةِ فَلَا يَصِحُّ غَسْلُهُ لِلْمُسْلِمِ ، كَالْمَجْنُونِ . وَإِنْ
مَاتَ كَافِرٌ مَعَ مُسْلِمِينَ ، لَمْ يُغَسَّلُوهُ ، سَوَاءٌ كَانَ قَرِيبًا لَهُمْ^(١٥) أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَلَا يَتَوَلَّوْا
دَفْنَهُ ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدُوا مَنْ يُوَارِيهِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ :
يَجُوزُ لَهُ غَسْلُ قَرِيبِهِ الْكَافِرِ ، وَدَفْنُهُ . وَحَكَاهُ قَوْلًا لِأَحْمَدَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛
لَمَّا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : / إِنْ عَمَكَ الشَّيْخُ
الضَّالُّ قَدْ مَاتَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « اذْهَبْ فَوَارِهِ »^(١٦) . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا يُصَلَّى
عَلَيْهِ ، وَلَا يَدْعُو لَهُ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ غَسْلُهُ ، وَتَوَلَّى أَمْرَهُ ، كَالْأَجْنَبِيِّ ، وَالْحَدِيثُ إِنْ
صَحَّ يَدُلُّ عَلَى^(١٧) مُوَارَاتِهِ لَهُ ، وَذَلِكَ^(١٧) إِذَا خَافَ مِنَ التَّغْيِيرِ بِهِ ، وَالضَّرَرِ بَبَقَائِهِ .
قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ مَاتَ ، وَلَهُ وَلَدٌ مُسْلِمٌ : فَلْيَرْكَبْ
دَابَّةً ، وَلْيُسِرَّ أَمَامَ الْجَنَازَةِ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْفِنَ رَجَعَ مِثْلَ قَوْلِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ^(١٨) .

٣٦/٣

(١٥) فِي ١ ، م : « مِنْهُمْ » .

(١٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَمُوتُ لَهُ قَرَابَةٌ مُشْرِكٌ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٩١ .
وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْغَسْلِ مِنْ مَوَارَاةِ الْمُشْرِكِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ مَوَارَاةِ الْمُشْرِكِ ، مِنْ كِتَابِ
الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَبَى ١ / ٩٢ ، ٤ / ٦٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٩٧ ، ١٠٣ ، ١٣٠ ، ١٣١ .

(١٧-١٧) فِي ١ ، م : « مَوَارَاتِهِ وَلَهُ ذَلِكَ » .

(١٨) عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، قَالَ : مَاتَتْ أُمِّي وَهِيَ نَصْرَانِيَّةٌ ، فَأَتَيْتُ عُمَرَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : ارْكَبْ دَابَّةً ،
وَسِرْ أَمَامَهَا . أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ لَهُ الْقَرَابَةُ الْمُشْرِكُ يَحْضُرُهُ أَمٌّ لَا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ .
الْمُصَنَّفُ ٣ / ٣٤٨ .

٣٧٩ - مسألة ؛ قال : (والشَّهِيدُ إِذَا مَاتَ فِي مَوْضِعِهِ ، لَمْ يُغَسَّلْ ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ)

يعنى إِذَا مَاتَ فِي الْمُعْتَرِكِ ، فَإِنَّهُ لَا يُغَسَّلُ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا عَنْ الْحَسَنِ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَا : يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ ، مَا مَاتَ مَيِّتًا إِلَّا جُنُبًا . وَالْاِفْتِدَاءُ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فِي تَرْكِ غُسْلِهِمْ أَوْلَى . فَأَمَّا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهِ . وَاخْتَارَهَا الْحَلَّالُ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ . إِلَّا أَنَّ كَلَامَ أَحْمَدَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ مُسْتَحَبَّةٌ ، غَيْرُ وَاجِبَةٍ . قَالَ فِي مَوْضِعٍ : إِنْ صَلَّيَ عَلَيْهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ^(١) . وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، قَالَ : يُصَلَّى عَلَيْهِ^(٢) ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ لَا يُصَلُّونَ عَلَيْهِ ، وَمَا تَضُرُّهُ الصَّلَاةُ ، لَا بَأْسَ بِهِ . وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ ، فَقَالَ : الصَّلَاةُ عَلَيْهِ أَجُودُ ، وَإِنْ لَمْ يُصَلُّوا عَلَيْهِ أَجْزَأُ . فَكَأَنَّ الرِّوَايَتَيْنِ فِي اسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ ، لَا فِي وُجُوبِهَا ، إِحْدَاهُمَا يُسْتَحَبُّ ؛ لِمَا رَوَى عُقْبَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا ، فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنِيرِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أُحُدٍ^(٤) . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِدَفْنِ شُهَدَاءِ أُحُدٍ فِي دِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يُغَسَّلْهُمْ ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ . (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٥)) . وَلِأَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ مَعَ إِمْكَانِ غَسْلِهِ ، فَلَمْ يُصَلَّ

(١) سقط من : الأصل ، ا .

(٢) سقط من : ا ، م .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٥٥ .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : باب من زعم أن النبي ﷺ صلى على شهداء أحد ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ١٣ / ٤ .

(٥-٥) في الأصل ، م : « متفق عليه » . ولم يروه مسلم ، انظر تحفة الأشراف ١٦ / ٢ .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة على الشهيد ، وباب من لم ير غسل الشهداء ، بدون لفظ : « ولم »

عليه ، كَسَائِرٍ مَنْ لَمْ يُغَسَّلْ ، وَحَدِيثُ عُقْبَةَ مَخْصُوصٍ بِشَهْدَاءِ / أُحِدَ ، فَإِنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِمْ فِي الْقُبُورِ بَعْدَ ثَمَانِي سِنِينَ ، وَهُمْ لَا يُصَلُّونَ عَلَى الْقَبْرِ أَصْلًا ، وَنَحْنُ لَا نُصَلِّي عَلَيْهِ بَعْدَ شَهْرٍ . وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْوِيهِ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَقَدْ أَتَكَرَّرَ عَلَيْهِ شُعْبَةُ رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ . وَقَالَ : إِنْ جَرِيرَ بْنِ حَازِمٍ يُكَلِّمُنِي فِي أَنْ لَا أَتَكَلَّمَ فِي الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ ، وَكَيْفَ لَا أَتَكَلَّمُ فِيهِ وَهُوَ يَرْوِي^(٦) هَذَا الْحَدِيثَ ! ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى الدُّعَاءِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَرَكَ غُسْلَ الشَّهِيدِ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ الْغُسْلُ مِنْ إِزَالَةِ أَثَرِ الْعِبَادَةِ الْمُسْتَحْسَنَةِ شَرْعًا ، فَإِنَّهُ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا يُكَلَّمُ^(٧) أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلَّمُ فِي سَبِيلِهِ ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَاللُّونُ لَوْنُ دَمٍ ، وَالرَّيْحُ رِيحُ مِسْكٍ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٨) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ قَطْرَتَيْنِ

= يصل عليهم . ، وباب من يقدم في اللحد ، وباب اللحد والشق في القبر ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب من قتل من المسلمين يوم أحد ... إلخ ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢ / ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٣١ / ٥ . كما أخرجه أبو داود بدون لفظ : « ولم يصل عليهم » ، في : باب في الشهيد يغسل ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٥٣ . والنسائي ، في : باب ترك الصلاة عليهم ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٥ . والإمام أحمد نحوه ، في : المسند ٣ / ٢٩٩ .

(٦) في الأصل : « روى » .

(٧) الكَلَمُ : الجرح .

(٨) في : باب ما يقع من النجاسات ... إلخ ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب من يجرح في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب المسك ، من كتاب الذبائح . صحيح البخاري ١ / ٦٨ ، ٢٢ / ٤ ، ١٢٥ / ٧ . كما أخرجه مسلم ، في : باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ٣ / ١٤٩٥-١٤٩٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من يكلم في سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ٧ / ١٥٧ . والنسائي ، في : باب مواراة الشهيد في دمه ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب من كلم في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٤ / ٦٥ ، ٥ / ٢٤ ، ٢٥ . وابن ماجه ، في : باب القتال في سبيل الله سبحانه وتعالى ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٣٤ . والدارمي ، في : باب في فضل من جرح في سبيل الله جرحا ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢ / ٢٠٥ . والإمام مالك ، في : =

وَأَثَرَيْنِ : أَمَّا الْأَثَرَانِ ، فَأَثَرٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَثَرٌ فِي (٩) فَرِيضَةٍ (١٠) مِنْ فَرَائِضِ (١١) اللَّهِ تَعَالَى . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١) ، وَقَالَ : هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَقَدْ جَاءَ ذِكْرُ هَذِهِ الْعِلَّةِ فِي الْحَدِيثِ ، فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ ثَعْلَبَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « زَمَلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ كَلِمٌ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ (١٢) اللَّهِ إِلَّا يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدْمَى ، لَوْهُ لَوْنُ الدِّمِ ، وَرِيحُهُ رِيحُ الْمِسْكِ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٣) . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْغُسْلَ لَا يَجِبُ إِلَّا مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَيِّتَ لَفَعَلَ لَهُ ، فَأَمَرْنَا بَعْثَهُ لِنُصَلِّيَ عَلَيْهِ ، فَمَنْ لَمْ تَجِبِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ لَمْ يَجِبْ غَسْلُهُ ، كَالْحَيِّ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الشُّهَدَاءَ فِي الْمَعْرَكَةِ يَكْثُرُونَ ، فَيَشُقُّ غَسْلُهُمْ ، وَرُبَّمَا يَكُونُ فِيهِمُ الْجِرَاحُ فَيَتَضَرَّرُونَ ، فَعَفِيَ عَنْ غَسْلِهِمْ لِذَلِكَ . وَأَمَّا سُقُوطُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ كَوْنُهُمْ أَحْيَاءَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، وَالصَّلَاةُ إِنَّمَا شُرِعَتْ فِي حَقِّ الْمَوْتَى . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ لِغَنَائِهِمْ عَنِ الشَّفَاعَةِ لَهُمْ ، فَإِنَّ الشَّهِيدَ يُشَفَّعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِهِ ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَفِيعٍ ، وَالصَّلَاةُ إِنَّمَا شُرِعَتْ لِلشَّفَاعَةِ .

فصل : فَإِنْ كَانَ الشَّهِيدُ جُنُبًا غُسِّلَ ، وَحُكِّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ حُكْمُ غَيْرِهِ مِنَ الشُّهَدَاءِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُغَسَّلُ ؛ لِعُمُومِ الْحَبْرِ . / وَعَنِ الشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ حَنْظَلَةَ بْنَ الرَّاهِبِ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَقَالَ

و ٣٧/٣

= باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢ / ٤٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٣١ ، ٢٤٢ ، ٣١٧ ، ٣٨٤ ، ٣٩١ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٥١٢ ، ٥٢٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٧ ، ٤٣١ / ٥ .

(٩) سقط من : الأصل ، ١ .

(١٠-١١) سقط من : م .

(١١) في : باب ما جاء في فضل المرباط ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحمدي ٧ / ١٦٤ .

(١٢) سقط من : م .

(١٣) في : باب من كلم في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٦ / ٢٥ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٣١ .

النَّبِيُّ ﷺ : « مَا شَأْنُ حَنْظَلَةَ ؟ فَإِنِّي رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ تُغَسِّلُهُ » . فقالوا : إِنَّهُ جَامِعٌ ، ثُمَّ سَمِعَ الْهَيْعَةَ^(١٤) فَخَرَجَ إِلَى الْقِتَالِ . رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ ، فِي « الْمَعَارِزِ »^(١٥) . وَلَأنَّهُ غُسِّلَ وَاجِبٌ لَغَيْرِ الْمَوْتِ ،^(١٦) فَلَمْ يَسْقُطْ^(١٧) بِالْمَوْتِ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ^(١٨) . وَحَدِيثُهُمْ لَا عُمُومَ لَهُ ، فَإِنَّهُ قَضِيَّةٌ فِي عَيْنٍ وَرَدَ فِي شُهَدَاءِ أُحُدٍ ، وَحَدِيثُنَا خَاصٌّ فِي حَنْظَلَةَ ، وَهُوَ مِنْ شُهَدَاءِ أُحُدٍ ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَمَنْ وَجَبَ الْغُسْلُ عَلَيْهِ بِسَبَبٍ سَابِقٍ عَلَى الْمَوْتِ ، كَالْمَرْأَةِ تَطْهَرُ مِنْ حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ ، ثُمَّ تُقْتَلُ ، فَهِيَ كَالْجُنُبِ ؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا . وَلَوْ قُتِلَتْ فِي حَيْضِهَا أَوْ نِفَاسِهَا ، لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ ؛ لِأَنَّ الطَّهْرَ مِنَ الْحَيْضِ شَرْطٌ فِي الْغُسْلِ ، أَوْ فِي السَّبَبِ الْمَوْجِبِ ، فَلَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِدُونِهِ . فَأَمَّا إِنْ أَسْلَمَ ، ثُمَّ اسْتُشْهِدَ ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ أَنَّ أُصَيْرِمَ بَنِي^(١٩) عَبْدِ الْأَشْهَلِ أَسْلَمَ يَوْمَ أُحُدٍ ، ثُمَّ قُتِلَ ، فَلَمْ يُؤْمَرْ بِغُسْلِهِ .

فصل : والبالغ وغيره سواء . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَثْبُتُ حُكْمُ الشَّهَادَةِ لِغَيْرِ الْبَالِغِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مُسْلِمٌ قُتِلَ فِي مُعْتَرَكِ الْمُشْرِكِينَ بِقِتَالِهِمْ ، أَشْبَهَ الْبَالِغَ ،^(٢٠) وَلَأنَّهُ أَشْبَهَ الْبَالِغَ^(٢١) فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالْغُسْلِ إِذَا لَمْ يَقْتُلْهُ الْمُشْرِكُونَ ، فَيُشَبِّهُهُ فِي سُقُوطِ ذَلِكَ عَنْهُ بِالشَّهَادَةِ ، وَقَدْ كَانَ فِي شُهَدَاءِ أُحُدٍ حَارِثَةُ بْنُ

(١٤) الهَيْعَةُ : الصوت تفرع منه وتخافه ، من عدو أو غيره .

(١٥) وأخرجه البيهقي ، في : باب الجنب يستشهد في المعركة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ١٥ .

والحاكم ، في : باب ذكر مناقب حنظلة بن عبد الله ، من كتاب معرفة الصحابة . المستدرک ٣ / ٢٠٤ .

(١٦-١٧) في م : « فسقط » .

(١٧) في ١ ، م : « النجاسة » .

(١٨) في النسخ : « بن » . والتصويب من سيرة ابن هشام ٣ / ٩٠ . واسمه عمرو بن ثابت بن وقش .

(١٩-٢٠) سقط من : الأصل .

النُّعْمَانِ ، وَعُمَيْرُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ أَخُو سَعْدٍ ، وَهُمَا صَغِيرَانِ ، وَالْحَدِيثُ عَامٌّ فِي الْكُلِّ . وَمَا ذَكَرَهُ يَنْطُلُّ بِالنِّسَاءِ .

٣٨٠ - مسألة ؛ قال : (وَدُفِنَ فِي ثِيَابِهِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْجُلُودِ وَالسَّلَاحِ نُحِّيَ عَنْهُ)

أَمَّا دَفْنُهُ بِثِيَابِهِ ، فَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، وَهُوَ ثَابِتٌ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « اذْفَنُوهُمْ بِثِيَابِهِمْ » . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ^(١) ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِي أَحَدٍ أَنْ يُنَزَّعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ ، وَأَنْ يُدْفَنُوا فِي ثِيَابِهِمْ ، بِدِمَائِهِمْ . وَلَيْسَ^(٢) هَذَا بِحَتْمٍ ، لَكِنَّهُ الْأَوَّلَى . وَلِلْوَلِيِّ / أَنْ يُنَزَّعَ عَنْهُ ثِيَابُهُ ، وَيُكْفَنَ بِغَيْرِهِ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُنَزَّعُ عَنْهُ شَيْءٌ ؛ لِظَاهِرِ الْحَبَرِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ، أَنَّ صَفِيَّةَ أَرْسَلَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبَيْنِ ، لِيُكْفَنَ فِيهِمَا حَمْزَةَ ، فَكْفَنَهُ فِي أَحَدِهِمَا ، وَكَفَنَ فِي الْآخَرِ رَجُلًا آخَرَ . رَوَاهُ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ^(٣) ، وَقَالَ : هُوَ صَالِحُ الْإِسْنَادِ . فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْخِيَارَ لِلْوَلِيِّ . وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ يُحْمَلُ عَلَى الْإِبَاحَةِ وَالِاسْتِحْبَابِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُنَزَّعُ عَنْهُ مِنْ لِبَاسِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عَامَّةِ لِبَاسِ النَّاسِ ، مِنَ الْجُلُودِ وَالْفِرَاقِ وَالْحَدِيدِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا يُتْرَكُ عَلَيْهِ قَرَوٌ ، وَلَا خُفٌّ ، وَلَا جِلْدٌ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُنَزَّعُ عَنْهُ قَرَوٌ وَلَا خُفٌّ وَلَا مَحْشُوٌّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « اذْفَنُوهُمْ بِثِيَابِهِمْ » . وَهَذَا عَامٌّ فِي الْكُلِّ ، وَمَا رَوَيْنَاهُ أَخْصَصُ ، فَكَانَ أَوَّلَى .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الشَّهِيدِ يَغْسَلُ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٧٤ / ٢ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ وَدَفْنِهِمْ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٤٨٥ / ١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤٧ / ١ .

(٢) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ : « فِي » .

(٣) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الدَّلِيلِ عَلَى جَوَازِ التَّكْفِينِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤٠١ / ٣ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ الْكَفْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُصَنَّفِ ٤٢٧ / ٣ .

٣٨١ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ حُمِلَ وَبِهِ رَمَقٌ غُسِّلَ ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ)

مَعْنَى قَوْلِهِ « رَمَقٌ » أَى حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ . فِهَذَا يُغَسَّلُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ شَهِيدًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غُسِّلَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ، وَكَانَ شَهِيدًا ، رَمَاهُ ابْنُ الْعَرِيقَةِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بِسَهْمٍ ، فَقَطَعَ أَكْحَلَهُ^(١) ، فَحُمِلَ إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَلَبِثَ فِيهِ أَيَّامًا ، حَتَّى حَكَمَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ ، ثُمَّ انْفَتَحَ جُرْحُهُ فَمَاتَ^(٢) . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ أَنَّهُ مَتَى طَالَتْ حَيَاتُهُ بَعْدَ حَمْلِهِ غُسِّلَ ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ فِي الْمُعْتَرِكِ ، أَوْ عَقِبَ حَمْلِهِ ، لَمْ يُغَسَّلْ ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ . وَنَحْوُ هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، قَالَ : إِنْ أَكَلَ ، أَوْ شَرِبَ ، أَوْ بَقِيَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً ، غُسِّلَ . وَقَالَ أَحْمَدُ فِي مَوْضِعٍ : إِنْ تَكَلَّمَ ، أَوْ أَكَلَ ، أَوْ شَرِبَ ، صُلِّيَ عَلَيْهِ . وَقَوْلُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ نَحْوُ مِنْ هَذَا . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَجْرُوحِ إِذَا بَقِيَ فِي الْمُعْتَرِكِ^(٣) يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ ، ثُمَّ مَاتَ ، فَرَأَى أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : إِنْ مَاتَ حَالَ الْحَرْبِ ، لَمْ يُغَسَّلْ ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَلَا . وَالصَّحِيحُ : التَّحْدِيدُ بِطُولِ الْفَصْلِ ، أَوْ الْأَكْلِ ؛ لِأَنَّ الْأَكْلَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ ذِي حَيَاةٍ مُسْتَقَرَّةٍ ، وَطُولُ الْفَصْلِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَقَدْ ثَبَتَ اعْتِبَارُهُمَا^(٤) فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ . وَأَمَّا الْكَلَامُ وَالشُّرْبُ ، وَحَالَةُ الْحَرْبِ ، فَلَا يَصِحُّ التَّحْدِيدُ بِشَيْءٍ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ / قَالَ يَوْمَ أُحُدٍ : « مَنْ يَنْظُرْ

و ٣٨/٣

(١) الْأَكْحَلُ : عَرَفَ مَعْرُوفٌ ، إِذَا قُطِعَ فِي الْيَدِ لَمْ يَرَقًا الدَّمُ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْحَيْمَةِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَرْضَى وَغَيْرِهِمْ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ مَرْجِعِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَحْزَابِ وَمُخْرَجِهِ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ وَمُحَاصِرَتِهِ إِيَّاهُمْ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ / ١٢٥ ، ٥ / ١٤٣ ، ١٤٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ قِتَالِ مَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ . وَأَبُو دَاوُدَ مُخْتَصَرًا ، فِي : بَابِ فِي الْعِيَادَةِ مَرَارًا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٦٥ . وَالنَّسَائِيُّ مُخْتَصَرًا ، فِي : بَابِ ضَرْبِ الْخَبَاءِ فِي الْمَسَاجِدِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَبَى ٢ / ٣٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ١٤١ ، ٥٦ مُخْتَصَرًا .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « الْمَعْرَكَةُ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « اعْتِبَارُهُ » .

مَا فَعَلَ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ ؟ » فَقَالَ رَجُلٌ : أَنَا أَنْظُرُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَتَنَظَّرَ فَوَجَدَهُ جَرِيحًا ، بِهِ رَمَقٌ ، فَقَالَ لَهُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أَنْظُرَ فِي الْأَحْيَاءِ أَنْتَ أَمْ فِي الْأَمْوَاتِ ؟ قَالَ : فَأَنَا فِي الْأَمْوَاتِ ، فَأُبَلِّغُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْكَ السَّلَامَ . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، قَالَ : ثُمَّ لَمْ أَبْرَحْ أَنْ مَاتَ^(٥) . وَرَوَى أَنَّ أُصَيْرِمَ بَنِي^(٦) عُبَيْدِ الْأَشْهَلِ وَجَدَ صَرِيعًا يَوْمَ أُحُدٍ ، فَقِيلَ لَهُ : مَا جَاءَ بِكَ ؟ قَالَ : أَسْلَمْتُ ، ثُمَّ جِئْتُ . وَهِيَ مِنْ شَهْدَاءِ أُحُدٍ ، دَخَلَا فِي غُصُونِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « اذْفَنُوهُمْ بِيَدِمَائِهِمْ وَثِيَابِهِمْ » . وَلَمْ يُغَسِّلْهُمْ ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ ، وَقَدْ تَكَلَّمَا ، وَمَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ . وَفِي قِصَّةِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ طَافَ فِي الْقَتْلَى ، فَوَجَدَ أَبَا عَقِيلَ الْأَنْثِفِيَّ^(٧) قَالَ : فَسَقَيْتُهُ مَاءً ، وَبِهِ أَرْبَعَةُ عَشَرَ جُرْحًا ، كُلُّهَا قَدْ خَلَصَ إِلَى مَقْتِلٍ ، فَخَرَجَ الْمَاءُ مِنْ جِرَاحَاتِهِ كُلِّهَا ، فَلَمْ يُغَسَّلْ . وَفِي فَتُوحِ الشَّامِ ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ : أَخَذْتُ مَاءً لَعَلِّي أُسْقِي ابْنَ عَمِّي إِنْ وَجَدْتُ بِهِ حَيَاةً ، فَوَجَدْتُ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ فَأَرَدْتُ أَنْ أُسْقِيَهُ ،^(٨) فَإِذَا رَجُلٌ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَأَوْمَأَ لِي أَنْ أُسْقِيَهُ^(٩) ، فَذَهَبْتُ إِلَيْهِ لِأُسْقِيَهُ ، فَإِذَا آخَرُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَأَوْمَأَ لِي أَنْ أُسْقِيَهُ ، فَلَمْ أَصِلْ إِلَيْهِ حَتَّى مَاتُوا كُلُّهُمْ^(١٠) ، وَلَمْ يُفَرِّدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِغُسْلٍ وَلَا صَلَاةٍ ، وَقَدْ مَاتُوا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ .

فصل : فَإِنْ كَانَ الشَّهِيدُ عَادَ عَلَيْهِ سِلَاحُهُ فَقَتَلَهُ ، فَهُوَ كَالْمَقْتُولِ بِأَيْدِي الْعَدُوِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُغَسَّلُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ بِغَيْرِ أَيْدِي الْمُشْرِكِينَ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَصَابَهُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمُعْتَرِكِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(١١) ، عَنْ رَجُلٍ

(٥) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ التَّرْغِيبِ فِي الْجِهَادِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمَوْطَأُ ٢ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ .

(٦) فِي النِّسَخِ : « بَنِي » . وَتَقْدِمُ الْكَلَامَ عَنْهُ فِي صَفْحَةِ ٤٧٠ .

(٧) فِي النِّسَخِ : « الْأَنْفَى » ، وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبُلُوِي ثُمَّ الْأَنْصَارِيُّ ، وَفِي نَسْبِهِ : « أَنْثِفُ بْنُ جِشْمٍ » . انْظُرْ : أَسَدُ الْغَابَةِ ٦ / ٢١٩ .

(٨-٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٩) ذَكَرَ الزُّبَيْلِيُّ أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ أَخْرَجَهُ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ عَنْ أَبِي جَهْمٍ بْنِ حَذِيفَةَ الْعَدَوِيِّ . انْظُرْ : نَصَبُ الرَّايَةِ ٢ / ٣١٨ .

(١٠) فِي : بَابِ فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ بِسِلَاحِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٢٠ .

من أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ ، قال : أغرنا على حَيٍّ من جُهَيْنَةَ^(١١) ، فطَلَبَ رَجُلٌ من المُسْلِمِينَ رَجُلًا منهم ، فضَرَبَهُ فَأَخْطَأَهُ ، فَأَصَابَ نَفْسَهُ بِالسَّيْفِ ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « أَخْوَكُمُ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ » . فَأَبْتَدَرَهُ النَّاسُ ، فَوَجَدُوهُ قَدْ مَاتَ ، فَلَفَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثِيَابِهِ وَدِمَائِهِ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ، فقالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَشَهِدُ هُوَ ؟ قال : « نَعَمْ ، وَأَنَا لَهُ شَهِيدٌ » . وَعَامِرُ بْنُ الْأَكْوَعِ بَارَزَ مَرْحَبًا يَوْمَ خَيْبَرَ ، فَذَهَبَ يَسْئَلُ لَهُ^(١٢) ، فَرَجَعَ سَيْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ ، فَكَانَتْ / فِيهَا نَفْسُهُ^(١٣) . فلم يُفَرِّدْ عن الشُّهَدَاءِ بِحُكْمٍ . وَلأنَّهُ شَهِيدُ الْمَعْرَكَةِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ قَتَلَهُ الْكُفَّارُ ، وَهَذَا فَارَقَ ، مَا لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ الْمُعْتَرِكِ ، فَأَمَّا إِنْ سَقَطَ مِنْ دَائِيَّتِهِ ، أَوْ وَجَدَ مَيِّتًا لَا^(١٤) أَثَرَ بِهِ ، فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحَدٌ ، وَتَأَوَّلَ الْحَدِيثَ : « اذْفَنُوهُمْ بِكُلِّوْمِهِمْ »^(١٥) . فَإِذَا كَانَ بِهِ كَلِمٌ لَمْ يُغَسَّلْ . وَهَذَا قَوْلُ أَيْ حَنِيفَةٍ فِي الَّذِي يُوجَدُ مَيِّتًا لَا أَثَرَ بِهِ . وقال الشَّافِعِيُّ : لَا يُغَسَّلُ بِحَالٍ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مَاتَ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْقِتَالِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ الْغُسْلِ ، فَلَا يَسْقُطُ بِالِاحْتِمَالِ ، وَلأنَّ سُقُوطَ الْغُسْلِ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ مَقْرُونٌ بِمَنْ كَلِمَ ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ ذَلِكَ عَنْ دَرَجَةِ الْاِعْتِبَارِ .

فصل : وَمَنْ قُتِلَ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ فِي الْمَعْرَكَةِ ، فَحُكْمُهُ فِي الْغُسْلِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ^(١٦) ، حُكْمُ مَنْ قُتِلَ فِي مَعْرَكَةِ الْمُشْرِكِينَ ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يُغَسَّلْ

(١١) جهينة : قبيلة من قضاة .

(١٢) يسفل : أى يضربه من أسفله .

(١٣) أخرجه مسلم ، فى : باب غزوة ذى قرد وغيرها ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ٣ / ١٤٤٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٥١ ، ٥٢ .

(١٤) فى ١ ، م : لا .

(١٥) تقدم فى صفحات ٤٦٧ - ٤٦٩ .

(١٦) سقط من : م .

مَنْ قُتِلَ مَعَهُ^(١٧) ، وَعَمَّارٌ أَوْصَى أَنْ لَا يُغَسَّلَ ، وَقَالَ : اذْفُنُونِي فِي ثِيَابِي ، فَإِنِّي مُخَاصِمٌ^(١٨) . قَالَ أَحْمَدُ : قَدْ أَوْصَى أَصْحَابُ الْجَمَلِ^(١٩) : إِنَّا مُسْتَشْهَدُونَ غَدًا ، فَلَا تَنْزِعُوا عَنَّا ثَوْبًا ، وَلَا تَغْسِلُوا عَنَّا دَمًا . وَلَأنَّهُ شَهِيدُ الْمَعْرَكَةِ ، أَشْبَهَ قَتِيلَ الْكُفَّارِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : يُغَسَّلُونَ ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ غَسَلَتْ ابْنَهَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ فَإِنَّهُ أَخِذَ وَصْلَبَ ، فَهُوَ كَالْمَقْتُولِ ظُلْمًا ، وَلَيْسَ بِشَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ . وَأَمَّا الْبَاغِي ، فَقَالَ الْخِرَقِيُّ : مَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ ، غُسِّلَ ، وَكُفِّنَ ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ إِنْحَاقَهُ بِأَهْلِ الْعَدْلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا غُسْلُ أَهْلِ الْجَمَلِ وَصَفَيْنِ^(٢٠) مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، وَلَأنَّهُمْ يَكْثُرُونَ فِي الْمُعْتَرِكِ ، فَيَشُقُّ غُسْلُهُمْ ، فَأَشْبَهُوا أَهْلَ الْعَدْلِ . فَأَمَّا الصَّلَاةُ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّا شَبَّهْنَاهُمْ بِشُهَدَاءِ مَعْرَكَةٍ الْمُشْرِكِينَ فِي الْغُسْلِ ، فَكَذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، صَلَّى عَلَيْهِمْ .

فصل : فَأَمَّا مَنْ قُتِلَ ظُلْمًا ، أَوْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ ، أَوْ دُونَ نَفْسِهِ أَوْ أَهْلِهِ^(٢١) ، ففِيهِ رَوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، يُغَسَّلُ . اخْتَارَهَا الْحَلَّالُ ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَمَالِكٍ ؛ لِأَنَّ رُبَّتَهُ دُونَ رُبَّةِ الشَّهِيدِ فِي الْمُعْتَرِكِ ، فَأَشْبَهَ الْمَبْطُونِ^(٢٢) ؛ وَلَأنَّ هَذَا لَا يَكْثُرُ الْقَتْلُ فِيهِ ، فَلَمْ يَجْزِ إِنْحَاقُهُ بِشُهَدَاءِ^(٢٣) الْمُعْتَرِكِ . وَالثَّانِيَةُ ، / لَا

٣٩٩/٣ و

(١٧) انظر ما أخرجه البيهقي ، في : باب ما ورد في المقتول بسيف البغي ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ١٧ / ٤ .

(١٨) كانت وقعة الجمل بين علي وعائشة ومعها طلحة والزبير ، رضى الله عنهم .

(١٩) صفين : موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي ، وكانت وقعة صفين بين علي ومعاوية في سنة سبع وثلاثين . معجم البلدان ٤٠٢ / ٣ .

(٢٠) في ١ ، م : « وأهله » .

(٢١) المبطون : من اشتكى بطنه من إسهال أو استسقاء أو غيره فمات .

(٢٢) في ١ ، م : « شهيد » .

يُغَسَّلُ ، ولا يُصَلَّى عليه . وهو قولُ الشَّعْبِيِّ ، والأَوْزَاعِيِّ ، وإسحاق في الغُسْلِ ؛
لأنَّه (٢٣) قُتِلَ شَهِيدًا (٢٣) ، أَشْبَهَ شَهِيدَ الْمُعْتَرِكِ ، قال النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ قُتِلَ دُونَ
مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » (٢٤) .

**فصل : فأما الشَّهِيدُ بغيرِ قَتْلِ ، كالمَبْطُونِ ، والمَطْعُونِ (٢٥) ، والعَرِقِ ،
وصاحبِ الهَدْمِ ، والنَّفْسَاءِ ، فإنَّهم يُغَسَّلُونَ ، وَيُصَلَّى عليهم ؛ لا نَعْلَمُ فيه خلافًا ،
إِلَّا ما يُحْكِي عن الحسنِ : لا يُصَلَّى على النَّفْسَاءِ ؛ لأنها شَهِيدَةٌ . ولنا ، أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ صَلَّى على امْرَأَةٍ مَاتَتْ في نَفْسِهَا ، فَقَامَ وَسَطُهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢٦) .
وَصَلَّى على سَعْدِ بنِ مُعَاذٍ ، وهو شَهِيدٌ (٢٧) . وَصَلَّى المُسْلِمُونَ على عَمَرَ ، وعلى ،
رَضِيَ اللَّهُ عنهما ، وهما شَهِيدَانِ . وقال النَّبِيُّ ﷺ : « الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ :
المَطْعُونُ ، والمَبْطُونُ ، والعَرِقُ ، وصاحبُ الهَدْمِ ، والشَّهِيدُ في سَبِيلِ اللَّهِ » . قال
الترمذِيُّ : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ (٢٨) صَحِيحٌ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢٩) . وعن النَّبِيِّ ﷺ ،**

(٢٣-٢٣) في الأصل : « قتل شهيد » .

(٢٤) أخرجه البخاري ، في : باب من قاتل دون ماله ، من كتاب المظالم . صحيح البخاري ١٧٩ / ٣ .
ومسلم ، في : باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهدر الدم في حقه ... إلخ ،
من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ١٢٥ . وأبو داود ، في : باب في قتال اللصوص ، من كتاب السنة .
سنن أبي داود ٢ / ٥٤٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من قتل دون ماله فهو شهيد ، من أبواب الديات .
عارضه الأحمدي ٦ / ١٨٨-١٩١ . والنسائي ، في : باب من قتل دون ماله ، وباب من قاتل دون دينه ،
وباب من قاتل دون أهله ، من كتاب التحريم . المجتبى ٧ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ . وابن ماجه ، في : باب من
قتل دون ماله فهو شهيد ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند
١ / ٧٩ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ،
٢٢١ ، ٣٢٤ .

(٢٥) المطعون : من أصابه الطاعون فمات .

(٢٦) تقدم تخريجه في صفحة ٤٥٣ .

(٢٧) تقدم تخريجه في صفحة ٤٧٢ .

(٢٨) سقط من : ١ ، م .

(٢٩) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الشهداء من هم ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي =

أنه قال : « الشَّهَادَةُ سَبْعُ سِوَى الْقَتْلِ » . وزادَ على ما ذُكِرَ في هذا الحَبَرِ :
 « صَاحِبُ الْحَرِيقِ »^(٣٠) ، وَصَاحِبُ ذَاتِ الْجَنْبِ^(٣١) ، وَالْمَرَأَةُ تَمُوتُ بِجُمُعِ^(٣٢)
 شَهِيدَةٍ^(٣٣) . وكل هؤلاء يُغَسَّلُونَ وَيُصَلَّى عَلَيْهِمْ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ غَسْلَ
 الشَّهِيدِ فِي الْمَعْرَكَةِ ، لِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ إِزَالَةِ الدِّمِ الْمُسْتَطَابِ شَرْعًا ، أَوْ لِمَشَقَّةِ
 غَسْلِهِمْ ، لِكَثْرَتِهِمْ ، أَوْ لِمَا فِيهِمْ مِنَ الْجِرَاحِ ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ هَاهُنَا .

فصل : فَإِنْ اخْتَلَطَ مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ بِمَوْتَى الْمُشْرِكِينَ ، فَلَمْ يُمَيِّزُوا ، صَلَّى
 عَلَى جَمِيعِهِمْ يَنْوِي الْمُسْلِمِينَ . قال أحمدُ : وَيَجْعَلُهُمْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ، ثُمَّ يُصَلَّى
 عَلَيْهِمْ . وهذا قولُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وقال أبو حنيفة : إِنْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ أَكْثَرَ ،
 صَلَّى عَلَيْهِمْ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّ الْاِعْتِبَارَ بِالْأَكْثَرِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ دَارَ الْمُسْلِمِينَ الظَّاهِرُ فِيهَا
 الْإِسْلَامُ ؛ لِكَثْرَةِ الْمُسْلِمِينَ بِهَا ، وَعَكْسُهَا دَارُ الْحَرْبِ ، لِكَثْرَةِ مَنْ بِهَا مِنَ الْكُفَّارِ .
 وَلَنَا ، أَنَّهُ أُمِّكِنَ الصَّلَاةُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ ، فَوَجَبَ ، كَمَا لَوْ كَانُوا أَكْثَرَ ،

= ٢٨٤ / ٤ . والبخارى ، في : باب فضل التهجير إلى الظهر ، وباب الصف الأول ، بدون لفظ :
 « والشَّهِيد ... » ، من كتاب الأذان ، وفي : باب الشهادة سبع سوى القتل ، من كتاب الجهاد . صحيح
 البخارى ١ / ١٦٧ ، ١٨٤ ، ٤ / ٢٩ . ومسلم ، في : باب بيان الشهداء ، من كتاب الإمامة . صحيح
 مسلم ٣ / ١٥٢١ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب ما يعد من الشهداء ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي
 ٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في العتمة والصبح ، من كتاب صلاة الجماعة . الموطأ
 ١ / ١٣١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣١٠ ، ٣٢٥ ، ٥٢٢ ، ٣ / ٤٨٩ ، ٥ / ٣١٤ ، ٣١٥ ،
 ٣١٧ . وبدون لفظ : « والشَّهِيد ... » في : ٣ / ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٦ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ .
 (٣٠) أى شهيد .

(٣١) ذات الجنب : قرحة أو قروح تصيب الإنسان داخل جنبه .

(٣٢) تموت بجمع : أى تموت وفي بطنها ولد .

(٣٣) أخرجه أبو داود ، في : باب فضل من مات بالطاعون ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٧ ،
 ١٦٨ . والنسائي ، في : باب النهي عن البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب من خان غازيا في
 أهله ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٤ / ١٢ ، ٦ / ٤٣ . وابن ماجه مختصرا ، في : باب ما يرجى فيه الشهادة ،
 من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٣٧ . والإمام مالك ، في : باب النهي عن البكاء على الميت ، من
 كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٣٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٤٦ .

ولأنه إذا جاز أن يقصد بصلاته ودُعائه الأكثر ، جاز قصد الأقل ، ويبتل ما قالوه بما إذا اختلطت أخته بأجنبيات ، أو ميتة بمذكيات ، ثبت الحكم للأقل ، دون الأكثر .

فصل : وإن وجد ميت ، فلم يعلم أم مسلّم هو أم كافر ، نَظَرَ إلى العلامات ، من الختان ، / والثياب ، والخضاب ، فإن لم يكن عليه علامة ، وكان في دار الإسلام ، غُسل ، وصُلّي عليه ، وإن كان في دار الكفر ، لم يُغسل ، ولم يُصل عليه . نص عليه أحمد ؛ لأن الأصل أن من كان في دار ، فهو من أهلها ، يثبت له حكمهم ما لم يقم على خلافه دليل .

٣٨٢ - مسألة ؛ قال : (والمُحْرَمُ يُغَسَّلُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَلَا يُقَرَّبُ طَبِيبًا ، وَيُكْفَنُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا يُعْطَى رَأْسُهُ ، وَلَا رِجْلَاهُ)

إنما كان كذلك لأن المحرم لا يبتل بحكم إحرامه بموته ، فلذلك جُنب ما يُجَنَّبُه المحرم من الطيب ، وتغطية الرأس ، ولُبْس المَخِيط ، وقَطْع الشَّعْرِ . رَوَى ذلك عن عثمان ، وعلى ، وابن عباس . وبه قال عطاء ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق . وقال مالك ، والأوزاعي ، وأبو حنيفة : يبتل إحرامه بموته ^(١) ، ويُصنعُ به كما يُصنعُ بالحلال . ورَوَى ذلك عن عائشة ، وابن عمر ، وطاوس ؛ لأنها عبادة شرعية ، فبطلت بالموت ، كالصلاة والصيام . ولنا ، ما رَوَى ابن عباس ، أن رجلاً وقصه بغيره ^(٢) ، ونحن مع النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تمسوه طيباً ، ولا تحمروا رأسه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبداً » ^(٣) . وفي رواية « مُلبياً » . مُتَّفَقٌ عليه ^(٤) . فإن قيل : هذا خاص

(١) في م : « بالموت » .

(٢) وقصه بغيره : رمى به فداق عنقه .

(٣) ملبداً : أى ملصق بعض شعره ببعض كاللبد .

(٤) تقدم تحريجه في صفحة ٣٧٦ .

له ؛ لأنه يُنَعَّثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا . قلنا : حُكْمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي وَاحِدِ حُكْمِهِ فِي مِثْلِهِ ، إِلَّا أَنْ يَرِدَ تَخْصِيصُهُ ، وَلِهَذَا ثَبَتَ حُكْمُهُ فِي شَهْدَاءِ أُحُدٍ فِي سَائِرِ الشَّهْدَاءِ ، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ »^(٥) . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ خَمْسُ سُنَنِ ؛ كَفْنُوهُ فِي ثَوْبِيهِ ، أَيْ يُكْفَنُ فِي ثَوْبَيْنِ . وَأَنْ يَكُونَ فِي الْغَسَلَاتِ كُلِّهَا سِدْرٌ ، وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ ، وَلَا تَقْرُبُوهُ طَبِيبًا ، وَكَانَ^(٦) الْكَفْنُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ . وَقَالَ أَحْمَدُ فِي مَوْضِعٍ : يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ صَبًّا ، وَلَا يُغَسَّلُ كَمَا يُغَسَّلُ الْحَلَالُ . وَإِنَّمَا كُرِهَ عَرَكُ رَأْسِهِ ، وَمَوَاضِيعُ الشَّعْرِ ، كَيْلَا يَتَقَطَّعَ شَعْرُهُ . وَاخْتَلَفَ / عَنْهُ^(٧) فِي تَغْطِيَةِ رِجْلَيْهِ ، فَرَوَى حَنْبَلٌ عَنْهُ : لَا تُعْطَى رِجْلَاهُ . وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ . وَقَالَ الْحَلَالُ : لَا أَعْرِفُ هَذَا فِي الْأَحَادِيثِ ، وَلَا رَوَاهُ أَحَدٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ غَيْرَ حَنْبَلٍ ، وَهُوَ عِنْدِي وَهَمٌ^(٨) مِنْ حَنْبَلٍ ، وَالْعَمَلُ عَلَى أَنَّهُ يُعْطَى جَمِيعُ الْمُحْرِمِ ، إِلَّا رَأْسَهُ ، لِأَنَّ إِحْرَامَ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَلَا يُمْنَعُ مِنْ تَغْطِيَةِ رِجْلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي مَمَاتِهِ . وَاخْتَلَفَ^(٩) عَنْ أَحْمَدَ فِي تَغْطِيَةِ وَجْهِهِ ، فَنَقَلَ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ : لَا يُعْطَى وَجْهُهُ ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ : « وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهُهُ » . وَنَقَلَ عَنْهُ سَائِرُ أَصْحَابِهِ : لَا بَأْسَ بِتَغْطِيَةِ وَجْهِهِ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي رَوَيْنَاهُ ، وَهُوَ أَصَحُّ مَا رَوِيَ فِيهِ ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْمَنْعُ مِنْ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ، وَلِأَنَّ إِحْرَامَ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَلَا يُمْنَعُ مِنْ تَغْطِيَةِ وَجْهِهِ فِي الْحَيَاةِ ، فَبَعْدَ الْمَوْتِ أَوْلَى ، وَلَمْ يَرَّ أَنْ يُلْبَسَ الْمُحْرِمُ الْمَخِيطَ بَعْدَ مَوْتِهِ ، كَمَا لَا يُلْبَسُهُ فِي حَيَاتِهِ . وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ امْرَأَةً مُحْرِمَةً ،

(٥) لَا أَصْلَ لَهُ . انْظُرْ : الْفَوَائِدُ الْمَجْمُوعَةُ ١ / ٢٠٠ ، وَالْأَسْرَارُ الْمَرْفُوعَةُ ١٨٨ ، وَكُشْفُ الْخَفَا ١ / ٤٣٦ ، وَتَذَكُّرُ الْمَوْضُوعَاتِ ١ / ١٨٦ .

(٦) فِي م : « وَيَكُون » .

(٧) أَيْ النُّقْلُ .

(٨) الْوَهْمُ : الْغَلْطُ .

(٩) فِي ١ ، م : « وَاخْتَلَفُوا » . وَالْمَقْصُودُ : وَاخْتَلَفَ النُّقْلُ .

أَلْبَسَتْ الْقَمِيصَ ، وَخُمِّرَتْ ، كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي حَيَاتِهَا ، وَلَمْ تُقَرَّبْ طَيِّبًا (١) ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهَا فِي حَيَاتِهَا ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِهَا .

٣٨٣ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ سَقَطَ مِنَ الْمَيِّتِ شَيْءٌ غُسِّلَ ، وَجُعِلَ مَعَهُ فِي أَكْفَانِهِ)

وَجُمِّلَتْهُ أَنَّهُ إِذَا بَانَ مِنَ الْمَيِّتِ شَيْءٌ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ ، غُسِّلَ ، وَجُعِلَ مَعَهُ فِي أَكْفَانِهِ . قَالَ ابْنُ سِيرِينَ ، وَلَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَسْمَاءَ ، أَنَّهَا غَسَلَتْ ابْنَهَا ، فَكَانَتْ تَنْزِعُهُ أَعْضَاءً ، كُلَّمَا غَسَلَتْ عُضْوًا طَيَّبَتْهُ ، وَجَعَلَتْهُ فِي كَفَنِهِ (٢) . وَلَآنَ فِي ذَلِكَ جَمْعُ أَجْزَاءِ الْمَيِّتِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ تَفْرِيقِهَا .

فصل : فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا بَعْضُ الْمَيِّتِ ، فَاَلْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُغَسَّلُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَى الْجَوَارِحِ . قَالَ الْخَلَّالُ : وَلَعَلَّهُ قَوْلٌ قَدِيمٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَى الْأَعْضَاءِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ : إِنْ وُجِدَ الْأَكْثَرُ صَلَّيْ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّهُ بَعْضٌ لَا يَزِيدُ عَلَى النِّصْفِ ، فَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ، كَالَّذِي بَانَ فِي حَيَاةِ صَاحِبِهِ ، كَالشَّعْرِ وَالظُّفْرِ . وَلَنَا ، إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، / رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، قَالَ أَحْمَدُ : صَلَّيْ أَبُو أَيُّوبَ عَلَى رَجُلٍ ، وَصَلَّيْ عُمَرُ عَلَى عِظَامٍ بِالشَّامِ ، وَصَلَّيْ أَبُو عُبَيْدَةَ عَلَى رُءُوسٍ بِالشَّامِ . رَوَاهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ، بِإِسْنَادِهِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : أَلْقَى طَائِرٌ يَدًا بِمَكَّةَ مِنْ وَقْعَةِ الْجَمَلِ ، فَعُرِفَتْ بِالْحَاتِمِ ، وَكَانَتْ يَدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَتَّابٍ بْنِ أَسِيدٍ ، فَصَلَّيْ عَلَيْهَا أَهْلُ مَكَّةَ (٣) . وَكَانَ ذَلِكَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ

٤٠/٣ ظ

(١٠) فِي الزِّيَادَةِ : « وَلَا يَغْطَى وَجْهَهَا » .

(١) أَخْرَجَ نَحْوَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَرْتِ وَالَّذِي يَقْتُلُ ظُلْمًا فِي غَيْرِ مَعْرُوكِ الْكُفَّارِ إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٧ / ٤ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا وَرَدَ فِي غَسْلِ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٨ / ٤ .

نَعْرِفُ مِنَ الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا فِي ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ بَعْضُ مَنْ جُمِلَ تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا ،
فِيصَلِّيَ عَلَيْهِ كَالْأَكْثَرِ ، وَفَارَقَ مَا بَانَ فِي الْحَيَاةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةٍ لَا يُصَلِّيُ عَلَيْهَا ،
وَالشَّعْرُ وَالظُّفْرُ لَا حَيَاةَ فِيهِ .

فصل : وَإِنْ وُجِدَ الْجُزْءُ بَعْدَ دَفْنِ الْمَيِّتِ ، غُسِّلَ ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ، وَدُفِنَ إِلَى
جَانِبِ الْقَبْرِ ، أَوْ نُبِشَ بَعْضُ الْقَبْرِ وَدُفِنَ فِيهِ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى كَشْفِ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّ
ضَرَرَ نَبَشِ الْمَيِّتِ وَكَشْفِهِ أَعْظَمُ مِنَ الضَّرَرِ بِتَفْرِيقِ أَجْزَائِهِ .

فصل : وَالْمَجْدُورُ^(٣) ، وَالْمُخْتَرِقُ ، وَالْعَرِيقُ ، إِذَا أُمِكنَ غَسْلُهُ غُسِّلَ ، وَإِنْ
خِيفَ تَقَطُّعُهُ بِالْغَسْلِ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ صَبًّا ، وَلَمْ يُمَسَّ ، فَإِنْ خِيفَ تَقَطُّعُهُ بِالْمَاءِ لَمْ
يُغَسَّلْ ، وَيُمَمَّ^(٤) إِنْ أُمِكنَ ، كَالْحَيِّ الَّذِي يُؤْذِيهِ الْمَاءُ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ غَسْلُ الْمَيِّتِ
لِعَدَمِ الْمَاءِ يُمَمَّ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ غَسْلُ بَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ ، غُسِّلَ مَا أُمِكنَ غَسْلُهُ ، وَيُمَمَّ
الْبَاقِي ، كَالْحَيِّ سِوَاءً .

فصل : فَإِنْ مَاتَ فِي بَيْتٍ ذَاتِ نَفْسٍ ، فَأُمِكنَ مُعَالَجَةُ الْبَيْتِ بِالْأَكْسِيَّةِ الْمَبْلُولَةِ
تَذَارُ فِي الْبَيْتِ حَتَّى تَجْتَذِبَ بُخَارَهُ ، ثُمَّ يَنْزِلُ مَنْ يُطْلِعُهُ ، أَوْ أُمِكنَ إِخْرَاجُهُ
بِكَلَالِيْبٍ^(٥) مِنْ غَيْرِ مُثَلَّةٍ ، لَزِمَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ أُمِكنَ غَسْلُهُ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ ، فَلَزِمَ ، كَمَا
لَوْ كَانَ عَلَى ظَهْرِ^(٦) الْأَرْضِ . وَإِذَا شَكَّ فِي زَوَالِ بُخَارِهِ ، أُنْزِلَ إِلَيْهِ سِرَاجٌ أَوْ
نَحْوُهُ ، فَإِنْ انْطَفَأَ فَالْبُخَارُ بَاقٍ ، وَإِنْ لَمْ يَنْطَفِئْ فَقَدْ زَالَ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : لَا تَبْقَى
النَّارُ إِلَّا فِيمَا يَعِيشُ فِيهِ الْحَيَوَانُ . وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ إِخْرَاجُهُ إِلَّا بِمُثَلَّةٍ ، وَلَمْ يَكُنْ إِلَى الْبَيْتِ

(٣) المجدور : من أصابه الجدري فمات منه .

(٤) في الأصل : « ويمم » .

(٥) الكلاب : خشبة في رأسها عِقَافَةٌ مِنْهَا أَوْ مِنْ حَدِيدٍ .

(٦) سقط من : الأصل . وفي ١ : « ظاهر » .

حَاجَةً ، طُمَّتْ عَلَيْهِ ، فَكَانَتْ قَبْرَهُ . وَإِنْ كَانَ طَمُّهَا يَضُرُّ بِالْمَارَّةِ ، أُخْرِجَ
بِالْكَلَالِيبِ ، سَوَاءً أَفْضَى إِلَى الْمُثَلَّةِ أَوْ لَمْ يُفْضَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَ حُقُوقٍ كَثِيرَةٍ ؛
نَفْعِ الْمَارَّةِ ، / وَغُسْلِ الْمَيِّتِ ، وَرُبَّمَا كَانَتْ الْمُثَلَّةُ فِي بَقَائِهِ أَعْظَمَ ؛ لِأَنَّهُ يَتَقَطَّعُ
وَيَنْتِنُ . فَإِنْ نَزَلَ عَلَى الْبَيْتِ قَوْمٌ ، فَاحْتَاجُوا إِلَى الْمَاءِ ، وَخَافُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، فَلَهُمْ^(٧)
إِخْرَاجُهُ ، وَجْهًا وَاحِدًا ، وَإِنْ حَصَلَتْ مُثَلَّةٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَسْهَلُ مِنْ تَلْفِ نُفُوسِ
الْأَحْيَاءِ ، وَلِهَذَا لَوْ لَمْ يَجِدْ مِنَ السُّتْرَةِ إِلَّا كَفَنَ الْمَيِّتِ ، وَاضْطُرَّ الْحَيُّ إِلَيْهِ ، قُدِّمَ
الْحَيُّ ، وَلِأَنَّ حُرْمَةَ الْحَيِّ ، وَحِفْظَ نَفْسِهِ ، أَوْلَى مِنْ حِفْظِ الْمَيِّتِ^(٨) عَنْ الْمُثَلَّةِ .
لِأَنَّ زَوَالَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُسْلِمٍ ، وَلِأَنَّ الْمَيِّتَ لَوْ بَلَغَ مَالٌ غَيْرَهُ شَقَّ
بَطْنُهُ^(٩) لِحِفْظِ مَالِ الْحَيِّ ، وَحِفْظِ النَّفْسِ أَوْلَى مِنْ حِفْظِ الْمَالِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٨٤ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ كَانَ شَارِبُهُ طَوِيلًا أُخِذَ ، وَجُعِلَ مَعَهُ)

وَجُمْلَتُهُ أَنْ شَارِبَ الْمَيِّتِ إِنْ كَانَ طَوِيلًا اسْتَحَبَّ قَصُّهُ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ،
وَبَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ : لَا
يُؤْخَذُ مِنَ الْمَيِّتِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ^(١) قَطَعَ شَيْءٌ مِنْهُ فَلَمْ يُسْتَحَبَّ ، كَالْخِتَانِ . وَاخْتَلَفَ
أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ كَالْقَوْلَيْنِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « اصْنَعُوا بِمَوْتَاكُمْ كَمَا^(٢)
تَصْنَعُونَ بِعَرَائِسِكُمْ »^(٣) . وَالْعَرُوسُ يُحَسِّنُ ، وَيُرَآلُ عَنْهُ مَا يُسْتَقْبَحُ مِنَ الشَّارِبِ
وغيره ، وَلِأَنَّ تَرْكَهُ يُقَبِّحُ مَنْظَرَهُ ، فَشُرِعَتْ إِزَالَتُهُ ، كَفَتْحِ عَيْنَيْهِ وَفَمِهِ شُرْعًا مَا يُزِيلُهُ ،
وَلِأَنَّهُ فِعْلٌ مَسْنُونٌ فِي الْحَيَاةِ لَا مَضَرَّةَ فِيهِ ، فَشُرِعَ بَعْدَ الْمَوْتِ ، كَالْأَغْتِسَالِ .

(٧) فِي ١ : « لَزِمَ » .

(٨) فِي ١ ، م : « الْحَيُّ » .

(٩) فِي ١ : « جَوْفُهُ » .

(١) فِي م : « فَإِنَّهُ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « مَا » .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٣٨٨ .

وَيُخَرَّجُ عَلَى هَذَا الْخِتَانُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَضَرَّةِ . فَإِذَا أُخِذَ الشَّعْرُ جُعِلَ مَعَهُ فِي أَكْفَانِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَيِّتِ ، فَيُسْتَحَبُّ جَعْلُهُ فِي أَكْفَانِهِ كَأَعْضَائِهِ ؛ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا أُخِذَ مِنَ الْمَيِّتِ مِنْ شَعْرٍ أَوْ ظُفْرِ أَوْ غَيْرِهِمَا ، فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ وَيُجَعَلُ مَعَهُ فِي أَكْفَانِهِ كَذَلِكَ .

فصل : فَأَمَّا الْأُظْفَارُ ^(٤) إِذَا طَالَتْ ففيها روايتان : إحداهما ، لا تُقْلَمُ . قال أحمد : لا تُقْلَمُ أظْفَارُهُ ، وَيُنْقَى وَسَخُهَا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ : وَالْخِلَالُ يُسْتَعْمَلُ إِنْ أَحْتِيجَ إِلَيْهِ . وَالْخِلَالُ يُزَالُ بِهِ مَا تَحْتَ الْأُظْفَارِ ؛ لِأَنَّ الظُّفْرَ لَا يَظْهَرُ كَظُهُورِ ^(٥) الشَّارِبِ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى قَصِّهِ . وَالثَّانِيَةِ ، يُقَصُّ إِذَا كَانَ فَاحِشًا . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ ، / وَلَا مَضَرَّةَ فِيهِ ، فَيُشْرَعُ أَخْذُهُ كَالشَّارِبِ . وَيُمْكِنُ أَنْ تُحْمَلَ الرِّوَايَةُ الْأُولَى عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ فَاحِشَةً . وَأَمَّا الْعَانَةُ فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ أَنَّهَا لَا تُؤْخَذُ ؛ لِتَرْكِهِ ذِكْرَهَا . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَاجُ فِي أَخْذِهَا إِلَى كَشْفِ الْعَوْرَةِ ، وَلَمْسِهَا ، وَهَذَا الْمَيِّتِ ، وَذَلِكَ مُحَرَّمٌ لَا يُفْعَلُ لِغَيْرِ وَاجِبٍ ، وَلِأَنَّ الْعَوْرَةَ مَسْتُورَةٌ يُسْتَعْنَى بِسِتْرِهَا عَنْ إِزَالَتِهَا . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ أَخْذَهَا مَسْنُونٌ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَبَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ جَزَّ عَانَةَ مَيِّتٍ . وَلِأَنَّهُ شَعْرٌ إِزَالَتُهُ مِنَ السُّنَّةِ ، فَاشْتَبَهَ الشَّارِبَ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . وَيُفَارِقُ الشَّارِبَ الْعَانَةُ ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ يَتَفَاحَشُ لِرَوَيْتِهِ ، وَلَا يَحْتَاجُ فِي أَخْذِهِ إِلَى كَشْفِ الْعَوْرَةِ وَلَا مَسِّهَا . فَإِذَا قُلْنَا بِأَخْذِهَا ، فَإِنَّ حَنْبَلًا رَوَى أَنَّ أَحْمَدَ سُئِلَ : تَرَى أَنْ تُسْتَعْمَلَ النُّورَةُ ؟ قَالَ : الْمَوْسَى ، أَوْ مِقْرَاضٌ يُؤْخَذُ بِهِ الشَّعْرُ مِنْ عَانَتِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : تُزَالُ بِالنُّورَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ ، وَلَا يَمَسُّهَا . وَوَجْهُ قَوْلِ أَحْمَدَ أَنَّهُ فَعُلُ سَعْدٍ ، وَالنُّورَةُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ تُتْلَفَ جِلْدَ الْمَيِّتِ .

(٤-٤) سقط من : الأصل .

(٥) في ١ : « ظهور » .

فصل : فَأَمَّا الْخِتَانُ فَلَا يُشْرَعُ ؛ لِأَنَّهُ إِبَانَةُ جُزْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهُ يُخْتَنُ . حَكَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَالْأَوَّلُ ^(٦) أَوْلَى ؛ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ . وَلَا يُخْلَقُ رَأْسُ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ السَّنَةِ فِي الْحَيَاةِ ، وَإِنَّمَا يُرَادُ لِرَبْنَةٍ أَوْ نُسْلِكِ ، وَلَا يُطَلَّبُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ هَاهُنَا .

فصل : وَإِنْ جُبِرَ عَظْمُهُ بِعَظْمٍ فَجَبَرَ ، ثُمَّ مَاتَ ، لَمْ يُنَزَّغْ إِنْ كَانَ طَاهِرًا . وَإِنْ كَانَ نَجِسًا فَأَمَكَنَ إِزَالَتَهُ مِنْ غَيْرِ مُثَلَّةٍ أَوْ زَيْلٍ ؛ لِأَنَّهُ نَجَاسَةٌ مَقْدُورٌ عَلَى إِزَالَتِهَا مِنْ غَيْرِ مَضَرَّةٍ . وَإِنْ أَفْضَى إِلَى الْمُثَلَّةِ لَمْ يُقْلَعْ ، وَصَارَ فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ ، كَمَا لَوْ كَانَ حَيًّا . وَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ جَبِيرَةٌ يُفْضِي نَزْعُهَا إِلَى مُثَلَّةٍ ، مُسِيحَتْ كَمَسْجَعٍ جَبِيرَةٍ الْحَيِّ . وَإِنْ لَمْ يُفْضَ إِلَى مُثَلَّةٍ ، نُزِعَتْ فَعُسِلَ مَا تَحْتَهَا . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي الْمَيِّتِ تَكُونُ أَسْنَانُهُ مَرْبُوطَةٌ بِذَهَبٍ : إِنْ قَدَرَ عَلَى نَزْعِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْقُطَ بَعْضُ أَسْنَانِهِ نَزْعُهُ ، وَإِنْ خَافَ أَنْ يَسْقُطَ بَعْضُهَا تَرَكَهُ .

فصل : وَمَنْ كَانَ مُشَنَّبًا ، أَوْ بِهِ حَدَبٌ ، أَوْ / نَحْوُ ذَلِكَ ، فَأَمَكَنَ تَمْدِيدَهُ بِالتَّلْيِينِ وَالْمَاءِ الْحَارِّ ، فَعَلَ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِعُنْفٍ ^(٧) ، تَرَكَهُ بِحَالِهِ . فَإِنْ كَانَ عَلَى صِفَةٍ لَا يُمَكِّنُ تَرْكُهُ عَلَى النَّعْشِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ يَشْتَهَرُ بِالمُثَلَّةِ ، تَرَكَ فِي ثَابُوتٍ ، أَوْ تَحْتَ مَكَبَّةٍ ، مِثْلَ مَا يُصْنَعُ بِالْمَرْأَةِ ، لِأَنَّهُ أَصَوْنٌ لَهُ ^(٨) ، وَأُسْتُرَ لِحَالِهِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُتْرَكَ فَوْقَ سَرِيرِ الْمَرْأَةِ شَيْءٌ مِنَ الْخَشَبِ أَوْ الْجَرِيدِ ، مِثْلَ الْقُبَّةِ ، يُتْرَكَ فَوْقَهُ ثَوْبٌ ، لِيَكُونَ أُسْتَرٌ لَهَا . وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَوَّلَ مَنْ صُنِعَ لَهَا ذَلِكَ بِأَمْرِهَا .

(٦) فِي ١ ، م : « وَالْأَوَّلَى » .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « بِعُسْفٍ » .

(٨) سَقَطَ مِنْ ١ ، م .

٣٨٥ - مسألة ؛ قال : (وَيُسْتَحَبُّ تَعَزُّيَةُ أَهْلِ الْمَيِّتِ)

لا نعلم في هذه المسألة خلافاً ، إلا أن الثوري قال : لا يُسْتَحَبُّ التَّعَزُّيَةُ بَعْدَ الدَّفْنِ ؛ لِأَنَّهُ خَاتِمَةُ أَمْرِهِ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ عَزَى مُصَابَا ، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(١) . وَقَالَ : هُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ . وَرَوَى ابْنُ مَاجَه ، فِي « سُنَنِهِ » ^(٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يُعَزِّي أَخَاهُ بِمُصِيبَةٍ ، إِلَّا كَسَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ حُلَلِ الْكَرَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . وَقَالَ أَبُو بَرَزَةَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ عَزَى ثَكْلِي ، كَسَى بُرْدًا فِي الْجَنَّةِ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ ^(٣) : هَذَا لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ . وَالْمَقْصُودُ بِالتَّعَزُّيَةِ تَسْلِيَةُ أَهْلِ الْمُصِيبَةِ ، وَقَضَاءُ حُقُوقِهِمْ ، وَالتَّقَرُّبُ إِلَيْهِمْ ، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهَا بَعْدَ الدَّفْنِ كَالْحَاجَةِ إِلَيْهَا قَبْلَهُ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ تَعَزُّيَةُ جَمِيعِ أَهْلِ الْمُصِيبَةِ ، كِبَارِهِمْ وَصِغَارِهِمْ ، وَيَخْصُ خِيَارَهُمْ ، وَالْمَنْظُورُ إِلَيْهِ مِنْ بَيْنِهِمْ ؛ لَيْسَتْ بِهِ غَيْرُهُ ، وَذَا الضَّعْفِ مِنْهُمْ عَنْ تَحْمِلِ الْمُصِيبَةِ ، لِحَاجَتِهِ إِلَيْهَا ، وَلَا يُعَزَّى الرَّجُلُ الْأَجْنَبِيُّ ثَوَابَّ النِّسَاءِ ؛ مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ .

فصل : وَلَا نَعْلَمُ فِي التَّعَزُّيَةِ شَيْئًا مَحْدُودًا ، إِلَّا أَنَّهُ يُرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَزَى رَجُلًا ، فَقَالَ : « رَحِمَكَ اللَّهُ وَآجَرَكَ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(٤) . وَعَزَى أَحْمَدُ أَبَا طَالِبٍ ، فَوَقَفَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكُمْ ، وَأَحْسَنَ عَزَاءَكُمْ .

(١) في : باب ما جاء في أجر من عزى مصابا ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٩٤ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في ثواب من عزى مصابا ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥١١ .
(٢) في : باب ما جاء في ثواب من عزى مصابا ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥١١ .
(٣) في : باب آخر في فضل التعزية ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٩٦ .
(٤) لم يروه الإمام أحمد في المسند ، انظر : الفتح الرباني ٨ / ٩١ .
والحديث أخرجه البيهقي مراسلا ، في : باب ما يقول في التعزية من الترحم على الميت والدعاء له ولمن خلف ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٦٠ .

وقال بعض أصحابنا : إذا عَزَى مُسْلِمًا بِمُسْلِمٍ / قال : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ ، وَرَحِمَ اللَّهُ مِيتَكَ . وَاسْتَحَبَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ مَا رَوَى جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : لَمَّا تُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَجَاءَتِ التَّعْزِيَةُ ، سَمِعُوا قَائِلًا يَقُولُ : إِنَّ فِي اللَّهِ عَزَاءً مِنْ كُلِّ مُصِيبَةٍ ، وَخَلْفًا مِنْ كُلِّ هَالِكٍ ، وَدَرَكًا مِنْ كُلِّ مَا فَاتَ ، فَبِاللَّهِ فَتَقُوا ، وَإِيَّاهُ فَارْجُوا ، فَإِنَّ الْمُصَابَ مَنْ حُرِمَ الثَّوَابَ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ، فِي « مُسْنَدِهِ » (٥) . وَإِنْ عَزَى مُسْلِمًا بِكَافِرٍ ، قَالَ : أَعْظَمَ (٦) اللَّهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ .

فصل : وَتَوَقَّفَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، عَنْ تَعْزِيَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَهِيَ تُخَرَّجُ عَلَى عِيَادَتِهِمْ ، وَفِيهَا رَوَاتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، لَا تُعَوِّدُهُمْ ، فَكَذَلِكَ لَا تُعْزِيهِمْ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَبْدَأُوهُمْ بِالسَّلَامِ » (٧) . وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ . وَالثَّانِيَةُ ، تُعَوِّدُهُمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى غُلَامًا مِنَ الْيَهُودِ كَانَ مَرِيضَ يَعُوْدُهُ ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ ، فَقَالَ لَهُ : « أَسْلِمَ » . فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَ رَأْسِهِ ، فَقَالَ لَهُ (٨) : أَطْعَ أَبَا الْقَاسِمِ . فَأَسْلَمَ ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَهُوَ يَقُولُ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أُنْقَذَهُ بِي مِنَ النَّارِ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩) . فَعَلَى هَذَا تُعْزِيهِمْ فَنَقُولُ فِي تَعْزِيَتِهِمْ بِمُسْلِمٍ : أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاكَ ،

(٥) في : كتاب الجنائز . المسند ١ / ٢١٦ .

(٦) في الأصل : « عظم » .

(٧) أخرجه مسلم ، في : باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ... ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ٤ / ١٧٠٧ . وأبو داود ، في : باب في السلام على أهل الذمة ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٤٦٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التسليم على أهل الكتاب ، من أبواب السير ، وفي : باب ما جاء في التسليم على أهل الذمة ، من أبواب الاستئذان . عارضة الأحوذى ٧ / ١٠٣ ، ١٠ / ١٧٥ . وابن ماجه ، في : باب رد السلام على أهل الذمة ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢١٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٣٤٦ ، ٤٤٤ ، ٤٥٩ ، ٥٢٥ ، ٤ / ١٤٤ ، ٢٣٣ ، ٦ / ٣٩٨ .

(٨) سقط من : الأصل ، ١ .

(٩) في : باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه ... ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب عيادة المشرك ، من كتاب المرضى . صحيح البخاري ٢ / ١١٨ ، ٧ / ١٥٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في عيادة الذمي ، =

وَعَفَرَ لِمَيِّتِكَ . وعن كافرٍ : أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَلَا تَقْصِرْ عَدَدَكَ . وَيَقْصِدُ زِيَادَةَ عَدَدِهِمْ لِتَكْثُرَ جَزَائُهُمْ . وقال أبو عبد الله ابن بطّة ، يقول : أَعْطَاكَ اللَّهُ عَلَى مُصِيبَتِكَ أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ دِينِكَ . فَأَمَّا الرَّدُّ مِنَ الْمُعْزَى ، فَبَلَّغْنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، وَهُوَ يُعْزَى فِي عَبْرِ ابْنِ عَمِّهِ ، وَهُوَ يَقُولُ : اسْتَجَابَ اللَّهُ دُعَاكَ ، وَرَحِمَنَا وَإِيَّاكَ .

فصل : قال أبو الخطاب : يُكْرَهُ الْجُلُوسُ لِلتَّعْزِيَةِ . وقال ابن عَقِيلٍ : يُكْرَهُ الْاجْتِمَاعُ بَعْدَ خُرُوجِ الرُّوحِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَهْيِيجًا لِلْحُزَنِ . وقال أحمد : أَكْرَهُ التَّعْزِيَةَ عِنْدَ الْقَبْرِ ، إِلَّا لِمَنْ لَمْ يُعْزَ ، فَيُعْزَى إِذَا دُفِنَ الْمَيِّتُ ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ . وقال : إِنْ شِئْتَ أَخَذْتَ بِيَدِ الرَّجُلِ فِي التَّعْزِيَةِ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَأْخُذْ . وَإِذَا رَأَى الرَّجُلُ قَدْ شَقَّ ثَوْبَهُ عَلَى الْمُصِيبَةِ عَزَّاهُ ، وَلَمْ يَتْرُكْ حَقًّا لِباطِلٍ ، وَإِنْ نَهَاهُ فَحَسَنَ .

٣٨٦ - مسألة / ؛ قال : (وَالْبُكَاءُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ نَذْبٌ وَلَا نِيَاحَةٌ) .

أَمَّا الْبُكَاءُ بِمُجَرَّدِهِ فَلَا يُكْرَهُ فِي حَالٍ . وقال الشَّافِعِيُّ : يُبَاحُ إِلَى أَنْ تَخْرُجَ الرُّوحُ ، وَيُكْرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ^(١) عَنْ عَتِيكَ قَالَ : جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتٍ يَعُودُهُ ، فَوَجَدَهُ قَدْ غُلِبَ فَصَاحَ بِهِ فَلَمْ يُجِبْهُ ، فَاسْتَرْجَعَ ، وَقَالَ : « غُلِبْنَا عَلَيْكَ أَبَا الرَّبِيعِ » . فَصَاحَ النِّسْوَةُ ، وَبَكَيْنَ ، فَجَعَلَ ابْنُ عَتِيكَ يُسَكِّتُهُنَّ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « دَغُهَنَّ ، فَإِذَا وَجَبَ فَلَا تَبْكِيَنَّ بَاكِئَةً »^(٢) . يَعْنِي إِذَا مَاتَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَسٌ ، قَالَ : شَهِدْنَا بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ

= من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٧٥ ، ٢٢٧ ، ٢٨٠ .

(١) في مصادر تخريج الحديث أنه جابر بن عتيك .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في فضل من مات بالطاعون ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٧ . والنسائي ، في : باب النهي عن البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٢ . والإمام مالك ، في : =

ﷺ ورسول الله ﷺ جالس على القبر ، فرأيت عيني تدمعان^(٣) . وقبل النبي ﷺ عثمان بن مظعون وهو ميت ، ورفع رأسه ، وعيناه تهرقان^(٤) . وقال أنس : قال رسول الله ﷺ : « أخذ الراية زيد فأصيب ، ثم أخذها جعفر فأصيب ، ثم أخذها عبد الله بن رواحة فأصيب » . وإن عيني رسول الله ﷺ ، لتذرفان^(٥) . وقالت عائشة : دخل أبو بكر ، فكشف عن وجه رسول الله ﷺ ، فقبله ، ثم بكى^(٦) . وكلها أحاديث صحاح . وروى الأموي ، في « المعازي » ، عن عائشة ، أن سعد بن معاذ لما مات ، جعل أبو بكر وعمر ينتحبان ، حتى اختلطت على أصواتهما^(٧) . وروى^(٨) أن النبي ﷺ دخل على سعد بن عبادة ، وهو في غاشيته ، فبكى ، وبكى أصحابه ، وقال : « ألا تسمعون ؟ إن الله لا يعذب بدمع العين ، ولا يحزن القلب ، ولكن يعذب بهذا » ، وأشار إلى لسانه . « أو يرحم » . وعنه عليه السلام ، أنه دخل على ابنه إبراهيم ، وهو يجود بنفسه ،

= باب النهي عن البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٣٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٤٦ / ٥ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه ... ، وباب من يدخل قبر المرأة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ١٠٠ ، ١١٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٢٦ ، ٢٢٨ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٠ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب تمنى الشهادة ، وباب من تأمر في الحرب من غير إمرة إلخ ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب علامات النبوة في الإسلام ، من كتاب المناقب ، وفي : باب مناقب خالد بن الوليد رضي الله عنه ، من كتاب فضائل الصحابة ، وفي : باب غزوة مؤتة من أرض الشام ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢ / ٩٢ ، ٤ / ٢١ ، ٨٨ ، ٢٤٩ ، ٥ / ٣٤ ، ١٨٢ . والنسائي ، في : باب النعي ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١١٣ ، ١١٨ .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٠ .

(٧) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٤١ ، ١٤٢ . في قصة طويلة .

(٨) في ١ ، م : « وروى » .

فَجَعَلْتُ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَذْرِفَانِ ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : « يَا ابْنَ عَوْفٍ إِنَّهَا رَحْمَةٌ » . ثُمَّ أَتْبَعَهَا بِأُخْرَى ، فَقَالَ : « إِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ ، وَالْقَلْبَ يَحْزَنُ ، وَلَا تَقُولُ إِلَّا مَا يُرْضِي رَبَّنَا ، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(٩) . وَحَدِيثُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى رَفْعِ الصَّوْتِ وَالتَّذَبُّبِ وَشِبْهِهِمَا ، بِدَلِيلِ مَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ / أَخَذَ ابْنَهُ ، فَوَضَعَهُ فِي حَجَرِهِ ، فَبَكَى ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : أَتَبْكِي ؟ أَوْ لَمْ تَكُنْ نَهَيْتَ عَنِ الْبُكَاءِ ؟ قَالَ : « لَا ، وَلَكِنْ نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أُحْمَقِمِينَ فَاجِرَتَيْنِ ؛ صَوْتٍ عِنْدَ مُصِيبَةٍ ، وَخَمْسِ وُجُوهِ ، وَشَقِّ جُيُوبٍ ، وَرَنَةِ شَيْطَانٍ »^(١٠) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَنْهَ عَنْ مُطْلَقِ الْبُكَاءِ ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهُ مَوْصُوفًا بِهَذِهِ الصِّفَاتِ . وَقَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا عَلَى نِسَاءِ بَنِي الْمُغِيرَةِ أَنْ يَبْكِينَ عَلَى أَبِي سُلَيْمَانَ ، مَا لَمْ يَكُنْ تَقَعُ أَوْ لَقَلَقَتْ^(١١) . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(١٢) : اللَّقْلَقَةُ : رَفْعُ الصَّوْتِ ، وَالتَّقَعُّ : التُّرَابُ يُوضَعُ عَلَى الرَّأْسِ .

فصل : وَأَمَّا التَّذَبُّبُ فَهُوَ تَعْدَادُ مَحَاسِنِ الْمَيِّتِ ، وَمَا يَلْقَوْنَ بِفَقْدِهِ بِلَفْظِ النِّدَاءِ ؛

-
- (٩) الأول أخرجه البخاري ، في : باب البكاء عند المريض ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٠٦ / ٢ .
ومسلم ، في : باب البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٣٦ / ٢ .
والثاني أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ إِنَّا بِكَ لَحَزُونُونَ ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٠٥ / ٢ . ومسلم ، في : باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال ... ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨٠٨ / ٤ . كما أخرجه أبو داود مختصراً ، في : باب في البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٢ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٤ / ٣ .
(١٠) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٢٦ / ٤ .
(١١) أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب ما يكره من النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٠٢ / ٣ . ووصله عبد الرزاق ، في : باب الصبر والبكاء والنياحة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٥٥٩ ، ٥٥٨ / ٣ .
(١٢) في م : « أبو عبد » .
وانظر : غريب الحديث ٢٧٦ ، ٢٧٥ / ٣ .

(١٣) إِلَّا أَنَّهُ (١٣) يَكُونُ بِالْوَاوِ مَكَانَ الْيَاءِ ، وَرُبَّمَا زِيدَتْ فِيهِ الْأَلْفُ وَالْهَاءُ ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ : وَارْجُلَاهُ وَاجْبَلَاهُ ، وَانْقِطَاعُ ظَهْرَاهُ . وَأَشْبَاهُ هَذَا . وَالنِّيَاحَةُ ، وَخَمَشُ الْوُجُوهِ ، وَشَقُّ الْجُيُوبِ ، وَضَرْبُ الْخُدُودِ ، وَالِدُّعَاءُ بِالْوَيْلِ وَالتُّبُورِ ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هُوَ مَكْرُوءٌ . وَنَقَلَ حَرْبٌ عَنْ أَحْمَدَ كَلَامًا فِيهِ اخْتِمَالُ إِبَاحَةِ النَّوْجِ وَالتَّنْدِبِ . وَاخْتَارَهُ الْخَلَّالُ وَصَاحِبُهُ ؛ لِأَنَّ وَاثِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ ، وَأَبَا وَائِلَ ، كَانَا يَسْمَعَانِ (١٤) النَّوْحَ وَيَبْكِيَانِ (١٥) . وَقَالَ أَحْمَدُ : إِذَا ذَكَرْتَ الْمَرْأَةَ مِثْلَ مَا حُكِيَ عَنْ فَاطِمَةَ ، فِي مِثْلِ الدُّعَاءِ ، لَا يَكُونُ مِثْلَ النَّوْجِ . يَعْنِي لَا بَأْسَ بِهِ . وَرَوَى (١٦) الْبُخَارِيُّ بِإِسْنَادِهِ (١٦) عَنْ فَاطِمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا قَالَتْ : يَا أَبَتَاهُ ، مِنْ رَبِّهِ مَا أَدْنَاهُ ، يَا أَبَتَاهُ ، إِلَى جَبْرِيلَ أُنْعَاهُ ، يَا أَبَتَاهُ ، أَجَابَ رَبًّا دَعَاهُ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ فَاطِمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَخَذَتْ قَبْضَةً مِنْ تُرَابِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَوَضَعَتْهَا عَلَى عَيْنَيْهَا ، ثُمَّ قَالَتْ :

مَاذَا عَلَى مُشْتَمِّ ثُرْبَةِ أَحْمَدٍ أَنْ لَا يَشُمَّ مَدَى الزَّمَانِ غَوَالِيَا (١٧)
صَبَّتْ عَلَى مُصِيبَةٍ لَوْ أَنَّهَا صَبَّتْ عَلَى الْأَيَّامِ عُذْنَ لَيَالِيَا (١٨)
وظَاهِرُ الْأَخْبَارِ تَذُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ النَّوْجِ ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ الْمَذْكُورَةُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ (١٩) ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي

(١٣-١٣) فِي م : « لِأَنَّهُ » .

(١٤) فِي ١ ، م : « يَسْتَمَعَانِ » .

(١٥) أَخْرَجَ أَثَرُ أَبِي وَائِلَ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابٍ مِنْ رِخْصٍ فِي اسْتِمَاعِ النَّوْجِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُصَنَّفُ ٣ / ٣٩١ .

(١٦-١٦) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .

وَأَخْرَجَهُ ، فِي : بَابِ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَفَاتِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦ / ١٨ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ وَفَاتِهِ وَدَفْنِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٥٢٢ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ سِيَاقِ أَخْبَارِ تَذُلِّ عَلَى جَوَازِ الْبُكَاءِ بَعْدَ الْمَوْتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ٧١ .

(١٧) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ بِقَلَمِ مَغَايِرَ : « عَلَى مِنْ شَم » .

(١٨) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : « صَبَّتْ عَلَى مُصَائِبٍ » .

(١٩) تَقْدِمُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ .

مَعْرُوفٌ ﴿٢٠﴾ . قَالَ أَحْمَدُ : هُوَ / النَّوْحُ . وَلَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ النَّائِحَةَ
وَالْمُسْتَمِعَةَ ﴿٢١﴾ . وَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ : أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْبَيْعَةِ أَنْ لَا
نُتَوِّحَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ﴿٢٢﴾ . وَعَنْ أَبِي مُوسَى ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَرِئَ مِنَ الصَّالِقَةِ ،
وَالْحَالِقَةِ ، وَالشَّاقَّةِ ﴿٢٤﴾ . وَالصَّالِقَةُ : الَّتِي تَرْفَعُ صَوْتَهَا . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قَالَ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَى
الْجَاهِلِيَّةِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ﴿٢٥﴾ . وَلَأنَّ ذَلِكَ يُشَبِّهُ التَّظْلُمَ ﴿٢٦﴾ وَالْإِسْتِعَاثَةَ وَالسَّحْطَ

(٢٠) سورة الممتحنة ١٢ .

(٢١) أخرجه أبو داود ، في : باب في النوح ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٢ . والإمام أحمد ،
في : المسند ٣ / ٦٥ .

(٢٢) في م : « عليهن » .

وأخرجه البخاري ، في : باب ما ينهى عن النوح والبكاء والزجر عن ذلك ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب
تفسير سورة الممتحنة ، من كتاب التفسير ، وفي : باب بيعه النساء ، من كتاب الأحكام . صحيح البخاري
٢ / ١٠٦ ، ٦ / ١٨٧ ، ٩ / ٩٩ . ومسلم ، في : باب التشديد في النياحة ، من كتاب الجنائز . صحيح
مسلم ٢ / ٦٤٥ ، ٦٤٦ . كما أخرجه النسائي ، في : باب بيعه النساء ، من كتاب البيعة . المجتبى
٧ / ١٣٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٨٤ ، ٨٥ ، ٦ / ٤٠٨ .

(٢٣-٢٢) سقط من : م .

(٢٤) أخرجه البخاري ، في : باب ما ينهى من الحلق عند المصيبة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري
٢ / ١٠٣ . ومسلم ، في : باب تحريم ضرب الخدود ... إلخ ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم
١ / ١٠٠ ، ١٠١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في النوح ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود
٢ / ١٧٣ . والنسائي ، في : باب شق الجيوب ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٨ . وابن ماجه ، في :
باب ما جاء في النهي عن ضرب الخدود وشق الجيوب ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥٠٥ . والإمام
أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٤ ، ٤١٦ .

(٢٥) في الأصل : « عليها » .

وأخرجه البخاري ، في : باب ليس منا من شق الجيوب ، وباب ليس منا من ضرب الخدود ، وباب ما ينهى عن
الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب ما ينهى من دعوة الجاهلية ، من كتاب
المناقب . صحيح البخاري ٢ / ١٠٣ ، ١٠٤ ، ٤ / ٢٢٣ . ومسلم ، في : باب تحريم ضرب الخدود ... ،
من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ٩٩ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن ضرب
الخدود ... ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٢٠ . والنسائي ، في : باب دعوى الجاهلية ، وفي :
باب ضرب الخدود ، وباب شق الجيوب ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٧ ، ١٨ . وابن ماجه ، في : باب
ما جاء في النهي عن ضرب الخدود ... ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥٠٥ . والإمام أحمد ، في :
المسند ١ / ٣٨٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٢ ، ٤٥٦ .

(٢٦) في م : « الظلم » .

بِقَضَاءِ اللَّهِ ، وفي بعض الآثار : إِنَّ أَهْلَ الْمَيِّتِ (٢٧) إِذَا دَعَوْا بِالْوَيْلِ وَالثُّبُورِ ، وَقَفَ مَلَكُ الْمَوْتِ فِي عَتَبَةِ الْبَابِ ، وقال : إِنْ كَانَتْ صَيِّحَتُكُمْ عَلَى فَإِنِّي مَأْمُورٌ ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى مَيِّتِكُمْ فَإِنَّهُ مَقْبُورٌ ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى رَبِّكُمْ فَالْوَيْلُ لَكُمْ وَالثُّبُورُ ، وَإِنْ لِي فِيكُمْ لَعُودَاتٍ (٢٨) ثُمَّ عَوْدَاتٍ . وقال النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَيِّتَ ، فَقُولُوا خَيْرًا ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَوْمُنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ » (٢٩) .

فصل : وقد صحَّحَ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا يُتَّخَذُ عَلَيْهِ » . وفي لَفْظٍ : « إِنْ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » . وَرَوَى ذَلِكَ عُمَرُ ، وَابْنُهُ ، وَالْمُغِيرَةُ ، وَهِيَ أَحَادِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا (٣٠) . وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي

(٢٧) في ١ ، م : « البيت » .

(٢٨) في ١ ، م : « عودات » .

(٢٩) أخرجه مسلم ، في : باب ما يقال عند المريض ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٣٣ . وأبو داود ، في : باب ما يستحب أن يقال عند الميت من الكلام ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في تلقين المريض عند الموت والدعاء له ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ١٩٩ ، ٢٠٠ . والنسائي ، في : باب كثرة ذكر الموت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في ما يقال عند المريض إذا حضر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٩١ ، ٣٠٦ ، ٣٢٢ .

(٣٠) الأول متفق عليه من رواية عمر ، أخرجه البخاري ، في : باب ما يكره من النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ١٠٢ . ومسلم ، في : باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٣٩ . كما أخرجه النسائي ، في : باب النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٦ ، ٣٦ ، ٥٠ ، ٥١ . والثاني متفق عليه من رواية ابن عمر وهو عند مسلم من رواية عمر . أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ... ، وباب البكاء عند المريض ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ١٠١ ، ١٠٦ . ومسلم ، في : باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٣٨ - ٦٤١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في النوح ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية البكاء على الميت ، وباب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٢٢ ، ٢٢٥ . والنسائي ، في : باب النهي عن البكاء على الميت ، وباب النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٣ ، ١٥ ، ١٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٦ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٢ / ٣١ ، ٣٨ ، ٦١ ، ١٣٤ ، ٢٨١ . وحديث المغيرة هو ما رواه عن النبي ﷺ : « من نوح عليه يعذب بمنايح عليه » . =

مَعْنَاهَا ، فَحَمَلَهَا قَوْمٌ عَلَى ظَوَاهِهَا ؛ وَقَالُوا : يَتَصَرَّفُ اللَّهُ ^(٣١) فِي خَلْقِهِ بِمَا شَاءَ ،
وَأَيَّدُوا ذَلِكَ بِمَا رَوَى أَبُو مُوسَى ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ ،
فَيَقُومُ بِأَكْبِهِمْ ^(٣٢) » فَيَقُولُ : وَاجْبَلَاهُ ، وَاسْتَدَاهُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، إِلَّا وَكَّلَ اللَّهُ بِهِ
مَلَكَينِ يُلْهَزانِهِ ^(٣٣) : أَهَكَذَا كُنْتَ ؟ ^(٣٤) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .
وَرَوَى النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ ، قَالَ : أُغْمِيَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ ، فَجَعَلَتْ أُخْتُهُ
عَمْرَةَ ^(٣٥) تَبْكِي ، وَتَقُولُ : وَاجْبَلَاهُ ، وَاجْبَلَاهُ ، وَاجْبَلَاهُ . ثَعَدُ عَلَيْهِ . فَقَالَ حِينَ
أَفَاقَ : مَا قُلْتَ لِي ^(٣٦) شَيْئًا إِلَّا قِيلَ لِي : أَنْتَ كَذَلِكَ ؟ فَلَمَّا مَاتَ لَمْ تَبْكِ عَلَيْهِ .
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ^(٣٧) . وَأُنْكِرَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَمَلَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا ،
وَوَافَقَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ فَقَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ
عَمْرَ ، وَاللَّهِ ^(٣٨) مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ
عَلَيْهِ » . وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ

= أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ النِّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ
١٠٢ / ٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْمَيِّتِ يَعَذِّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ
٦٤٤ / ٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ النَّوْحِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ
٢٢٠ / ٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤٥ / ٢٥٢ ، ٢٥٥ .

(٣١) لَمْ يَرِدْ فِي : م .

(٣٢) فِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ : « بَاكِه » .

(٣٣) لَهْزٌ ، كَلَكَزَ .

(٣٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ
٢٢٥ / ٤ . وَابْنُ مَاجَهٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَيِّتِ يَعَذِّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهٍ
٥٠٨ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤١٤ / ٤ .

(٣٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣٧) فِي : بَابِ غَزْوَةِ مُؤْتَةَ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٨٣ / ٥ .

(٣٨) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣٩) فِي الزِّيَادَةِ : « قَالَ » .

٤٤/٣ ظ عَلَيْهِ . وقالت : حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ / أُخْرَى ﴾ ^(٤١) . قال ابن عَبَّاسٍ عِنْدَ ذَلِكَ : وَاللَّهِ أَضْحَكَ وَأَبْكَى . وَذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِابْنِ عَمْرِو حِينَ رَوَى حَدِيثَهُ ، فَمَا قَالَ شَيْئًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٤٢) . وَحَمَلَهُ قَوْمٌ عَلَى مَنْ كَانَ النَّوْحُ سُنَّةً ^(٤٣) ، وَلَمْ يَنْهَ أَهْلَهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ ^(٤٤) . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « كُلُّكُمْ رَاعٍ ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ » ^(٤٥) . وَحَمَلَهُ آخَرُونَ عَلَى مَنْ أَوْصَى بِذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ ، كَقَوْلِ طَرْفَةٍ ^(٤٦) :

إِذَا مُتُّ فَأَنْبِئْنِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ وَشَقَى عَلَى الْجَيْبِ يَا ابْنَةَ مَعْبِدٍ ^(٤٧)
وَقَالَ آخَرُ :

(٤٠) سورة الأنعام ١٦٤ ، وسورة فاطر ١٨ .

(٤١) في : باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٤١ ، ٦٤٢ . كما أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ١٠١ . والنسائي ، في : باب النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٥ ، ١٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٤١ ، ٤٢ .

(٤٢) في ١ ، م : « بسببه » .

(٤٣) سورة التحريم ٦ .

(٤٤) أخرجه البخاري ، في : باب الجمعة في القرى والمدن ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه ، من كتاب الاستقراض ، وفي : باب كراهية التطاول على الرقيق ... ، وباب العبد راع في مال سيده ، من كتاب العتق ، وفي : باب تأويل قول الله تعالى : ﴿ من بعد وصية يوصي بها أو دين ﴾ ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا ، وباب المرأة راعية في بيت زوجها ، من كتاب النكاح ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ ، من كتاب الأحكام . صحيح البخاري ٢ / ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٥٧ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٤ / ٦ ، ٧ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٩ / ٧٧ . ومسلم ، في : باب فضيلة الإمام العادل ... ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ٣ / ١٤٥٩ . وأبو داود ، في : باب ما يلزم الإمام من حق الرعية ، من كتاب الإمامة . سنن أبي داود ٢ / ١١٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الإمام العادل ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٧ / ١٩٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٥ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١٢١ .

(٤٥) ديوانه بشرح الأعلام ٤٦ .

(٤٦) في الديوان : « فإن مت » .

مَنْ كَانَ مِنْ أُمَّهَاتِي بَاكِيًا أَبَدًا فَالْيَوْمَ إِنِّي أَرَانِي الْيَوْمَ مَقْبُوضًا
يُسْمِعُنِيهِ فَإِنِّي غَيْرُ سَامِعِهِ إِذَا جُعِلْتُ عَلَى الْأَعْوَادِ مَعْرُوضًا^(٤٧)
ولا بُدَّ من حَمَلِ الْبُكَاءِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى الْبُكَاءِ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ ، وَهُوَ الَّذِي
مَعَهُ نَذْبٌ وَنِيَاحَةٌ^(٤٨) وَنَحْوُ هَذَا ، بِدَلِيلِ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي صَدْرِ الْمَسْأَلَةِ .

فصل : وَيَنْبَغِي لِلْمُصَابِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَيَتَعَزَّى بِعَزَائِهِ ، وَيَمْتَثِلَ أَمْرَهُ
فِي الْاسْتِعَانَةِ بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ، وَيَتَنَجَّزَ^(٤٩) مَا وَعَدَ اللَّهُ بِهِ الصَّابِرِينَ ، حَيْثُ يَقُولُ
سُبْحَانَهُ : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾
أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ^(٥٠) . وَرَوَى
مُسْلِمٌ ، فِي « صَحِيحِهِ » ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ ، فَيَقُولُ : ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ
رَاجِعُونَ ﴾ ، اللَّهُمَّ أَجِرْنِي فِي مُصِيبَتِي ، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا . إِلَّا أَجَرَهُ اللَّهُ فِي
مُصِيبَتِهِ ، وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا » قَالَتْ : فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ ، قُلْتُ كَمَا أَمَرَنِي
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْلَفَ لِي خَيْرًا مِنْهُ ، رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^(٥١) . وَلْيَحْذَرُ أَنْ يَتَكَلَّمَ
بِشَيْءٍ يُخْبِطُ أَجْرَهُ ، وَيُسْخِطُ رَبَّهُ ، مِمَّا يُشَبِّهُ التَّظَلُّمَ وَالْاسْتِعَانَةَ ، فَإِنَّ اللَّهَ عَدْلٌ لَا
يَجُورُ ، وَلَهُ مَا أَخَذَ وَلَهُ^(٥٢) مَا أُعْطِيَ ، وَهُوَ الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُ ، وَلَا^(٥٣) يَدْعُو عَلَى
نَفْسِهِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ، لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ : « لَا تَدْعُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ إِلَّا

(٤٧) فِي ١ ، م : « سَمِعْنِيهِ فَإِنِّي ... عَلَى الْأَعْنَاق ... » .

(٤٨) فِي الْأَصْلِ : « فِي نِيَاحَةٍ » .

(٤٩) فِي الْأَصْلِ : « وَيَسْتَنْجِزُ » .

(٥٠) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٥٥ - ١٥٧ .

(٥١) فِي : بَابِ مَا يَقَالُ عِنْدَ الْمَصِيبَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٦٣٣ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ
مَالِكٌ ، فِي : بَابِ جَامِعِ الْحَسْبَةِ فِي الْمَصِيبَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُوطَأُ ١ / ٢٣٦ مَخْتَصَرًا . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ،
فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٠٩ .

(٥٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٥٣) فِي ١ ، م : « فَلَا » .

بِخَيْرٍ ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ / عَلَى مَا تَقُولُونَ «^(٥٤) . وَيَحْتَسِبُ ثَوَابَ اللَّهِ تَعَالَى وَيَحْمَدُهُ ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو مُوسَى ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا مَاتَ وَلَدُ الْعَبْدِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِمَلَائِكَتِهِ : قَبِضْتُمْ وَلَدَ عَبْدِي ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ . فَيَقُولُ : قَبِضْتُمْ ثَمَرَةَ فُؤَادِهِ ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ . فَيَقُولُ : مَاذَا قَالَ عَبْدِي ؟ فَيَقُولُونَ : حَمْدَكَ ، وَاسْتَرْجَعَ . فَيَقُولُ : ابْنُوا لِعَبْدِي بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ، وَسَمُّوهُ بَيْتَ الْحَمْدِ »^(٥٥) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

٣٨٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصْلِحَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامًا ، يَبْعَثُ بِهِ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يُصْلِحُونَ هُمْ طَعَامًا يُطْعَمُونَ النَّاسَ)

وَجُمَلَتْهُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِصْلَاحُ طَعَامٍ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ ، يَبْعَثُ بِهِ إِلَيْهِمْ ، إِعَانَةً لَهُمْ ، وَجَبْرًا لِقُلُوبِهِمْ ؛ فَإِنَّهُمْ رُبَّمَا اشْتَغَلُوا بِمُصِيبَتِهِمْ وَبِمَنْ يَأْتِي إِلَيْهِمْ عَنْ إِصْلَاحِ طَعَامٍ لَأَنْفُسِهِمْ . وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(١) ، فِي « سُنَنِهِ » ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، قَالَ : لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا ؛ فَإِنَّهُ قَدْ أَتَاهُمْ أَمْرٌ يَشْغُلُهُمْ »^(٢) . وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : فَمَا زَالَتِ السُّنَّةُ فِينَا ، حَتَّى تَرَكَهَا مَنْ تَرَكَهَا . فَأَمَّا صُنْعُ^(٣) أَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامًا

(٥٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٥ .

(٥٥) أخرجه الترمذی ، في : باب فضل المصيبة إذا احتسب ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذی ٤ / ٢٣٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤١٥ .

(١) في : باب صنعة الطعام لأهل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٣ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذی ٤ / ٢١٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥١٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٠٥ .

(٢) في ١ ، م : « شغلهم » .

(٣) في الأصل : « صنع » .

لِلنَّاسِ ، فَمَكْرُوءٌ ؛ لِأَنَّ فِيهِ زِيَادَةً عَلَى مُصِيبَتِهِمْ ، وَشُغْلًا لَهُمْ إِلَى شُغْلِهِمْ ، وَتَشْبِيهَا^(٤) بِصَنِيعِ^(٥) أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ . وَرَوَى أَنَّ جَرِيرًا وَقَدَّ عَلَى عَمَرَ ، فَقَالَ : هَلْ يُنَاحُ عَلَى مَيِّتِكُمْ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَهَلْ يَجْتَمِعُونَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَيِّتِ ، وَيَجْعَلُونَ الطَّعَامَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : ذَاكَ التَّوْحُ^(٦) . وَإِنْ دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ جَازَ ؛ فَإِنَّهُ رُبَّمَا جَاءَهُمْ مَنْ يَحْضُرُ مَيِّتَهُمْ مِنَ الْقَرَى وَالْأَمَاكِينِ الْبَعِيدَةِ ، وَيَبِيتُ عِنْدَهُمْ ، فَلَا^(٧) يُمْكِنُهُمْ^(٨) أَنْ لَا^(٨) يُضَيِّفُوهُ .

٣٨٨ - مسألة ؛ قال : (وَالْمَرْأَةُ إِذَا مَاتَتْ ، وَفِي بَطْنِهَا وَلَدٌ يَتَحَرَّكُ ، فَلَا يُشَقُّ بَطْنُهَا ، وَيَسْطُو عَلَيْهِ الْقَوَائِلُ ، فَيُخْرِجُهُ)

معنى « يَسْطُو الْقَوَائِلُ » أَنْ يُدْخِلْنَ أَيْدِيَهُنَّ فِي فَرْجِهَا ، فَيُخْرِجْنَ الْوَلَدَ مِنْ مَخْرَجِهِ . وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يُشَقُّ بَطْنُ الْمَيِّتَةِ لِإِخْرَاجِ وَلَدِهَا ، مُسَلِّمَةً كَانَتْ أَوْ ذِمِّيَّةً ، وَتُخْرِجُهُ الْقَوَائِلُ إِنْ عَلِمَتْ حَيَاتُهُ بِحَرَكَتِهِ^(١) . وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ نِسَاءٌ لَمْ يَسْطُ^(٢) الرِّجَالُ عَلَيْهِ ، وَتُتْرَكَ أُمُّهُ / حَتَّى يَتَيَقَّنَ مَوْتُهُ ، ثُمَّ تُدْفَنُ . وَمَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَإِسْحَاقُ قَرِيبٌ مِنْ هَذَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُشَقَّ بَطْنُ الْأُمِّ ، إِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْجَنِينَ يَحْيَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ جُزْءٍ مِنَ الْمَيِّتِ لِإِبْقَاءِ حَيٍّ ، فَجَازَ ، كَمَا لَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ حَيًّا ، وَلَمْ يُمْكِنْ خُرُوجَ بَقِيَّتِهِ إِلَّا بِشَقٍّ ، وَلَئِنَّهُ يُشَقُّ لِإِخْرَاجِ الْمَالِ مِنْهُ ،

(٤) فِي الْأَصْلِ : « وَتَشْبِيهَا » .

(٥) فِي ١ ، م : « بِصَنِيعٍ » .

(٦) ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبُنَا فِي بُلُوغِ الْأَمَانِيِّ ٨ / ٩٥ . وَعَزَاهُ لِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ .

(٧) فِي ١ ، م : « وَلَا » .

(٨-٨) فِي م : « إِلَّا أَنْ » .

(١) فِي ١ ، م : « بِحَرَكَةٍ » .

(٢) فِي النِّسْخِ : « يَسْطُو » .

(٣) فِي حَاشِيَةِ م : « مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَسْأَلَةِ أَظْهَرَ . وَالْعَمْدَةُ فِي تَرْجِيحِ حَيَاةِ الْجَنِينِ وَعَدَمِهَا قَوْلُ ثِقَاتِ الْأَطْبَاءِ ، بَلْ ثَبَتَ بِالْفِعْلِ ، فَلَيْسَ أَمْرًا مُوْهُومًا كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، بِنَاءً عَلَى تَجْرِبَةٍ نَاقِصَةٍ » .

فَلِإِبْقَاءِ الْحَيِّ أَوْلَى . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا الْوَلَدَ لَا يَعِيشُ عَادَةً ، وَلَا يَتَحَقَّقُ أَنَّهُ يَحْيَا ، فَلَا يَجُوزُ هَتْكَ حُرْمَةِ مُتَيْقِنَةٍ لِأَمْرِ مَوْهُومٍ ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤) ، وَفِيهِ مُثَلَّةٌ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْمُثَلَّةِ^(٥) . وَفَارَقَ الْأَصْلَ ؛ فَإِنَّ حَيَاتِهِ مُتَيْقِنَةٌ^(٦) ، وَبَقَاءُهُ مَظْنُونٌ ، فَعَلَى هَذَا إِنْ خَرَجَ بَعْضُ الْوَلَدِ حَيًّا ، وَلَمْ يُمَكِّنْ إِخْرَاجَهُ إِلَّا بِشَقٍّ ، شَقُّ الْمَحَلِّ ، وَأُخْرِجَ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا . وَإِنْ مَاتَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ ، فَأَمَكَّنَ إِخْرَاجَهُ ، أُخْرِجَ وَغُسِّلَ . وَإِنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ تُرِكَ ، وَغُسِّلَتِ الْأُمُّ ، وَمَا ظَهَرَ مِنَ الْوَلَدِ ، وَمَا بَقِيَ فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّيْمِيمِ مِنْ أَجْلِهِ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ كَانَ فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ ، فَظَهَرَ الْبَعْضُ ، فَتَعَلَّقَ بِهِ الْحُكْمُ ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ . ذَكَرَ هَذَا ابْنُ عَقِيلٍ . وَقَالَ : هِيَ حَادِثَةٌ سُئِلْتُ عَنْهَا ، فَأُفْتِيْتُ فِيهَا .

فصل : وَإِنْ بَلَغَ الْمَيِّتُ مَا لَا ، لَمْ يَحُلْ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَوْ لغيرِهِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ لَمْ يُشَقَّ بَطْنُهُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَهْلَكَهُ فِي حَيَاتِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَسِيرًا تُرِكَ ، وَإِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهُ ، شَقَّ بَطْنُهُ وَأُخْرِجَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ حِفْظَ الْمَالِ عَنِ الضِّيَاعِ ، وَنَفْعَ الْوَرَثَةِ الَّذِينَ تَعَلَّقَ حَقُّهُمْ بِمَالِهِ بِمَرَضِهِ . وَإِنْ كَانَ الْمَالُ لغيرِهِ ، وَابْتَلَعَهُ بِإِذْنِهِ ، فَهُوَ كَالِهِ ؛ لِأَنَّ

(٤) تقدم تخرجه في صفحة ٣٧٧ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب النهي بغير إذن صاحبه ، من كتاب المظالم ، وفي : باب قصة عكل وعرينة ، من كتاب المغازي ، وفي : باب ما يكره من المثلة والمصبورة والجنمة ، من كتاب الذبائح . صحيح البخاري ٣ / ١٧٨ ، ٥ / ١٦٥ ، ٧ / ١٢٢ . وأبو داود ، في : باب في النهي عن المثلة ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب ما جاء في المحاربة ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢ / ٤٩ ، ٤٤٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن المثلة ، من أبواب الديات . عارضة الأحوذى ٦ / ١٧٩ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن صير البهائم وعن المثلة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٦٣ . والدارمي ، في : باب الحث على الصدقة ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب النهي عن مثلة الحيوان ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ١ / ٣٩٠ ، ٢ / ٨٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٤٦ ، ٣٠٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٥ ، ٥ / ١٢ ، ١٣ .

(٦) في ١ ، م : « متيقنة » .

صَاحِبِهِ أُذُنَ فِي إِثْلَافِهِ . وَإِنْ بَلَغَهُ غَضَبًا فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا ، لَا يُشَقُّ بَطْنُهُ ، وَيُعْرَمُ مِنْ تَرْكِتِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُشَقَّ مِنْ أَجْلِ الْوَلَدِ الْمَرْجُوِّ حَيَاتُهُ ، فَمِنْ أَجْلِ الْمَالِ أَوَّلَى . وَالثَّانِي ، يُشَقُّ إِنْ كَانَ كَثِيرًا ؛ لِأَنَّ فِيهِ دَفْعَ الضَّرَرِ عَنِ الْمَالِكِ بِرَدِّ مَالِهِ إِلَيْهِ ، وَعَنِ الْمَيِّتِ بِإِبْرَاءِ ذِمَّتِهِ ، وَعَنِ الْوَرَثَةِ بِحِفْظِ التَّرَكَةِ لَهُمْ . وَيُفَارِقُ الْجَنِينَ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ حَيَاتُهُ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ مَا حَصَلَ بِجِنَانِيَّتِهِ . فَعَلَى^(٧) الْوَجْهِ الْأَوَّلِ^(٨) إِذَا / بَلَى جَسَدَهُ ، وَغَلَبَ عَلَى الظَّنِّ ظُهُورُ الْمَالِ ، وَتَخَلَّصَهُ مِنْ أَعْضَاءِ الْمَيِّتِ ، جَازَ نَبْشُهُ وَإِخْرَاجُهُ . وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٩) ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « هَذَا^(١٠) قَبْرِ أَبِي رِغَالٍ^(١١) ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَعَهُ غُصْنًا مِنْ ذَهَبٍ ، إِنْ أَنْتُمْ نَبَشْتُمْ عَنْهُ أَصْبَتُمُوهُ مَعَهُ » . فَابْتَدَرَهُ النَّاسُ ، فَاسْتَخْرَجُوا الْغُصْنَ . وَلَوْ كَانَ فِي أُذُنِ الْمَيِّتِ حَلَقٌ ، أَوْ فِي أَصْبُعِهِ خَاتَمٌ أُخِذَ . فَإِنْ صَعِبَ اخْذُهُ ، بُرِدَ ، وَأُخِذَ ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ تَضْيِيعٌ لِلْمَالِ .

و ٤٦/٣

فصل : وَإِنْ وَقَعَ فِي الْقَبْرِ مَا لَهُ قِيَمَةٌ ، يُنَبَشُ وَأُخْرِجَ . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا نَسِيَ الْحَفَّارُ مِسْحَاتَهُ^(١٢) فِي الْقَبْرِ ، جَازَ أَنْ يُنَبَشَ عَنْهَا^(١٣) . وَقَالَ فِي الشَّيْءِ يَسْقُطُ فِي الْقَبْرِ ، مِثْلَ الْفَأْسِ وَالْدَّرَاهِمِ : يُنَبَشُ . قَالَ : إِذَا كَانَ لَهُ قِيَمَةٌ . يَعْنِي يُنَبَشُ . قِيلَ : فَإِنْ أَعْطَاهُ أَوْلِيَاءُ الْمَيِّتِ ؟ قَالَ : إِنْ أَعْطَوْهُ حَقَّهُ أَيْ شَيْءٍ يُرِيدُ ! وَقَدْ رَوَى أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ طَرَحَ خَاتَمَهُ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ قَالَ : خَاتَمِي . فَفُتِحَ مَوْضِعُ مِنْهُ ، فَأُخِذَ الْمُغِيرَةُ خَاتَمُهُ ، فَكَانَ يَقُولُ : أَنَا أَقْرَبُكُمْ عَهْدًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١٤) .

(٧) فِي مِيزَانِ : « هَذَا » .

(٨) سَقَطَ مِنْ : م .

(٩) فِي : بَابِ نَبَشِ الْقُبُورِ الْعَادِيَةِ يَكُونُ فِيهَا الْمَالُ ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ٢ / ١٦١ .

(١٠) فِي مِ : « إِنْ هَذَا » .

(١١) أَبُو رِغَالٍ ، هُوَ أَبُو ثَقِيفٍ ، وَكَانَ مِنْ ثَمُودَ .

(١٢) الْمِسْحَاةُ : أَدَاةُ الْقَشْرِ وَالْجُرْفِ .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « عَنْهُ » .

(١٤) انْظُرْ : الْمُسْنَدَ ، لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ ١ / ١٠١ ، وَالْبَدَايَةَ وَالنِّهَايَةَ ٥ / ٢٧٠ .

فصل : وإن دُفِنَ مِنْ غَيْرِ غُسْلٍ ، أو إلى غير القبلة ، نُبِشَ ، وَغُسِّلَ ، وَوُجَّهَ ، إِلَّا أَنْ يُخَافَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَفَسَّخَ ، فَيُتْرَكَ . وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور . وقال أبو حنيفة : لا يُنْبَشُ ؛ لِأَنَّ النَّبْشَ مُثَلَّةٌ ، وَقَدْ نُهِيَ عَنْهَا . وَلَنَا ، أَنَّ ^(١٥) هَذَا وَاجِبٌ فَلَا يَسْقُطُ ^(١٥) بِذَلِكَ ، كإخراج ما له قيمة . وقولهم : إِنَّ النَّبْشَ مُثَلَّةٌ . قُلْنَا : إِنَّمَا هُوَ مُثَلَّةٌ فِي حَقِّ مَنْ ^(١٦) تَغَيَّرَ ، وَهُوَ لَا ^(١٦) يُنْبَشُ .

فصل : وإن دُفِنَ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، ^(١٧) فُرِيَ عَنْ ^(١٧) أَحْمَدَ أَنَّهُ يُنْبَشُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ . وَعَنْهُ أَنَّهُ ^(١٨) إِنْ صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ جَازٌ ^(١٩) . وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ وَلَا يُنْبَشُ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبْيَ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ الْمَسْكِينَةِ وَلَمْ يَنْبَشْهَا ^(٢٠) . وَوَجَّهَ الْأَوَّلُ أَنَّهُ دُفِنَ قَبْلَ وَاجِبٍ ، فَنُبِشَ ، كَمَا لَوْ دُفِنَ مِنْ غَيْرِ غُسْلٍ ، وَإِنَّمَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ . وَأَمَّا الْمَسْكِينَةُ فَقَدْ كَانَتْ صَلَّى عَلَيْهَا ، وَلَمْ تَبْقَ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا وَاجِبَةً ، فَلَمْ تُنْبَشْ لَذَلِكَ . فَأَمَّا إِنْ تَغَيَّرَ الْمَيِّتُ ، لَمْ يُنْبَشْ بِحَالٍ .

فصل : / وإن دُفِنَ بِغَيْرِ كَفْنٍ فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا ، يُتْرَكَ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِالْكَفْنِ سَتْرُهُ ، وَقَدْ حَصَلَ سَتْرُهُ بِالتُّرَابِ . وَالثَّانِي ، يُنْبَشُ وَيُكْفَنُ ؛ لِأَنَّ التَّكْفِينَ وَاجِبٌ ، فَأَشْبَهَ الْغُسْلَ . وَإِنْ كُفِّنَ بِثَوْبٍ مَغْصُوبٍ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَغْرُمُ قِيَمَتَهُ مِنْ تَرْكِتِهِ ، وَلَا يُنْبَشُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ هَتَكٍ حُرْمَتِهِ مَعَ إِمْكَانِ دَفْعِ الضَّرَرِ بِدُونِهَا .

٤٦/٣ ظ

(١٥-١٥) في ١ ، م : « الصلاة تجب ولا تسقط » .

(١٦-١٦) في م : « يقبر ولا » .

(١٧-١٧) في م : « فعن » .

(١٨) سقط من : الأصل .

(١٩) في الأصل : « كان جائزا » .

(٢٠) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٤ ، في مصادر تخريج حديث أنه ذكر رجلا مات فقال : « فدلوني على قبره » .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُنْبَشَ ، إِذَا كَانَ الْكَفَنُ^(٢١) بَاقِيًا بِحَالِهِ ؛ لِيُرَدَّ إِلَى مَالِكِهِ عَنْ مَالِهِ ، وَإِنْ كَانَ بَالِيًا فَقِيمَتُهُ فِي^(٢٢) تَرْكِتِهِ . فَإِنْ دُفِنَ فِي أَرْضٍ غَضِبَ ، أَوْ أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ ، يُنْبَشَ وَأُخْرِجَ ؛ لِأَنَّ الْقَبْرَ فِي الْأَرْضِ يَدُومُ ضَرَرُهُ ، وَيَكْثُرُ ، بِخِلَافِ الْكَفَنِ . وَإِنْ أَذِنَ الْمَالِكُ فِي الدَّفْنِ فِي أَرْضِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ إِخْرَاجَهُ ، لَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا . وَإِنْ بَلَغَ الْمَيِّتُ وَعَادَ تُرَابًا ، فَلِصَاحِبِ الْأَرْضِ أَخْذُهَا ، وَكُلِّ مَوْضِعٍ أَجْزَأُ نَبَشِهِ لِحُرْمَةِ مِلْكِ الْأَدَمِيِّ ، فَالْمُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ اخْتِرَامًا لِلْمَيِّتِ .

٣٨٩ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا حَضَرَتِ الْجِنَازَةُ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ ، يُدْءَى بِالْجِنَازَةِ ، وَإِذَا^(١) حَضَرَتْ صَلَاةُ^(٢) الْمَغْرِبِ يُدْءَى بِالْمَغْرِبِ)

وَجُمِلَتْهُ أَنَّهُ مَتَى حَضَرَتِ الْجِنَازَةُ وَالْمَكْتُوبَةُ يُدْءَى بِالْمَكْتُوبَةِ ، إِلَّا الْفَجَرَ وَالْعَصْرَ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُمَا وَقْتُ نُهَيْ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ . نَصَّ^(٣) أَحْمَدُ عَلَى نَحْوِ مَنْ هَذَا ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ . وَيُرْوَى عَنْ مُجَاهِدٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَقَتَادَةَ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : يُدْءَى بِالْمَكْتُوبَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَهَمُّ وَأَيْسَرُ ، وَالْجِنَازَةُ يَتَطَاوَلُ أَمْرُهَا ، وَالِاسْتِغَالُ بِهَا ، فَإِنْ قَدَّمَ جَمِيعَ أَمْرِهَا عَلَى الْمَكْتُوبَةِ أَفْضَى إِلَى تَفْوِيتِهَا ، وَإِنْ صَلَّى عَلَيْهَا^(٤) ثُمَّ انْتَظَرَ بِهَا^(٥) فَرَاغَ الْمَكْتُوبَةِ لَمْ يُفْذَ^(٦) تَقْدِيمُهَا شَيْئًا ، إِلَّا فِي الْفَجْرِ

(٢١) سقط من : الأصل .

(٢٢) في م : « من » .

(١) في الأصل ، م : « وإن » .

(٢) في ١ : « وصلاة » .

(٣) في ١ ، م زيادة : « عليه » .

(٤) في م : « عليهما » خطأ .

(٥) سقط من : م .

(٦) في م : « يعد » تحريف .

والعَصْرِ ، فَإِنَّ تَقْدِيمَ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا ^(٧) يُفِيدُ أَنَّهُ ^(٨) يَقَعُ فِي غَيْرِ وَقْتِ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ ، فَيَكُونُ أَوَّلَى ^(٩) .

فصل : قال أحمد : تُكْرَهُ الصَّلَاةُ - يَعْنِي عَلَى الْمَيِّتِ - فِي ثَلَاثَةِ أَوْقَاتٍ :
عند طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَنِصْفِ النَّهَارِ ، وَعندَ غُرُوبِ الشَّمْسِ . وَذَكَرَ حَدِيثَ عُقْبَةَ
ابْنِ عَامِرٍ : ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ ، وَأَنَّ ^(٩) نَقْبُرَ
فِيهِنَّ مَوْتَانَا : حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ حَتَّى
يَمِيلَ ، وَحِينَ تَضَيِّفُ الشَّمْسُ / لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١٠) . وَمَعْنَى
تَضَيِّفُ : أَيْ تَجْنَحُ وَيَمِيلُ لِلْغُرُوبِ ، مِنْ قَوْلِكَ : تَضَيَّفْتُ فَلَانًا : إِذَا مِلْتَ إِلَيْهِ .
قال ابنُ الْمُبَارَكِ : مَعْنَى أَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا ، يَعْنِي الصَّلَاةَ عَلَى الْجِنَازَةِ . قِيلَ
لَأَحْمَدَ : الشَّمْسُ عَلَى الْحَيْطَانِ مُصْفَرَّةٌ ؟ قَالَ : يُصَلِّي عَلَيْهَا مَا لَمْ تُدَلِّ لِلْغُرُوبِ .
فَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَعَطَاءٍ ،
وَالنَّخَعِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَحُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ
أَنْ ذَلِكَ جَائِزٌ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ^(١١) ، قِيَاسًا عَلَى مَا بَعْدَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ . وَالْأَوَّلُ
أَصَحُّ ؛ لِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الْوَقْتَيْنِ الْآخَرَيْنِ ؛ لِأَنَّ
مُدَّتَهُمَا تَطُولُ ، فَيُخَافُ عَلَى الْمَيِّتِ فِيهِمَا ، وَيَشُقُّ انْتِظَارُ خُرُوجِهِمَا ، بِخِلَافِ
هَذِهِ . وَكَرِهَ أَحْمَدُ أَيْضًا دَفْنَ الْمَيِّتِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ ، لِحَدِيثِ عُقْبَةَ . فَأَمَّا الصَّلَاةُ
عَلَى الْقَبْرِ وَالْغَائِبِ ، فَلَا يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَوْقَاتِ النَّهْيِ ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ تَجْوِيزِهَا عَلَى
الْمَيِّتِ مُعَلَّلَةٌ بِالْخَوْفِ عَلَيْهِ ، وَقَدْ أَمِنَ ذَلِكَ هَاهُنَا ، فَيَبْقَى عَلَى أَصْلِ الْمَنْعِ ،

(٧-٧) فِي م : « بَعِيدٌ أَنْ » .

(٨) فِي م : « أَوَّلًا » .

(٩) فِي م : « أَوْ » .

(١٠) تَقْدِمْ تَخْرِيجِهِ فِي ٢ / ٥٢٤ .

(١١) فِي الْأَصْلِ : « الشَّافِعِيُّ » .

وَالْعَمَلِ بِعُمُومِ النَّهْيِ .

فصل : فَأَمَّا الدَّفْنُ لَيْلًا ، فقال أحمد : ما^(١٢) بأسٌ بذلك . وقال : أبو بكرٍ دَفِنَ لَيْلًا ، وَعَلَى دَفْنِ فَاطِمَةَ لَيْلًا ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ : كُنَّا سَمِعْنَا صَوْتَ الْمَسَاحِي مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فِي دَفْنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١٣) . وَمِمَّنْ دَفِنَ لَيْلًا : عَثْمَانُ ، وَعَائِشَةُ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ . وَرَخَّصَ فِيهِ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ ؛ لَمَا رَوَى مُسْلِمٌ ، فِي « صَحِيحِهِ »^(١٤) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ يَوْمًا ، فَذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ قَبِضَ ، فَكُفِّنَ فِي كَفَنٍ غَيْرِ طَائِلٍ ، وَدَفِنَ لَيْلًا ، فَزَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ الْإِنْسَانُ إِلَى ذَلِكَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : إِلَيْهِ أَذْهَبُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ ، قَالَ : وَاللَّهِ لَكَأَنِّي أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ^(١٥) ثُبُوكَ ، وَهُوَ فِي قَبْرِ ذِي الْجَادَيْنِ ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَهُوَ يَقُولُ : « أَذْنِيَا مِنِّي أَحَاكُمَا حَتَّى أَسْنَدَهُ فِي لَحْدِهِ » . ثُمَّ قَالَ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ دَفْنِهِ ، وَقَامَ عَلَى قَبْرِهِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أُمْسَيْتُ عَنْهُ رَاضِيًا ، فَأَرْضَ عَنْهُ » . وَكَانَ ذَلِكَ لَيْلًا ، قَالَ : فَوَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتَنِي وَلَوَدِدْتُ أَنَّي مَكَانَهُ ، وَلَقَدْ أَسْلَمْتُ قَبْلَهُ بِخَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً ، / وَأَخَذَهُ مِنْ قَبْلِ الْقِبْلَةِ . رَوَاهُ الْحَلَّالُ ، فِي « جَامِعِهِ »^(١٦) . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ قَبْرًا لَيْلًا ، فَأَسْرَجَ لَهُ

٤٧/٣ ظ

(١٢) فِي ١ ، م : « وَلَا » .

(١٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٦ / ٦٢ ، ٢٤٢ ، ٢٧٤ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُصَنَّفُ ٣ / ٣٤٧ .

(١٤) فِي : بَابِ فِي تَحْسِينِ الْكَفَنِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٦٥١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْكَفَنِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٧٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِتَحْسِينِ الْكَفَنِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَبَى ٤ / ٢٨ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي لَا يَصِلُ فِيهَا عَلَى الْمَيِّتِ وَلَا يَدْفَنُ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٤٨٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٣ / ٢٩٥ .

(١٥) فِي الْأَصْلِ : « غَزَاة » .

(١٦) عَزَاهُ أَبُو بَكْرِ الْهَيْثَمِيُّ لِلطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ . انْظُرْ مَجْمَعَ الزَّوَائِدَ ٣ / ٤٣ . وَنَسَبَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِصَابَةِ ٣٣٠ / ٢ لِلْبَغَوِيِّ .

سِرَاجٌ ، فَأَخَذَ مِنْ قَبْلِ الْقِبْلَةِ ، وَقَالَ : « رَحِمَكَ اللَّهُ ، إِنْ كُنْتَ لَأَوَّاهًا ، تَلَاءَ لِلْقُرْآنِ »^(١٧) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ ، فَقَالَ : « مَنْ هَذَا ؟ » قَالُوا : فُلَانٌ ، دُفِنَ الْبَارِحَةَ . فَصَلَّى عَلَيْهِ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(١٨) . فَلَمْ يُتَكَبَّرْ عَلَيْهِمْ ، وَلَئِنَّهُ أَحَدُ الزَّمَنِينَ^(١٩) ، فَجَازَ الدَّفْنَ فِيهِ كَالنَّهَارِ ، وَحَدِيثُ الزَّجْرِ مَحْمُولٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَالتَّأْدِيبِ ؛ فَإِنَّ الدَّفْنَ نَهَارًا أَوْلَى ؛ لَأَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَى مُتَّبِعِيهَا^(٢٠) ، وَأَكْثَرُ لِلْمُصَلِّينَ عَلَيْهَا ، وَأَمَكَنُ لِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ فِي دَفْنِهِ وَإِلْحَادِهِ .

٣٩٠ - مسألة ؛ قَالَ : (وَلَا يُصَلَّى الْإِمَامُ عَلَى الْعَالِ^(١) مِنَ الْغَنِيمَةِ^(٢) ، وَلَا عَلَى^(٣) مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ)

الْعَالُ : هُوَ الَّذِي يَكْتُمُ غَنِيمَتَهُ أَوْ بَعْضَهَا ، لِيَأْخُذَهُ لِنَفْسِهِ ، وَيَخْتَصِرَ بِهِ . فَهَذَا لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ ، وَلَا عَلَى مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ مُتَعَمِّدًا . وَيُصَلَّى عَلَيْهِمَا^(٣) سَائِرُ النَّاسِ . نَصَّ^(٤) أَحْمَدُ عَلَى هَذَا^(٥) . وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ : لَا يُصَلَّى عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، كَشَهِيدِ

(١٧) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠١ .

(١٨) في : باب صفوف الصبيان مع الرجال على الجنائز ، وباب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز ، وباب الدفن بالليل ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٤ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٢٤ ، ٢٨٣ .

(١٩) في ١ ، م : « الآيتين » .

(٢٠) في ١ ، م : « متبعها » .

(١-١) سقط من : ١ ، م .

(٢) سقط من : م .

(٣) في ١ ، م : « عليه » .

(٤-٤) في ١ ، م : « عليهما أحمد » .

المَعْرَكَةِ . وقال عَطَاءٌ ، والنَّخَعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ^(٥) : يُصَلِّي الإمامُ وَغَيْرُهُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » . رَوَاهُ الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ^(٦) . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصٍ^(٧) ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٨) . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٩) أَنَّ رَجُلًا انْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَخْبَرَهُ عَنْ رَجُلٍ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ ، قَالَ : « وَمَا يُدْرِيكَ ؟ » قَالَ : رَأَيْتُهُ يَنْحَرُ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصٍ^(١٠) ، قَالَ : « أَتَتْ رَأَيْتُهُ ؟ »^(١١) قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : « إِذَا لَا أُصَلِّي عَلَيْهِ » . وَرَوَى زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ ، قَالَ : تُؤَفَّى رَجُلٌ مِنْ جُهَنَّةَ يَوْمَ حَيْبَرَ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » . فَتَغَيَّرَتْ وَجُوهُ الْقَوْمِ ، فَلَمَّا رَأَى مَا بِهِمْ قَالَ : « إِنَّ صَاحِبَكُمْ غُلٌّ مِنَ الْغَنِيمَةِ »^(١٢) . احْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ . وَاخْتَصَّ هَذَا الْاِمْتِنَاعُ بِالْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا اِمْتَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْعَالِ ، قَالَ : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » . وَرَوَى أَنَّهُ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ / الْإِمَامُ ، فَالْحَقُّ بِهِ مَنْ سَاوَاهُ فِي ذَلِكَ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ تَرْكُ صَلَاةِ غَيْرِهِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي

و ٤٨/٣

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٧ .

(٧) المشقص : سهم ذو نصل عريض .

(٨) في : باب ترك الصلاة على القاتل نفسه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٢ . كما أخرجه

النسائي ، في : باب ترك الصلاة على من قتل نفسه ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٣ . والإمام أحمد ، في :

المسند ٥ / ٨٧ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠٧ .

(٩) في : باب الإمام لا يصلي على من قتل نفسه ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٤ .

(١٠) سقط من : م .

(١١) في الأصل زيادة : « ينحر نفسه بمشاقص » . وليس في سنن أبي داود .

(١٢) في الزيادة : « رواه أحمد وأبو داود والنسائي » .

وأخرجه أبو داود ، في : باب في تعظيم الغلول ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢ / ٦٢ . والنسائي ،

في : باب الصلاة على من غل ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٢ . وابن ماجه ، في : باب الغلول ، من

كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٥٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١١٤ .

بَدءِ الإسلام لا يُصَلِّي على مَنْ عليه دَيْنٌ لا وَفَاءَ لَهُ ، وَيَأْمُرُهُم بالصلاة عليه . فإن قِيلَ : هذا خاصٌّ للنَّبِيِّ ﷺ ؛ لأنَّ صَلَاتَهُ سَكَنٌ . قُلْنَا : ما ثَبَتَ في حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ ، ثَبَتَ في حَقِّ غَيْرِهِ ، ما لم يَقُمْ على اخْتِصَاصِهِ^(١٣) . دَلِيلٌ . فإن قِيلَ : فقد تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الصلاةَ على مَنْ عليه دَيْنٌ . قُلْنَا : ثم صَلَّى عليه بعدُ ، فَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عليه الدَّيْنُ ، فيقولُ : « هل تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ وَفَاءٍ ؟ » . فإن حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عليه ، وإِلَّا قالَ لِلْمُسْلِمِينَ : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » . فلَمَّا فَتَحَ اللهُ الْفُتُوحَ قامَ فقالَ : « أنا أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، فَمَنْ تُوفَّى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَتَرَكَ دَيْنًا ، عَلَيَّ قَضَاؤُهُ ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ^(١٤) » . قالَ التِّرْمِذِيُّ : هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . ولولا النَّسْخُ كانَ كَمَسْأَلَتِنَا ، وهذه الأحاديثُ خاصَّةٌ ، فيَجِبُ تَقْدِيمُها على قَوْلِهِ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ »^(١٥) . على أَنَّهُ لا تَعَارُضَ بينَ الْخَبَرَيْنِ ؛ فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ الصلاةَ على هَذَيْنِ ، وأَمَرَ بالصلاةَ عليهما ، فلم يَكُنْ أَمْرُهُ بالصلاةَ عليهما مُنَافِيًا لِتَرْكِه الصلاةَ عليهما ، كذلك أَمْرُهُ بالصلاةَ على مَنْ قالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ .

فصل : قال أحمدُ : لا أَشْهَدُ الْجَهْمِيَّةَ^(١٦) ولا الرَّافِضَةَ^(١٧) ، وَيَشْهَدُهُ مَنْ شَاءَ ،

(١٣) في ازيادة : « به » .

(١٤) في م : « فللورثة » .

وأُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ ، في : باب الدَّيْنِ ، من كتاب الكفالة ، وفي : باب قول النَّبِيِّ ﷺ من ترك كَلًّا أو ضِيعًا فإِلَيَّ ، من كتاب النفقات . صحيح البخارى ٣ / ١٢٨ ، ٧ / ٨٦ ، ٨٧ . ومسلم ، في : باب من ترك مَالًا فَلِوَرثَتِهِ ، من كتاب الفرائض . صحيح مسلم ٢ / ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في الصلاة على المديون ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٩١ . والنسائي ، في : باب الصلاة على من عليه دين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٣ . وابن ماجه ، في : باب من ترك دينًا أو ضِيعًا فعلى الله وعلى رسوله ، من كتاب الصدقات . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٠٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٩٠ ، ٤٥٣ . (١٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٧ .

(١٦) الجهمية : هم أصحاب جهم بن صفوان ، وهو من الجبورية الخالصة ، الذين ينفون الفعل حقيقة عن العبد ، ويضيفونه إلى الله تعالى . الملل والنحل ١ / ١٣٥ .

(١٧) كان من مذهب زيد بن علي جواز إمامة المفضول ، فأجاز إمامة الشيخين أبي بكر وعمر ، فلما سمعت =

قد ترك النَّبِيُّ ﷺ الصلاة على أقلِّ من هذا ؛ الدِّين ، والغُلُول ، وقَاتِلِ نَفْسِهِ .
 وقال : لا يُصَلِّي على الرَّافِضِيِّ . وقال أبو بكر بن عَيَّاش : لا أُصَلِّي على رَافِضِيٍّ ،
 ولا حُرُورِيٍّ^(١٨) . وقال الْفَرِيَّابِيُّ^(١٩) : مَنْ شَتَمَ أَبَا بَكْرٍ فَهُوَ كَافِرٌ ، لا يُصَلِّي^(٢٠)
 عليه . قِيلَ له : فكيف نَصْنَعُ به ، وهو يقول : لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ قال : لا تَمْسُوهُ
 بِأَيْدِيكُمْ ، اَرْفَعُوهُ^(٢١) بِالْخَشَبِ حَتَّى تُوَارُوهُ فِي حُفْرَتِهِ . وقال أَحْمَدُ : أَهْلُ الْبِدْعِ لا
 يُعَادُونَ إِنْ مَرَضُوا ، ولا تُشْهَدُ جَنَائِزُهُمْ إِنْ مَاتُوا . وهذا قول مَالِكٍ . قال ابنُ عَبْدِ
 الْبَرِّ : وسائرُ الْعُلَمَاءِ يُصَلُّونَ على أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْخَوَارِجِ وَغَيْرِهِمْ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ
 ﷺ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »^(٢٢) . ولنا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ / تَرَكَ
 الصلاةَ بِأَدُونٍ مِنْ هَذَا ، فَأَوَّلَى أَنْ نَتْرَكَ الصلاةَ به ، وَرَوَى ابنُ عَمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
 قال : « إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسًا ، وَإِنْ مَجُوسَ أُمَّتِي الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا قَدَرَ ، فَإِنْ مَرَضُوا
 فَلَا تُعَوِّدُوهُمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تُشْهَدُوهُمْ » . رواه الإمامُ أَحْمَدُ^(٢٣) .

ظ ٤٨/٣

فصل : ولا يُصَلِّي على أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ ؛ لِأَنَّ لَهُمْ حُكْمَ آبَائِهِمْ ، إِلَّا مَنْ
 حَكَمْنَا بِإِسْلَامِهِ ، مثلُ أَنْ يُسْلِمَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ ، أو يَمُوتَ ، أو يُسَبِّى مُنْفَرِدًا مِنْ أَبَوَيْهِ ،
 أو مِنْ أَحَدِهِمَا ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي عليه . وقال أبو ثَوْرٍ فِي^(٢٤) مَنْ سَبَّى مع^(٢٥) أَحَدٍ

= شِيعَةُ الْكُوفَةِ هَذِهِ الْمَقَالَةُ رَفَضُوهُ ، فَسَمَوْا رَافِضَةً . الْمَلِلُ وَالنَّحْلُ ١ / ٣٠٤-٣٠٦ .

(١٨) الْحُرُورِيَّةُ أَتْبَاعُ نَجْدَةَ بْنِ عَامِرِ الْحُرُورِيِّ الْحَنْفِيِّ ، وَهُمْ فِرْقَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ . الْمَلِلُ وَالنَّحْلُ ١ / ٢١٢ .

(١٩) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفَرِيَّابِيُّ الْحَافِظُ ، شَيْخُ الْبَخَّارِيِّ ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ . الْعَبَرُ
 ١ / ٣٦٣ .

(٢٠) فِي م : « أَصْلَى » .

(٢١) فِي أ : « اِدْفَعُوهُ » .

(٢٢) فِي م زِيَادَةٌ : « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » . وَتَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٥٧ .

(٢٣) فِي : الْمُسْنَدُ ٢ / ٨٦ ، ١٢٥ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُخْتَصَرًا ، فِي : بَابِ فِي الْقَدَرِ ، مِنْ كِتَابِ السَّنَةِ .

سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٥٢٤ .

(٢٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٥) فِي أ ، م : « مِنْ » .

أَبُوهُ ، لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ ، حَتَّى يَخْتَارَ الْإِسْلَامَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَحْكُومٌ لَهُ بِالْإِسْلَامِ ،
أَشْبَهُ مَا لَوْ سُبِيَ مُنْفَرِدًا مِنْهَا .

فصل : وَيُصَلِّي عَلَى سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ ، وَالْمَرْجُومِ فِي الزَّنَا ،
وغيرهم . قال أحمد : مَنْ اسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا ، وَصَلَّى بِصَلَاتِنَا ، نُصَلِّي عَلَيْهِ وَنُدْفُهُ .
وَيُصَلِّي عَلَى وَلَدِ الزَّنَا ، وَالزَّانِيَةِ ، وَالَّذِي يُقَادُّ مِنْهُ ^(٢٦) فِي الْقِصَاصِ ^(٢٦) ، أَوْ يُقْتَلُ فِي
حَدٍّ . وَسُئِلَ عَمَّنْ لَا يُعْطَى زَكَاةَ مَالِهِ ، فَقَالَ : يُصَلِّي عَلَيْهِ ، مَا يُعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى أَحَدٍ ، إِلَّا عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ وَالْعَالِ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ،
وَالنَّخَعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، إِلَّا أَنَّ ^(٢٧) أَبَا حَنِيفَةَ ، قَالَ : لَا يُصَلِّي
عَلَى الْبُعَاةِ ، وَلَا الْمُحَارِبِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ بَايَنُوا أَهْلَ الْإِسْلَامِ ، وَأَشْبَهُوا أَهْلَ دَارِ الْحَرْبِ .
وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ قُتِلَ فِي حَدٍّ ؛ لِأَنَّ أَبَا بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيَّ قَالَ : لَمْ يُصَلِّ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا عَزِرَ بْنِ مَالِكٍ ، وَلَمْ يَنْهَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢٨) .
وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « صَلُّوا عَلَيَّ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ^(٢٩) . رَوَاهُ الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ ،
وَرَوَى الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي شُمَيْلَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى قُبَاءَ ، فَاسْتَقْبَلَهُ
رَهْطٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، يَحْمِلُونَ جِنَازَةً عَلَى بَابٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَا هَذَا ؟ » قَالُوا :
مَمْلُوكٌ لَالَ فُلَانٍ . قَالَ : « أَكَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ » قَالُوا : نَعَمْ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ
وَكَانَ . فَقَالَ : « أَكَانَ يُصَلِّي ؟ » قَالُوا : قَدْ كَانَ يُصَلِّي وَيَدْعُ . فَقَالَ لَهُمْ : « ارْجِعُوا بِهِ ،
فَعَسَلُوهُ ، وَكَفَّنُوهُ ، وَصَلُّوا عَلَيْهِ ، وَادْفِنُوهُ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ كَادَتْ
الْمَلَائِكَةُ تَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ » . وَأَمَّا أَهْلُ الْحَرْبِ فَلَا يُصَلِّي / عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ

و ٤٩/٢

(٢٦-٢٦) فِي ١ ، م : « بِالْقِصَاصِ » .

(٢٧) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .

(٢٨) فِي : بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ قُتِلَتْهُ الْحُدُودُ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٨٤ .

(٢٩) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٣٥٧ .

كُفَّارٌ ، ولا يُقْبَلُ فِيهِمْ شَفَاعَةٌ ، ولا يُسْتَجَابُ فِيهِمْ^(٣٠) دُعَاءٌ ، وقد نُهِينَا عَنْ
الِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ ، وقال الله تعالى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ
مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﴾^(٣١) . وقال : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ
يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾^(٣٢) . وَأَمَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ عَلَى مَا عَزِرَ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ
يُصَلِّي عَلَيْهِ لِعُذْرِ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ رَجِمَ الْعَامِدِيَّةَ ، وَصَلَّى عَلَيْهَا . فقال له عمرُ :
تَرْجُمُهَا ، وَتُصَلِّي عَلَيْهَا ؟ فقال : « لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِّمَتْ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ
لَوَسِعَتْهُمْ » . كذلك رَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ^(٣٣) . وَرَوَى مَعْمَرٌ ، وَهَشَامٌ ، عَنْ أَبِي بَانَ^(٣٤) أَنَّهُ
أَمَرَهُمْ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهَا . قال ابنُ عبدِ البرِّ : وهو الصَّحِيحُ .

٣٩١ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا حَضَرَتْ جِنَازَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَصَبِيٍّ ، جُعِلَ
الرَّجُلُ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ ، وَالْمَرْأَةُ خَلْفَهُ ، وَالصَّبِيُّ خَلْفَهُمَا)

لا خِلَافَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الرِّجَالِ غَيْرُهُمْ ، أَنَّهُ يُجْعَلُ الرِّجَالُ مِمَّا
يَلِي الْإِمَامَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ نِسَاءٌ وَصَبِيَّانِ ، فَتَقَلَّ
الْخِرْقِيُّ هَاهُنَا ، أَنَّ الْمَرْأَةَ تُقَدَّمُ مِمَّا يَلِي الرَّجُلَ ، ثُمَّ يُجْعَلُ الصَّبِيُّ خَلْفَهُمَا مِمَّا
يَلِي الْقَبِيلَةَ ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ شَخْصٌ مُكَلَّفٌ ، فَهِيَ أَحْوَجُ إِلَى الشَّفَاعَةِ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ

(٣٠) فِي الْأَصْلِ : « مِنْهُمْ » .

(٣١) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٨٤ .

(٣٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٨٠ .

(٣٣) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ
٣ / ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجْمِهَا مِنْ جِهَيْنَةٍ ، مِنْ كِتَابِ
الْحُدُودِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٤٦٢ ، ٤٦٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ تَرْبِصِ الرَّجْمِ بِالْحَبْلِيِّ حَتَّى تَضَعَ ، مِنْ أَبْوَابِ
الْحُدُودِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦ / ٢١١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْجُومِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَبَى
٤ / ٥١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْحَامِلِ إِذَا اعْتَرَفَتْ بِالزَّانَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢ / ١٨٠ .
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٤٣٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٤٠ .

(٣٤) فِي الْأَصْلِ : « ابْنُ أَبِي بَانَ » .

عن عَمَّارٍ مَوْلَى الْحَارِثِ بْنِ تَوْفِيلٍ ، أَنَّهُ شَهِدَ جِنَازَةَ أُمِّ كُلْثُومٍ وَابْنِهَا ، فَجُعِلَ الْعُلَامُ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ ، فَأُنْكَرْتُ ذَلِكَ ، وَفِي الْقَوْمِ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، وَأَبُو قَتَادَةَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، فَقَالُوا : هَذِهِ السُّنَّةُ ^(١) . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، أَنَّ الرِّجَالَ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ ، وَالصَّبِيَّانَ أَمَامَهُمْ ، وَالنِّسَاءَ يَلِينَ الْقَبْلَةَ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ عَلَيْهِنَّ فِي الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، فَكَذَلِكَ يُقَدِّمُونَ عَلَيْهِنَّ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْجَنَائِزِ ، كَالرِّجَالِ . وَأَمَّا حَدِيثُ عَمَّارٍ ^(٢) ، فَالصَّحِيحُ فِيهِ أَنَّهُ جَعَلَهَا مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ ، وَجَعَلَ ابْنَهَا مِمَّا يَلِيهِ . كَذَلِكَ رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَعَمَّارٌ مَوْلَى بَنِي سَلَمَةَ ^(٣) ، عَنْ عَمَّارٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ . وَأَخْرَجَهُ كَذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَغَيْرُهُمَا ^(٤) ، وَلَفْظُهُ قَالَ : شَهِدْتُ جِنَازَةَ صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ ، فَقَدَّمَ الصَّبِيَّ مِمَّا يَلِي الْقَوْمَ ، وَوَضِعَتِ الْمَرْأَةُ وَرَاءَهُ / وَفِي الْقَوْمِ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو قَتَادَةَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، فَقُلْنَا لَهُمْ ، فَقَالُوا : السُّنَّةُ . وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فَلَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍ هُوَ ابْنُ أُمِّ كُلْثُومِ بِنْتِ عَلِيٍّ ، الَّذِي صَلَّيَ عَلَيْهِ مَعَهَا ، وَكَانَ رَجُلًا لَهُ أَوْلَادٌ . كَذَلِكَ قَالَ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ . وَلَا خِلَافَ فِي تَقْدِيمِ الرَّجُلِ عَلَى الْمَرْأَةِ ، وَلَئِنْ زَيْدًا ضُرِبَ فِي حَرْبٍ كَانَتْ بَيْنَ بَنِي ^(٥) عَدِيٍّ فِي خِلَافَةٍ ^(٦) بَنِي أُمَيَّةَ فَضُرِعَ وَحُمِلَ ، وَمَاتَ ، وَالتَّقَاتُ صَارِحَتَانِ ^(٧) عَلَيْهِ وَعَلَى أُمِّهِ ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا رَجُلًا .

ظ ٤٩/٣

(١) انظر ما يأتي في تخریج الحديث عند أبي داود والنسائي وغيرهما .

(٢) في ١ ، م : « عمارة » . خطأ .

(٣) في م : « سليم » .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب إذا حضر جناز رجال ونساء من يقدم ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود

١٨٦ / ٢ . والنسائي ، في : باب اجتماع جنازة صبي وامرأة ، من كتاب الجنائز ، ونحوه عن نافع ، في : باب

اجتماع جناز الرجال والنساء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٧ ، ٥٨ .

(٥) سقط من : ١ ، م .

(٦) في ١ ، م زيادة : « بعض » .

(٧) في م : « صارحتان » ، وانظر خبر وفاته وأمه في يوم واحد مفصلاً في : التبيين في أنساب القرشيين ، للمؤلف

٣٧١ ، ١١٢ .

فصل : ولا خلاف في تقديم الخنثى على المرأة ؛ لأنه يحتمل أن يكون رجلاً ، وأدنى أحواله أن يكون مساوياً لها ، ولا في تقديم الحر على العبد ؛ لشرفه وتقديمه عليه في الإمامة ، ولا في تقديم الكبير على الصغير كذلك . وقد روى الحلال ، بإسناده عن علي ، رضي الله عنه ، في جنازة رجل وامرأة ، وحر وعبد ، وصغير وكبير ، يجعل الرجل ممّا يلي الإمام ، والمرأة أمام ذلك ، والكبير ممّا يلي الإمام ، والصغير أمام ذلك ، والحر ممّا يلي الإمام ، والمملوك أمام ذلك . فإن اجتمع حر صغير وعبد كبير ، فقال أحمد ، في رواية الحسن بن محمد^(٨) ، في غلام حر وشيخ عبد : يُقدّم الحر إلى الإمام . وهذا اختيار الحلال ، وغلط من روى خلاف ذلك ، واحتج بقول علي : الحر ممّا يلي الإمام ، والمملوك وراء ذلك . ونقل أبو الحارث : يُقدّم أكبرهما إلى الإمام ، وهو أصح إن شاء الله تعالى ؛ لأنه يُقدّم في الصف في الصلاة . وقول علي أراد به إذا تساوى في الكبير والصغير ، بدليل أنه قال : والكبير ممّا يلي الإمام ، والصغير أمام ذلك .

فصل : فإن كانوا نوعاً واحداً ، قُدّم إلى الإمام أفضلهم ؛ لأن النبي ﷺ كان يوم أُحُد يَدْفِنُ الاثْنَيْنِ والثَّلَاثَةَ في القبر الواحد ، ويُقدّم أكثرهم أخذاً للقرآن^(٩) . ولأن الأفضل يُقدّم في صف المكتوبة ، فيقدّم هاهنا ، كالرجل مع المرأة . وقد دلّ على الأصل قوله عليه السلام : « لِيَلْنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى »^(١٠) . وإن تساؤوا في الفضل ، قُدّم الأكبر فالأكبر .^(١١) قال الميموني : سمعت أحمد ، غير مرة يقول : يلي الإمام الكبير^(١٢) ، وذوو الأسنان ، الأكبر فالأكبر^(١٣) ، فإن

(٨) الحسن بن محمد الأنماطي البغدادي ، نقل عن الإمام أحمد مسائل صالحة . طبقات الحنابلة ١ / ١٣٨ .

(٩) أخرجه أبو داود ، في : باب تعميق القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ .

والترمذي ، في : باب ما جاء في دفن الشهداء ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٧ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

والنسائي ، في : باب ما يستحب من إعماق القبر ، وباب ما يستحب من توسيع القبر ، وباب دفن الجماعة في

قبر واحد ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٦ - ٦٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في حفر القبر ، من

كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٩ ، ٢٠ .

(١٠) تقدم تخريجه في صفحة ٥٨ .

(١١-١٢) سقط من : ١ ، م .

(١٢) الكبير : الأكبر في السن .

تَسَاوَوْا قَدَمَ السَّابِقِ . وقال القاضي : يُقَدَّمُ السَّابِقُ وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا ، / وَلَا تُقَدَّمُ الْمَرْأَةُ وَإِنْ كَانَتْ سَابِقَةً ؛ لِمَوْضِعِ الذُّكُورِيَّةِ ، فَإِنْ تَسَاوَوْا قَدَمَ الْإِمَامِ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ ، فَإِنْ تَشَاخَّ الْأَوْلِيَاءُ فِي ذَلِكَ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ .

فصل : وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ ، دَفْعَةً وَاحِدَةً ، وَإِنْ أَفْرَدَ كُلُّ جِنَازَةٍ بِصَلَاةٍ جَازَ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى حَمْزَةٍ مَعَ غَيْرِهِ^(١٣) . وقال حَنْبَلٌ : صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَى جِنَازَةِ امْرَأَةٍ مَنفُوسَةٍ ، فَصَلَّى أَبُو إِسْحَاقَ^(١٤) عَلَى الْأُمِّ^(١٥) ، وَاسْتَأْمَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، فَقَالَ : أَصَلَّى^(١٥) عَلَى ابْنَتِهَا الْمَوْلُودَةِ أَيْضًا ؟ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : لَوْ أَنَّهُمَا وَضِعَا جَمِيعًا كَانَتْ صَلَاتُهُمَا وَاحِدَةً ، تَصِيرُ إِذَا كَانَتْ أَثْنَى عَنْ يَمِينِ الْمَرْأَةِ ، وَإِذَا كَانَ ذَكَرًا عَنْ يَسَارِهَا . وقال بعضُ أَصْحَابِنَا : إِفْرَادُ كُلِّ جِنَازَةٍ بِصَلَاةٍ أَفْضَلُ ، مَا لَمْ يُرِيدُوا الْمُبَادَرَةَ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ،^(١٦) أَنَّهُ أَفْضَلُ^(١٦) فِي الْإِفْرَادِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ حَالِ السَّلَفِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقَلْ عَنْهُمْ ذَلِكَ .

٣٩٢ - مسألة : قال : (وَإِنْ دُفِنُوا فِي قَبْرِ يَكُونُ الرَّجُلُ مَا يَلِي الْقَبْلَةَ ، وَالْمَرْأَةُ خَلْفَهُ ، وَالصَّبِيُّ خَلْفَهُمَا ، وَيَجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزًا مِنْ تُرَابٍ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا دُفِنَ الْجَمَاعَةُ فِي الْقَبْرِ ، قَدَّمَ الْأَفْضَلُ مِنْهُمْ إِلَى الْقَبْلَةِ ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ فِي الْفَضِيلَةِ ، عَلَى حَسَبِ تَقْدِيمِهِمْ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ سَوَاءً ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَ هَذِهِ ؛ لَمَا رَوَى هِشَامُ بْنُ عَمِيرٍ ، قَالَ : شَكَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجِرَاحَاتِ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَقَالَ : « احْفَرُوا وَأَوْسِعُوا ، وَأَحْسِنُوا ، وَادْفِنُوا الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ

(١٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٩ .

(١٤-١٥) سقط من : الأصل .

(١٥) في م : « صل » .

(١٦-١٧) في الأصل : « أنه لا أفضل » . وفي أ : « أنه لا يصل » . ولعل ما في الأصل : « أنه لا أفضلية » .

فِي قَبْرِ وَاحِدٍ ، وَقَدَّمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(١) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزًا مِنَ التُّرَابِ ، فَيَجْعَلُ ^(٢) كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي مِثْلِ الْقَبْرِ الْمُتَفَرِّدِ ؛ لِأَنَّ الْكَفْنَ حَائِلٌ غَيْرُ حَصِينٍ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَوْ جُعِلَ لَهُمْ شِبْهُ النَّهْرِ ، وَجُعِلَ رَأْسُ أَحَدِهِمْ عِنْدَ رِجْلِ الْآخَرِ ، وَجُعِلَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ مِنَ التُّرَابِ ، لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ . أَوْ كَمَا قَالَ .

فصل : وَلَا يُدْفَنُ اثْنَانِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ ، إِلَّا لِضَرُورَةٍ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ يُدْفَنُونَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ . قَالَ : أَمَّا فِي مِصْرٍ فَلَا ، وَلَكِنْ ^(٣) فِي بِلَادِ الرُّومِ تَكْثُرُ ^(٤) الْقَتْلَى ، فَيَحْفَرُ / شِبْهُ النَّهْرِ ، رَأْسُ هَذَا عِنْدَ رِجْلِ هَذَا ، وَيَجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَاجِزًا ، لَا يَلْتَرِقُ وَاحِدٌ بِالْآخَرِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَذَّرُ فِي الْعَالِبِ إِفْرَادُ كُلِّ وَاحِدٍ بِقَبْرِ ^(٥) فِي الْمِصْرِ ، وَيَتَعَذَّرُ ذَلِكَ غَالِبًا فِي دَارِ الْحَرْبِ ، وَفِي مَوْضِعِ الْمُعْتَرَكِ . وَإِنْ وَجَدَتِ الضَّرُورَةُ جَازَ دَفْنُ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَأَكْثَرَ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ ، حَيْثُمَا كَانَ مِنْ مِصْرٍ أَوْ غَيْرِهِ . فَإِنْ مَاتَ لَهُ ^(٦) أَقَارِبُ بَدَأَ بِمَنْ يَخَافُ تَغْيِيرُهُ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي ذَلِكَ بَدَأَ بِأَقْرَبِهِمْ إِلَيْهِ ، عَلَى تَرْتِيبِ النِّفَقَاتِ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي الْقُرْبِ قَدَّمَ أُنْسَبَهُمْ وَأَفْضَلَهُمْ .

٣٩٣ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَإِذَا ^(١) مَاتَتْ نَصْرَانِيَّةٌ ، وَهِيَ حَامِلٌ ^(٢) مِنْ مُسْلِمٍ ، دُفِنَتْ بَيْنَ مَقْبَرَةِ الْمُسْلِمِينَ وَمَقْبَرَةِ ^(٣) النَّصَارَى)

اخْتَارَ هَذَا أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهَا كَافِرَةٌ ، لَا تُدْفَنُ فِي مَقْبَرَةِ الْمُسْلِمِينَ ، فَيَتَأَذَّوْا

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

(٢) في ١ : « ليجعل » .

(٣) في م : « وأما » .

(٤) في م : « فنكثر » .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) سقط من : ١ ، م .

(١) في ١ ، م : « وإن » .

(٢) في م : « حاملة » .

(٣) سقط من : الأصل .

بِعَذَابِهَا ، ولا في مَقْبَرَةِ الْكُفَّارِ ؛ لِأَنَّ وَلَدَهَا مُسْلِمٌ فَيَتَأَذَى بِعَذَابِهِمْ ، وَتُذْفَنُ مُنْفَرِدَةً . مع أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ ، وَرُوِيَ عَنْ عَمْرِأَنَّهَا تُذْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ^(١) . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَا يَثْبُتُ ذَلِكَ . قَالَ أَصْحَابُنَا : وَيُجْعَلُ ظَهْرُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى جَانِبِهَا الْأَيْسَرِ ، لِيَكُونَ وَجْهُ الْجَنِينِ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ، لِأَنَّ وَجْهَ الْجَنِينِ إِلَى ظَهْرِهَا .

٣٩٤ - مسألة ؛ قال : (وَيَخْلَعُ النَّعَالُ إِذَا دَخَلَ الْمَقَابِرَ)

هَذَا مُسْتَحَبٌّ ؛ لِمَا رَوَى بَشِيرُ بْنُ الْخَصَاصِيَّةِ ، قَالَ : بَيْنَا أَنَا أَمَاشِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي الْقُبُورِ ، عَلَيْهِ نَعْلَانِ . فَقَالَ : « يَا صَاحِبَ السَّبْتَيْنِ^(١) ، أَلْقِ سَبْتَيْتِكَ » . فَتَنَظَرَ الرَّجُلُ ، فَلَمَّا عَرَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَلَعَهُمَا ، فَرَمَى بِهِمَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢) . وَقَالَ أَحْمَدُ : إِسْنَادُ حَدِيثِ بَشِيرِ بْنِ الْخَصَاصِيَّةِ جَيِّدٌ ، أَذْهَبُ إِلَيْهِ ، إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ . وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ بِذَلِكَ بَأْسًا . قَالَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ : رَأَيْتُ الْحَسَنَ ، وَابْنَ سِيرِينَ ، يَمْشِيَانِ بَيْنَ الْقُبُورِ فِي نَعَالِهِمَا . وَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَجَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ ، إِنَّهُ يَسْمَعُ قَرْعَ نَعَالِهِمْ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣) . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ

(٤) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب المرأة من أهل الكتاب الحيلي من المسلمين ، من كتاب الجنائز . المصنف ٥٢٨ / ٣ .

(١) السبتيتان : نعلان لا شعر عليهما .

(٢) في : باب المشي بين القبور في النعل ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩٤ / ٢ . كما أخرجه النسائي ، في : باب كراهية المشي بين القبور في النعال السبتية ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٧٨ ، ٧٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في خلع النعلين في المقابر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٩ / ١ ، ٥٠٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٣ ، ٨٤ ، ٢٢٤ .

(٣) في : باب الميت يسمع خفق النعال ، وباب ما جاء في عذاب القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١١٣ ، ١٢٣ . كما أخرجه مسلم ، في : باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه ... إلخ ، من كتاب الجنة . صحيح مسلم ٢٢٠٠ ، ٢٢٠١ . وأبو داود ، في : باب المشي بين القبور في النعل ، من =

إِنَّمَا كَرِهَ لِلرَّجُلِ الْمَشْيَ فِي نَعْلَيْهِ ، لِمَا فِيهِمَا / مِنَ الْخِيَلَاءِ ، فَإِنَّ نِعَالَ السَّبْتِ مِنْ لِبَاسِ أَهْلِ النَّعِيمِ ، قَالَ عَنَتَرَةُ^(٤) :

* يُحَذَى نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ *

وَلَنَا ، أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَبَرِ الَّذِي تَقَدَّمَ ، وَأَقْلُّ أَحْوَالِهِ النَّدْبُ ، وَلَأنَّ خَلْعَ النَّعْلَيْنِ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ ، وَرَى أَهْلُ التَّوَضُّعِ ، وَاحْتِرَامِ أَمْوَاتِ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْخِبَارِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّ الْمَيِّتَ يَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ لَا يَنْفِي الْكَرَاهَةَ ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى وَقُوعِ هَذَا مِنْهُمْ ، وَلَا نِزَاعَ فِي وَقُوعِهِ وَفِعْلِهِمْ إِيَّاهُ مَعَ كَرَاهَتِهِ^(٥) ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ لِلْمَاشِي عُذْرٌ يَمْنَعُهُ مِنْ خَلْعِ نَعْلَيْهِ ، مِثْلُ الشَّوْكِ يَخَافُهُ عَلَى قَدَمَيْهِ ، أَوْ نَجَاسَةٍ تَمَسُّهُمَا ، لَمْ يُكْرَهُ الْمَشْيُ فِي النَّعْلَيْنِ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْمَقَابِرَ وَفِيهَا شَوْكٌ يَخْلَعُ نَعْلَيْهِ : هَذَا يُضَيِّقُ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَمْشِيَ الرَّجُلُ فِي الشَّوْكِ ، وَإِنْ فَعَلَهُ فَحَسَنٌ ، هُوَ أَحْوْطُ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ رَجُلٌ . يَعْنِي لَا بَأْسَ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعُذْرَ يَمْنَعُ الْوُجُوبَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ ، وَالِاسْتِحْبَابُ أَوَّلَى ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْاسْتِحْبَابِ نَزْعُ الْخِيفِ ؛ لِأَنَّ نَزْعَهَا يَشُقُّ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْجِنَازَةِ لَبَسَ خُفَيْهِ ، مَعَ أَمْرِهِ بِخَلْعِ النَّعَالِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْكَرَاهَةَ لَا تَتَعَدَّى النَّعَالَ إِلَى الشَّمَشَكَاتِ^(٦) وَلَا غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ غَيْرُ مُعَلَّلٍ ، فَلَا يَتَعَدَّى مَحَلَّهُ .

فصل : وَيُكْرَهُ الْمَشْيُ عَلَى الْقُبُورِ . وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى

= كِتَابُ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٩٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ التَّسْهِيلِ فِي غَيْرِ السَّبْتِيَةِ ، وَبَابِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْقَبْرِ ، وَبَابِ مَسْأَلَةِ الْكَافِرِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَبَى ٤ / ٧٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ١٢٦ ، ٢٣٣ . وَخُتَصِرَ فِي ٢ / ٣٤٧ ، ٤٤٥ .

(٤) عَجَزَ بَيْتٌ لَهُ مِنْ مَعْلَقَتِهِ ، وَصَدَرَهُ :

* بَطْلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرَّحَةٍ *

دِيَوَانُهُ ١٠٣ .

(٥) فِي ١ ، م : « كَرَاهِيَتُهُ » .

(٦) لَمْ نَجِدْهُ فِيمَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ مَعَاجِمَ .

أَنْ تُوطَأَ الْقُبُورُ . وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ^(٧) ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَأَنْ أُمَشِيَ عَلَى جَمْرَةٍ ، أَوْ سَيْفٍ ، أَوْ أُخْصِفَ نَعْلِي^(٨) بِرِجْلِي ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُمَشِيَ عَلَى قَبْرِ مُسْلِمٍ ، وَمَا أُبَالِي أَوْسَطَ الْقُبُورِ » - كَذَا قَالَ - « قَضَيْتُ حَاجَتِي ، أَوْ وَسَطَ السُّوقِ » . وَلَأنَّهُ كَرِهَ الْمَشْيَ بَيْنَهَا بِالنَّعْلَيْنِ ، فَالْمَشْيُ عَلَيْهَا أَوْلَى .

فصل : وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ عَلَيْهَا ، وَالِاتِّكَاءُ عَلَيْهَا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مَرْثِدٍ^(٩) ، قَالَ :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «^(١٠) لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا » . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «^(١١) لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ ، تَحْرِقُ ثِيَابَهُ فَتَخْلُصُ إِلَى جِلْدِهِ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ » . رَوَاهُمَا^(١٢) مُسْلِمٌ^(١٣) : قَالَ الْخَطَّابِيُّ^(١٤) : وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا قَدْ اتَّكَأَ عَلَى قَبْرِ ، فَقَالَ : « لَا تُؤْذِ صَاحِبَ الْقَبْرِ » .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٠ .

(٨) في ١ ، م : « نعل » .

(٩) في ١ ، م : « يزيد » .

(١٠-١١) سقط من : م .

(١١) في م : « رواه » .

(١٢) الأول أخرجه مسلم ، في : باب النهي عن الجلوس على القبر ، والصلاة عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية القعود على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الوطء على القبور ... إلخ ، من كتاب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٣٥ .

والثاني أخرجه مسلم ، في : باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية القعود على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٤ . والنسائي ، في : باب التشديد في الجلوس على القبور ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في النهي عن المشي على القبور والجلوس عليها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٨٩ ، ٤٤٤ ، ٥٢٨ .

(١٣) في معالم السنن ١ / ٣١٦ ، وعزاه أحمد عبد الرحمن البنا للطبراني في الكبير ، عن عمارة بن حزم . انظر الفتح الرباني ٨ / ٨٢ .

٣٩٥ - / مسألة ؛ قال : (وَلَا بَأْسَ أَنْ يَزُورَ الرَّجُلُ الْمَقَابِرَ)

لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في إباحة (زيارة الرجل القبور) . وقال علي بن سعيد : سألت أحمد عن زيارة القبور ، تركها أفضل عندك أو زيارتها ؟ قال : زيارتها . وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، فَزُورُوهَا ؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الْمَوْتَ » . رواه مسلم^(٢) . والترمذي يلفظ^(٣) : « فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ » .

فصل : وإذا مرَّ بالقبور ، أو زارها ، استحبَّ أن يقول ما روى^(٤) مسلم^(٥) ، عن بُرَيْدَةَ ، قال : كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر ، فكان قائلهم يقول : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ

(١-١) في الأصل : « زيارة الرجل القبور » ، وفي ١ : « زيارتها للرجال » .

(٢) في : باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخه ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١ / ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٣ / ١٥٦٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٧٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في زيارة القبور ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب في الأوعية ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ٢ / ١٩٥ ، ٢٩٨ . والنسائي ، في : باب زيارة القبور ، وباب زيارة قبر المشرك ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب الإذن في ذلك ، من كتاب الضحايا ، وفي : باب الإذن في شيء منها ، من كتاب الأشربة . المجتبى ٤ / ٧٣ ، ٧٤ ، ٧ / ٢٠٧ ، ٨ / ٢٧٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في زيارة قبور المشركين ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥٠١ . والإمام مالك ، في : باب ادخار لحوم الأضاحي ، من كتاب الضحايا . الموطأ ٢ / ٤٨٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٤٤١ ، ٣ / ٣٨ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥٠ ، ٥ / ٣٥٠ ، ٣٥٥-٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ .

(٣) سقط من : الأصل ، م .

(٤) في ١ ، م زيادة : « عن » .

(٥) في : باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٧١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الأمر بالاستغفار للمؤمنين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء فيما يقال إذا دخل المقابر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٥٣ ، ٣٦٠ .

بِكُمْ^(٦) لَلْأَحْقُونِ ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ . وفي حَدِيثِ عَائِشَةَ : وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ^(٧) . وفي حَدِيثِ آخَرَ : اللَّهُمَّ لَا تُحَرِّمْنَا أَجْرَهُمْ ، وَلَا تُفَتِّنَا بَعْدَهُمْ^(٨) . وإن^(٩) زاد فقال^(٩) : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ . كان حَسَنًا .

فصل : قال : ولا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عِنْدَ الْقَبْرِ ، وقد رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا دَخَلْتُمُ الْمَقَابِرَ اقْرَأُوا آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَثَلَاثَ مَرَّاتٍ^(١٠) ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، ثُمَّ قُلْ : اللَّهُمَّ إِنَّ فَضْلَهُ لِأَهْلِ الْمَقَابِرِ . وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : الْقِرَاءَةُ عِنْدَ الْقَبْرِ بِذَعَةٍ ، وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ هُشَيْمٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرِ : نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ جَمَاعَةً ، ثُمَّ رَجَعَ رُجُوعًا أَبَانَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ، فَروى جماعة أَنَّ أَحْمَدَ نَهَى ضَرِيرًا أَنْ يَقْرَأَ عِنْدَ الْقَبْرِ ، وَقَالَ لَهُ : إِنَّ الْقِرَاءَةَ عِنْدَ الْقَبْرِ بِذَعَةٍ . فقال له مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ الْجَوْهَرِيُّ^(١١) : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ : مَا تَقُولُ فِي مُبَشِّرِ الْحَلْبِيِّ ؟ قال : ثِقَةٌ . قال : فَأَخْبَرَنِي مُبَشِّرٌ^(١٢) ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ أَوْصَى إِذَا دُفِنَ يَقْرَأُ عِنْدَهُ بِفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتِهَا ، وَقَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَمَرَ يُوصِي بِذَلِكَ . قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : فَارْجِعْ فَقُلْ لِلرَّجُلِ يَقْرَأُ . وَقَالَ الْحَلَّالُ : حَدَّثَنِي أَبُو

(٦) سقط من : الأصل .

(٧) أخرجه مسلم ، في : باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٧١ . والنسائي ، في : باب الأمر بالاستغفار للمؤمنين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٢١ .

(٨) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة ، وباب ما جاء فيما يقال إذا دخل المقابر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٠ ، ٤٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٧١ ، ١١١ ، ٧٦ .

(٩-٩) في م : « أراد قال » .

(١٠) في ا ، م : « مرار » .

(١١) في طبقات الحنابلة ١ / ٣١٥ ، نقل عن إمامنا أشياء ؛ منها العزاء عند القبور ، واحتج بحديث ابن عمر . (١٢) في حاشية م : « سقط هنا : عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج . قطعا ، وقوله : عن أبيه . يعني أبا عبد الرحمن ، وهو العلاء » .

وانظر ترجمة مبشر بن إسماعيل الحلبي ، في تهذيب التهذيب ١٠ / ٣١ . والعلاء بن اللجلاج هو الذي يروى عن ابن عمر . انظر التهذيب ٨ / ١٩١ .

على الحسن بن الهيثم البزار^(١٣) ، شيخنا الثقة المأمون ، قال : رأيت أحمد بن حنبل يصلي خلف ضريح يقرأ على القبور . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَأَ سُورَةَ يَسَّ خُفِّفَ عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ ، وَكَانَ لَهُ بِعَدَدِ مَنْ فِيهَا حَسَنَاتٌ »^(١٤) . وروى عنه عليه السلام : « مَنْ زَارَ قَبْرَ الْدِّيْنِ^(١٥) أَوْ أَحَدَهُمَا^(١٦) ، / فَقَرَأَ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَهُمَا يَسَّ غُفِرَ لَهُ »^(١٧) .

و ٥٢/٣

فصل : وأى قرية فعلها ، وجعل ثوابها للميت المسلم ، نفعه ذلك ، إن شاء الله ، أمّا الدعاء ، والاستغفار ، والصدقة ، وأداء الواجبات ، فلا أعلم فيه خلافاً ، إذا كانت الواجبات ممّا يدخله النيابة ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾^(١٧) . وقال الله تعالى : ﴿ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾^(١٨) . ودعا النبي ﷺ لأبي سلمة حين مات^(١٩) ، وللميت الذي صلى عليه في حديث عوف بن مالك^(٢٠) ، ولكل ميت صلى عليه^(٢١) . ولذي الجنادين حتى دفنه^(٢٢) . وشرع الله ذلك لكل من صلى على ميت^(٢٣) وسأل رجل النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إن

(١٣) في الأصل : « البزار » . وانظر ترجمته في طبقات الخنابلة ١ / ١٤٠ .

(١٤) لم نجد هذا الحديث ، وفي حاشية م إشارة إلى أنه ضعيف ، دون بيان مصدر الحكم عليه .

(١٥-١٦) سقط من : م .

(١٦) أخرجه ابن عدى عن ألى بكر . الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ١٨٠ . وانظر : الفتح الكبير للنهاني

١٩٥ / ٣ .

(١٧) سورة الحشر ١٠ .

(١٨) سورة محمد ١٩ .

(١٩) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٥ .

(٢٠) تقدم تخريجه في صفحة ٤١٤ .

(٢١) انظر ما تقدم في صفحة ٤١٣ ، ٤١٤ .

(٢٢-٢٣) سقط من : م .

(٢٣) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠٣ .

أُمِّي مَاتَتْ ، فَيَنْفَعُهَا إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤) .
 وَرَوَى (٢٥) ذَلِكَ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ (٢٦) . وَجَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا
 رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ فَرِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكْتُ أَيْ شَيْخًا كَبِيرًا ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ
 عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : « أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَيْمِكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ
 قَاضِيَّتَهُ ؟ » قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : « فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى » (٢٧) . وَقَالَ لِلَّذِي

(٢٤) في : باب ما جاء في من مات من غير وصية يُتَصَدَّقُ بها ، من كتاب الوصايا . سنن أبي داود
 ١٠٦ / ٢ . كما أخرجه البخاري ، في : باب إذا قال أرضي أو يستاني صدقة عن أُمِّي فهو جائز وإن لم يبين لمن
 ذلك ، وباب ما يستحب لمن يتوفى فجأة أن يتصدقوا عنه ، وباب الإسهاد في الوقف والصدقة ، وباب إذا وقف
 أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز ، من كتاب الوصايا . صحيح البخاري ٤ / ٩ ، ١٠ ، ١٣ . ومسلم ، في :
 باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت ، من
 كتاب الوصية . صحيح مسلم ٢ / ٦٩٦ ، ٣ / ١٢٥٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصدقة عن
 الميت ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٧٥ . والنسائي ، في : باب إذا مات الفجأة هل يستحب
 لأهله أن يتصدقوا عنه ؟ ، وباب فضل الصدقة عن الميت ، من كتاب الوصايا . المجتبى ٦ / ٢٠٩ ، ٢١٠ ،
 ٢١١ . والإمام مالك ، في : باب صدقة الحي عن الميت ، من كتاب الأقضية . الموطأ ٢ / ٧٦٠ . والإمام
 أحمد ، في : المسند ١ / ٣٧٠ ، ٥ / ٢٨٥ .

(٢٥) في الأصل : « ويروى » .

(٢٦) انظر ترجمته عند كل من : البخاري ، والنسائي ، ومالك ، وأحمد ، في الحديث السابق .

(٢٧) جمع المصنف في هذا السياق ألفاظ حديثين :

الأول دون تشبيه الحج بالدين ، والثاني بمعناه ولكن السائل رجل .

وقد أخرج الأول ، البخاري ، في : باب وجوب الحج وفضله ، من كتاب الحج ، وفي : باب الحج عن لا
 يستطيع الثبوت على الراحلة ، وباب حج المرأة عن الرجل ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب حجة
 الوداع ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى
 تَسْتَأْذِنُوا ... ﴾ إلخ ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخاري ٢ / ١٦٣ ، ٣ / ٢٣ ، ٥ / ٣٢٢ ،
 ٨ / ٦٣ . ومسلم ، في : باب الحج عن العاجز لزمانة وهم ونحوهما أو للموت ، من كتاب الحج . صحيح
 مسلم ٢ / ٩٧٣ ، ٩٧٤ . وأبو داود ، في : باب الرجل يحج عن غيره ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود
 ١ / ٤٢٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت ، من أبواب الحج . عارضة
 الأحوذى ٤ / ١٥٧ . وابن ماجه ، في : باب الحج عن الحي إذا لم يستطع ، من كتاب المناسك . سنن ابن
 ماجه ٢ / ٩٧١ . والنسائي ، في : باب حج المرأة عن الرجل ، من كتاب الحج ، وفي : باب الحكم بالتشبيه
 والتمثيل ، من كتاب آداب القضاة . المجتبى ٥ / ٩٠ ، ٨ / ٢٠٠ ، ٢٠١ . والإمام مالك ، في : باب الحج
 عن من يحج عنه ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٥٩ .

سأله : إنَّ أُمِّي مَاتَتْ ، وعليها صَوْمُ شَهْرٍ ، أَفَأَصُومُ عنها ؟ قال : « نَعَمْ »^(٢٨) .
وهذه أحاديثُ صِحَاحٍ ، وفيها دلالةٌ على انْتِفَاعِ الْمَيِّتِ بِسَائِرِ الْقُرْبِ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ
وَالْحَجَّ وَالِدُعَاءَ وَالِاسْتِغْفَارَ عِبَادَاتٌ بَدَنِيَّةٌ ، وقد أَوْصَلَ اللَّهُ نَفْعَهَا إِلَى الْمَيِّتِ ،
فكَذَلِكَ مَا سِوَاهَا ، مع ما ذَكَّرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ فِي ثَوَابِ مَنْ قَرَأَ يَسَّ ، وَتَخَفِيفِ اللَّهِ
تَعَالَى عَنْ أَهْلِ الْمَقَابِرِ بِقِرَاءَتِهِ . وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ : « لَوْ كَانَ أَبُوكَ مُسْلِمًا ، فَأَعْتَقْتُمْ عَنْهُ ، أَوْ
تَصَدَّقْتُمْ عَنْهُ ، أَوْ حَجَّجْتُمْ عَنْهُ ، بَلَغَهُ ذَلِكَ »^(٢٩) . وهذا عَامٌّ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ
وغيرِهِ ، وَلَأنَّه عَمَلٌ بِرٌّ وَطَاعَةٌ ، فَوَصَلَ نَفْعُهُ وَثَوَابُهُ^(٣٠) ، كَالصَّدَقَةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ
الْوَاجِبِ . وقال الشَّافِعِيُّ : ما عَدَا الْوَاجِبَ وَالصَّدَقَةَ وَالِدُعَاءَ وَالِاسْتِغْفَارَ ، لا
يُفْعَلُ عَنِ الْمَيِّتِ ، ولا يَصِلُ ثَوَابُهُ إِلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ
لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾^(٣١) . وقول النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ
عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ

٥٢/٣ ظ

= وأخرج الحديث الثاني النسائي ، في : باب تشبيه قضاء الحج بقضاء الدين ، من كتاب الحج ، وفي :
باب ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي إسحاق فيه ، من كتاب آداب القضاة . المجتبى ٥ / ٨٩ ، ٨ / ٢٠١ ،
٢٠٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٥ .

(٢٨) أخرجه البخاري ، في : باب من مات وعليه صوم ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٤٦ .
ومسلم ، في : باب قضاء الصيام عن الميت ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٠٤ . والترمذي ، في :
باب ما جاء في المتصدق يرث صدقته ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٧٣ . وابن ماجه ، في :
باب من مات وعليه صيام من نذر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥٩ . والإمام أحمد ، في :
المسند ١ / ٢٢٧ ، ٥ / ٣٤٩ ، ٣٥٩ .

(٢٩) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في وصية الحرى يُسلم وليه أيلزمه أن ينفذها ، من كتاب الوصايا .
سنن أبي داود ٢ / ١٠٧ .

(٣٠) في الأصل : « بولي » .

(٣١) سورة النجم ٣٩ .

يَدْعُو لَهُ» (٣٢) . وَلَأنَّ نَفْعَهُ لَا يَتَعَدَّى فَاعِلَهُ ، فَلَا يَتَعَدَّاهُ (٣٣) ثَوَابُهُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ عِنْدَ الْمَيِّتِ ، أَوْ أُهْدِيَ إِلَيْهِ ثَوَابُهُ ، كَانَ الثَّوَابُ لِقَارِئِهِ ، وَيَكُونُ الْمَيِّتُ كَأَنَّهُ حَاضِرُهَا ، فَتُرْجَى لَهُ الرَّحْمَةُ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَأَنَّهُ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ ؛ فَإِنَّهُمْ فِي كُلِّ عَصْرِ وَمِصْرٍ يَجْتَمِعُونَ وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ، وَيُهِدُونَ ثَوَابَهُ إِلَى مَوْتَاهُمْ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ (٣٤) . وَلَأنَّ الْحَدِيثَ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنْ الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » (٣٥) . وَاللَّهُ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُوصَلَ عُقُوبَةُ الْمَعْصِيَةِ إِلَيْهِ ، وَيَحْجُبَ عَنْهُ الْمَثُوبَةُ . وَلَأنَّ الْمُوصِلَ لِثَوَابٍ مَا سَلَّمُوهُ ، قَادِرٌ عَلَى إِصْصَالِ ثَوَابٍ مَا مَنَعُوهُ ، وَالْآيَةُ مَخْصُوصَةٌ بِمَا سَلَّمُوهُ ، وَمَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ فِي مَعْنَاهُ ، فَتَقْيِسُهُ عَلَيْهِ . وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي الْخَبَرِ الَّذِي احْتَجُّوا بِهِ ، فَإِنَّمَا دَلَّ عَلَى انْقِطَاعِ عَمَلِهِ ، (٣٦) وَلَيْسَ هَذَا مِنْ عَمَلِهِ (٣٦) فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَيْهِ ؛ ثُمَّ لَوْ دَلَّ عَلَيْهِ لَكَانَ (٣٧) مَخْصُوصًا بِمَا سَلَّمُوهُ ، وَفِي مَعْنَاهُ مَا مَنَعُوهُ ، فَيَتَخَصَّصُ بِهِ أَيْضًا بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْمَعْنَى غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَإِنَّ تَعَدَّى الثَّوَابِ لَيْسَ بِفَرْعٍ لَتَعَدَّى النَّفْعِ ، ثُمَّ هُوَ بَاطِلٌ بِالصَّوْمِ وَالِدُّعَاءِ

(٣٢) أخرجه مسلم ، في : باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ، من كتاب الوصية . صحيح مسلم ٣ / ١٢٥٥ . وأبو داود ، في : باب فيما جاء في الصدقة عن الميت ، من كتاب الوصايا . سنن أبي داود ٢ / ١٠٦ . والترمذي ، في : باب في الوقف ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦ / ١٤٤ . والنسائي ، في : باب فضل الصدقة عن الميت ، من كتاب الوصايا ، المجتبى ٦ / ٢١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٧٢ .

(٣٣) في ١ ، م : « يتعدى » .

(٣٤) علق محمد رشيد رضا على ذلك في حاشية م بقوله : سلك المصنف ، عفا الله عنه ، هنا مسلك أهل الجدل ، فأما دعواه الإجماع فهي باطلة قطعا ، لم يعأ بها أحد ، حتى إن المحقق ابن القيم الذي جراه في أصل المسألة لم يدعها ، بل صرح بما هو نص في بطلانها ، وهو أنه لم يصح عن السلف شيء فيها . واعتذر عنه بأنهم كانوا يخفون أعمال البر . وانتقدنا ذلك في تفسيرنا بأنه لو كان معروفا لكان عن اعتقاد مشروعيته ، وحينئذ يبلغونه ولا يكتُمونه ، بل لتوفرت الدواعي عنهم بالتواتر ؛ لأنه من رغائب جميع الناس .

(٣٥) تقدم تخريجه في صفحة ٤٩٢ .

(٣٦-٣٦) سقط من : م .

(٣٧) في ١ ، م : « كان » .

والْحَجَّ ، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ يُعْتَبَرُ بِهِ ^(٣٨) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٩٦ - مسألة ؛ قال : (وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ)

اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي زِيَارَةِ النِّسَاءِ الْقُبُورِ ، فَرُوي عَنْهُ كَرَاهَتُهُ ^(١) ؛ لَمَّا رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : نُهِينَا عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٢) .
وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ » ^(٣) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ^(٤) صَحِيحٌ . وَهَذَا خَاصٌّ فِي النِّسَاءِ ، وَالتَّنْهِي الْمَنْسُوحُ كَانَ عَامًّا لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ خَاصًّا لِلرِّجَالِ . وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا كَوْنُ الْخَبَرِ فِي لَعْنِ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ ، بَعْدَ أَمْرِ الرِّجَالِ بِزِيَارَتِهَا ، فَقَدْ دَارَ بَيْنَ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ ، فَأَقْلُّ أَحْوَالِهِ الْكَرَاهَةُ . وَلَأَنَّ الْمَرْأَةَ قَلِيلَةُ الصَّبْرِ ، كَثِيرَةُ الْجَزَعِ ، وَفِي زِيَارَتِهَا لِلْقَبْرِ ^(٥) تَهْيِيجٌ لِحُزْنِهَا ، وَتَجْدِيدٌ لِذِكْرِ مُصَابِهَا ، فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يُفْضِيَ بِهَا ذَلِكَ إِلَى فِعْلٍ مَالَا يَجُوزُ ، بِخِلَافِ الرَّجُلِ ، وَلِهَذَا / اخْتَصَصْنَا بِالنُّجُوحِ وَالتَّعْدِيدِ ، وَخُصِّصْنَا بِالتَّنْهِي عَنْ الْحَلْقِ وَالصَّلْقِ ^(٦) وَنَحْوِهَا . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يُكْرَهُ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، فَزُورُوهَا » ^(٧) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى سَبْقِ التَّنْهِي وَتَسْخِيهِ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ . وَرُويَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ : يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ، مِنْ ^(٨) أَيْنَ أَقْبَلْتِ ؟ قَالَتْ : مِنْ قَبْرِ أَخِي عَبْدِ

٥٣/٣ و

(٣٨) سقط من : الأصل .

(١) في م : « كراهتها » .

(٢) لم يرو مسلم حديثاً بهذا اللفظ ، إنما أخرج حديث أم عطية في النهي عن اتباع الجنائز ، وقد تقدم تخريجه في صفحة ٤٠١ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٠ .

(٤) سقط من : م ، أ .

(٥) في الأصل : « القبر » .

(٦) الصلق : الصوت الشديد .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٥١٧ .

(٨) سقط من : م .

الرحمن . فقلتُ لها : قد نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ عن زِيَارَةِ الْقُبُورِ ؟ قالت : نعم ، قد نَهَى ، ثم أَمَرَ بِزِيَارَتِهَا^(٩) ، «^(١٠) وَلَأنَّ النِّسَاءَ دَاخِلَاتٌ فِي الرُّخْصَةِ فِي زِيَارَتِهَا^(١١) . وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ أَنَّ عَائِشَةَ زَارَتْ قَبْرَ أَخِيهَا ، وَرَوَى عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : لَوْ شَهِدْتُهَ مَا زُرْتُهُ^(١٢) .

فصل : وَيُكْرَهُ النَّعْيُ ، وَهُوَ أَنْ يَنْعَثَ مُنَادِيًا يُنَادِي فِي النَّاسِ : إِنَّ فُلَانًا قَدْ مَاتَ . لِيَشْهَدُوا جِنَازَتَهُ ؛ لَمَا رَوَى حُذَيْفَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(١٣) : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَاسْتَحَبَّ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُعْلَمَ النَّاسُ بِجِنَازَتِهِمْ ؛ مِنْهُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ ، وَأَصْحَابُهُ عُلُقَمَةُ ، وَالرَّبِيعُ بْنُ خَيْثَمٍ ، وَعَمْرُو بْنُ شُرْحَبِيلٍ . قَالَ عُلُقَمَةُ : لَا تُؤْذِنُوا بِي أَحَدًا . وَقَالَ عَمْرُو بْنُ شُرْحَبِيلٍ : إِذَا أَنَا مُتُّ فَلَا تُنْعَى إِلَيَّ أَحَدٌ . وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَا بَأْسَ أَنْ يُعْلَمَ بِالرَّجُلِ إِخْوَانُهُ وَمَعَارِفُهُ وَذَوُو الْفَضْلِ ، مِنْ غَيْرِ نِدَاءٍ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : لَا بَأْسَ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ أَنْ يُؤْذَنَ صَدِيقُهُ وَأَصْحَابُهُ ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يُطَافَ فِي الْمَجَالِسِ : أُنْعَى فُلَانًا . كَفِعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ . وَمِمَّنْ رَخَّصَ فِي هَذَا ؛ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَابْنُ عُمَرَ^(١٤) ، وَابْنُ سِيرِينَ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ لَمَّا^(١٥) نُعِيَ إِلَيْهِ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ ، قَالَ : كَيْفَ تُرِيدُونَ أَنْ تَصْنَعُوا بِهِ ؟ قَالُوا^(١٥) : نَحْبِسُهُ حَتَّى تُرْسِلَ إِلَى قُبَاءَ ، وَإِلَى

(٩) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا وَرَدَ فِي دُخُولِهَا فِي عَمُومِ قَوْلِهِ فَزَوْرُوهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٧٨ / ٤ . وَالْحَاكِمُ ، فِي : بَابِ زِيَارَةِ النَّبِيِّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُسْتَدْرَكُ ١ / ٣٧٦ .
(١٠-١١) سَقَطَ مِنْ : م .

(١١) تَقْدِمْ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٤٣ .

(١٢) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ النَّعْيِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٢٠٧ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ النَّعْيِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ ١ / ٤٧٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ٣٨٥ ، ٤٠٦ .

(١٣) فِي ١ ، م : « وَابْنُ عَمْرٍو » .

(١٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٥) فِي ١ ، م : « قَالَ » .

قريات^(١٦) حَوْلَ الْمَدِينَةِ لِيَشْهَدُوا جِنَازَتَهُ . قَالَ : نِعَمَ مَا رَأَيْتُمْ^(١٧) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الَّذِي دُفِنَ لَيْلًا : « أَلَا آذَنْتُمُونِي »^(١٨) . وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِيَّ ، فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى ، فَصَفَّ بِهِمْ ، وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٩) . وَفِي لَفْظٍ : « إِنَّ أَخَاكُمْ النَّجَاشِيَّ قَدْ مَاتَ ، فَقُومُوا فَصَلُّوا عَلَيْهِ »^(٢٠) . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَمُوتُ فِيكُمْ أَحَدٌ إِلَّا آذَنْتُمُونِي بِهِ »^(٢١) . أَوْ كَمَا قَالَ . وَلَأنَّ فِي كَثْرَةِ الْمُصَلِّينَ عَلَيْهِ^(٢٢) أَجْرًا لَهُمْ ، وَنَفْعًا لِلْمَيِّتِ ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لِكُلِّ مُصَلٍّ مِنْهُمْ قِيرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ . وَجَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ ، فَيُصَلِّي عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا أُوجِبَ »^(٢٣) . وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢٤) بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي الْمُلَيْجِ ، أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ ، فَالْتَفَتَ فَقَالَ : اسْتَوُوا . وَلْتَحْسُنْ شَفَاعَتُكُمْ ، أَلَا وَإِنَّهُ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلِيطٍ ، عَنْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَهِيَ مَيْمُونَةُ ، وَكَانَ أَخَاهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ » . فَسَأَلْتُ أَبَا الْمُلَيْجِ عَنِ الْأُمَّةِ ؟ فَقَالَ : أَرْبَعُونَ .

(١٦) فِي ١ ، م : « مِنْ قَدَبَاتٍ » .

(١٧) أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ نَحْوَهُ ، فِي : بَابٍ مِنْ كَرِهَ النَّعْيَ وَالْإِيذَانَ وَالْقَدْرَ الَّذِي لَا يَكْرَهُ مِنْهُ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ٧٤ .

(١٨) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٤٤ .

(١٩) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٢١ .

(٢٠) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابٍ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٢ / ٦٥٧ ، ٦٥٨ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابٍ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى النَّجَاشِيِّ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . غَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٢٥٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ ، وَبَابِ الصُّفُوفِ عَلَى الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَبَى ٤ / ٤٦ ، ٥٦ ، ٥٧ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّجَاشِيِّ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٤٩١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٦٤ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٦ ، ٣٧٦ / ٥ .

(٢١) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٤٤ .

(٢٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٢٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٢٠ .

(٢٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٣١ ، ٣٣٤ . وَانْظُرْ مَا تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٣٩٨ .